عمادة الدِّراسات العليا

جامعة القدس

"محددات التَّوسع في زراعة النَّخيل ضمن المصادر الطَّبيعية (الأرض، المياه) المتاحة على تنميَّة القطاع الزَّراعي في منطقة أريحا والأغوار"

أحمد عبد الرحمن حافظ أبو جيش

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1439 هـ -2018 م

"محددات التَّوسع في زراعة النَّخيل ضمن المصادر الطَّبيعية (الأرض، المياه) المتاحة على تنميَّة القطاع الزَّراعي في منطقة أريحا والأغوار

اسم الطالب:

أحمد عبد الرحمن حافظ أبو جيش

بكالوريوس إدارة وريادة –جامعة القدس المفتوحة– فلسطين

إشراف :– د.عبد الرحمن التميمي

"قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج بناء المؤسسات وتنمية موارد البشرية /برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية /جامعة القدس"

1439 هـ –2018 م

جامعة القدس

عمادة الدِّراسات العليا

برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

إجازة الرِّسالة

محددات التَّوسع في زراعة النَّخيل ضمن المصادر الطبيعية (الأرض، المياه) المتاحة على تنميَّة القطاع الزَّراعي في منطقة أريحا والأغوار

اسم الطالب: أحمد عبد الرحمن حافظ أبو جيش

الرقم الجامعي : 21510366

المشرف : الدكتور عبد الرحمن التميمي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2018/03/06 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس اللجنة: د.عبد الرحمن التميمي التوقيع.....
2. ممتحناً داخلياً: د. منصور غرابه التوقيع: .....
3. ممتحناً خارجياً: د. عامر مرعي التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1439هـ- 2018م

الإهداء

أهدي هذا البحث المتواضع إلى هذا الوطن الحبيب .... للقدس .... لفلسطين .... للعلم الفلسطينيِّ.

إلى كل الأحبة .... إلى كل الأصدقاء .... إلى كل الأخوة .... إلى كل الزُّملاء ....

إلى زوجتي العزيزة التي منحتني الحب والمثابرة والطموح .....

إلى ابنتي زهرة هذا الكون .....

إلى أمي الغالية العزيزة .....

إلى أرواح شهدائنا .....إلى جرحانا

إلى كل فلسطينيِّ صامد على أرضه .....

إلى كل الشُّرفاء والمناضلين ..... إلى حاملين رايَّة الحرية والاستقلال ...للوحدة الوطنية

إلى أساتذتي الأفاضل ..... الذين منحوني الثِّقة والدَّعم.

إلى كـــــل هـــــؤلاء أهـــدي هذا العمل المتواضع

احمد عبد الرحمن حافظ ابو جيش

الإقرار

أقر أنا معد هذه الرِّسالة بأنها قدمت إلى جامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحـــاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرِّسالة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: .....

الاسم: أحمد عبد الرحمن حافظ أبو جيش

التاريخ: 2018/03/06

الشكر و العرفان

الشُّكر لله ربِّ العالميَّن أوله وآخره.
ثم الشُّكر المتواصل الى جامعة القدس ممثلةً بمعهد التَّنمية المستدامة (برنامج تنمية ريفيَّة مستدامة وإدارة موارد بشرية)
الشُّكر والعرفان إلى أساتذتيِّ الكرام جمعياً ...
الشُّكر الموصول إلى إدارة برنامج معهد التنمية المستدامة.....
ثم الشُّكر المتواصل إلى أستاذي ومشرفي الدكتور عبد الرحمن التميمي الذي ما بخل بالنصح علي من جهد وتوجيه، كما أتقدم بجزيل الشُّكر إلى كل الزُّملاء في مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين لما بذلوه من دعم ومساندة.
ثم أوجه الشكر والتقدير الى كل زملائي وزميلاتي في برنامج الدارسات العليا، لهم مني المودة والاحترام

والله ولي التوفـــــيق ،،،

أحمد عبد الرحمن حافظ أبو جيش

مصطلحات الدِّراسة:

شجرة النَّخيل : هي شجرة فاكهة للمناطق الحارة الجافة وشبه الجافة؛ ولطبيعة هذه الشَّجرة إمكانيَّات واسعة للتأقلم بسب تغيرها الواسع، لذا نرى أنها تنمو في بعض المناطق الطرفية (العكيدي،2011)، وهي من أقدم الأشجار التي استمد منها الإنسان فائدة، وتم زراعتها في شمال أفريقيا والشرق الأوسط لمدة (5000) سنة على الأقل. (Zohary and Hopf,2000) .

وقد عرفت نخلة التَّمر في عصور ما قبل التَّاريخ في وادي الرَّافدين في بابل، وكان يمتد عمرها إلى حوالي أربعة آلاف سنة قبل مولد السَّيد المسيح، وقد وجدت آثار في مواقع مختلفة، ولا يستبعد أن يكون نخل التمر معروفًا ومألوفًا قبل التاريخ، وقد ورد ذكر نخيل التَّمر في الآثار التي اكتشفت في مدينة أريدو وآور، حيث أثبت أنها منطقة رئيسية لزراعتها، وكانت على حواف الأهوار، وكانت النخلة مقدسة لدى السومريين، والبابليين، والأشوريين؛ لأهميتها الاقتصاديَّة، والمعاشيَّة. (الحديثي، 2010).

الأغوار: يقصد بها الشَّريط الشَّرقي للضفة الغربية التي احتلت عام (1967)، ويمتد على طول (120)كم من منطقة عين جدي قرب البحر الميت في الجنوب، وحتى منطقة عين البيضاء جنوبي بيسان في الشّمال، ويتراوح عرض الأغوار ما بين (5 كم – 25 كم)، (أريحا عرضها 25 كم)، وتضم أكثر من ربع أراضي الضفة الغربية بنسبة (28%). (نحاس ، 2012) .

تقع منطقة الأغوار في الجزء الشَّرقي من الضِّفة الغربية، وتمتد من محافظة أريحا في الجنوب إلى محافظة طوباس في الشمال بطول (68.5) كيلو متر، ومن شرقي البحر الميت في الشرق وحتى المنحدرات الغربية لمحافظتي طوباس وأريحا في الغرب بعرض (24)كم، وتحتل منطقة الأغوار ما مساحة (840,906) دونم، ما نسبته (14.9%) من المساحة الكلية للضفة الغربية، وتعتبر منطقة الأغوار المورِدَ الأساسيَّ للمنتجات الزراعية في الضفة الغربيَّة، وسلة الغذاء الفلسطيني، إذ توفر فرصًا زراعيَّة للأسواق المحلية الفلسطينيَّة والأسواق الخارجيَّة على حدٍ سواء، هذا بالإضافة إلى الثروة الحيوانية التي تشكل أيضاً مصدرًا أساسيًّا لمعظم العائلات الفلسطينيَّة. (اسحق وبنورة، 2010).

التَّنمية الزِّراعيَّة الفلسطينيَّة (FAO,2010):- إدارة وصيانة الموارد الطَّبيعيَّة الأساسية؛ إذ تضمن المؤسسات، والتقنيَّات، والمتطلبات الإنسانيَّة الحاليَّة والمستقبليَّة، إن مثل هكذا استراتيجية يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض، والمياه، والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، كما يجب أن تكون مقبولة تقنيا واقتصاديًّاً من المجتمع.

المشروع الزَّراعي: جميع العمليات المعقدة المترابطة التي تتضمن استعمال الموارد للحصول على المنافع، كما ينبغي التنويه إلى أن تعريف المشروع الزراعي لا يختلف عن المفهوم العام للمشروع، كما يعرف أيضا بأنه نشاطٌ يهدف إلى تنظيم استغلال موارد معينة بكيفيَّة محددة وفي فترة زمنية معلومة، وهو بذلك يمثل وحدة تخضع بصورة منطقية للتخطيط، وللتمويل، وللتنفيذ، والإدارة، وأهم ظواهر المشروع هو مروره بمراحل نمو تبدأ مع بداية عمل النشاطات الجديدة للمشروع، تليها مرحلة التَّشغيل بالمستوى المخطط له، وتشتمل معظم القطاعات الفرعيَّة على برامج مستمرة تضم مشاريع في مرحلة التَّشغيل، وأخرى جديدة، بعضها صغير وبعضها كبير في حجمه، وله ميزانية منفصلة . (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2007)

المياه الجوفية: هي المياه الموجودة تحت سطح الأرض في فراغات مسام التربة، وفي صدوع التشكيلات الحجرية والطبقة التي تحمل المياه الجوفية، وهي وحدة من طبقات صخريَّة، أو ترسب من مواد غير متماسكة تسمى "مخزون مياه "، ومن الممكن استخراج كمية من الماء تكون صالحة للاستخدام، أما العمق التي تشبع فيه هي الفراغات المساميَّة في التُّربة والصخر، أو الصُّدوع والفراغات في الصخر، تشبعاً كاملاً بالماء فيسمى "منسوب الماء "، وعادةً ما يمتلئ مخزون المياه الجوفية بالماء من جديد حين تسقط الأمطار، وحين تتدفق المياه من طبقة تحت سطح الأرض من الصخور المسامية الحاملة للماء (من الحجر الجيري أو الصخور الرسوبية) أو المواد غير المتماسكة (الزلط، الرمل، الغرين، الطفلة) يمكن استخراج المياه الجوفية الصالحة للاستخدام منها بحفر الآبار. (منظمة العفو الدولية، 2009).

مخزون المياه الجبلي: هو موردٌ للمياه الجوفية مشترك بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويقع تحت أراضي فلسطين المحتلة والضفة الغربية، وهو المورد المائيّ الوحيد المتبقي للفلسطينيين، وفي

معظم الأحوال يعاد تعبئته في الضفة الغربية من تسرب مياه الأمطار والثُّلوج المتساقطة، ويتدفق شمالاً وغرباً تجاه الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، وتجاه نهر الأردن في الشرق، وهو يتكون في الواقع من ثلاثة مخزونات أو أحواض، وهي: المخزون المائيّ الغربي، والمخـــزون الشـــمالي الشرقي، والمخزون الشرقي وحصتها جميعاً تبلغ في المتوسط مقدار يتراوح ما بين (679 –734) مليون متر مكعب في السنة. (منظمة العفو الدولية، 2009)

مخزون المياه الغربي: يبلغ (427) مليون متر مكعب / سنوياً (المرفق)، (362) مليون متر مكعب / سنوياً (اتفاقيات أوسلو) (منظمة العفو الدولية، 2010)، يعد هذا الحوض هو الأكثر إنتاجًا؛ بسبب تلقي منطقة التغذية الخاصة بالحوض لمعظم كميات هطول الأمطار منها (340) مليون لإسرائيل، و(22) مليون للفلسطينيين.(PWA,2011)

مخزون المياه الشمالي الشرقي : يبلغ (142) مليون متر مكعب / سنوياً (المرفق)، (145) مليون متر مكعب / سنوياً (اتفاقية أوسلو) (منظمة العفو الدولية، 2010)، يعد موردًا محتملًا لمحافظتيِّ نابلس وجنين وجزء من محافظة طوباس منها (103) مليون متر مكعب إسرائيل، (42) للفلسطينيين . (PWA,2011)

مخزون المياه الشرقي: يبلغ (165) مليون متر مكعب / سنوياً (المرفق)، (172) مليون متر مكعب / سنوياً (اتفاقية أسلو)، (معظم مياه المخزون الشرقي مياه ملحية)، (منظمة العفو الدولية، 2010) منها (40) مليون متر مكعب لإسرائيل، (54) مليون متر مكعب للفلسطينيين، وإضافة (78) مليون متر مكعب كميات إضافية للفلسطينيين. (PWA,2011)

الزِّراعة: هي النَّشاط الذي يشغل نصيبًا من الأراضي المستأنسة في جميع البلدان، هي وما زالت تمثل القاعدة المباشرة وغير المباشرة لسبل العيش الاقتصادية لأكبر قطاع ممكن من السكان، وتسهم بجملة من الوظائف الرئيسية، التي تتمثل في: الأمن الغذائي، والوظيفة البيئية، والوظيفة الاقتصادية، والوظيفة الاجتماعية، بما في ذلك المحاصيل، والثروة الحيوانية، والغابات ومصايد الأسماك، والإدارة على الصعيدين المحلي والإقليمي، وتربية الأحياء المائية من خلال النشاط البشري الرئيسي المسؤول عن الموارد الطبيعة (كشاش، 2010).

الأراضي المروية: هي الأراضي التي تزود عادة بشكل متعمد بالماء من غير المطر؛ وذلك بهدف تحسين إنتاج المحاصيل والمراعيّ. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008).

الاستهلاك المائي: هو كمية المياه التي يستهلكها نظام النبات، وتشمل كمية الماء بالنتح (Transpiration بواسطة النبات، وكمية الماء المفقود بالتبخر (Evaporation)، ويمكن القول: إنَّ استهلاك المائي (Consumptive use) يعادل تقريباً التبخر، ويسمى النتح (Evaporation). (السعدون وآخرون .2015).

ملخص الدِّراسة:

هدفت هذه الدِّراسة إلى التَّعرف على قطاع النَّخيل في منطقة أريحا والأغوار ودوره في التنميَّة الزراعيَّة، من خلال دراسة الوضع المائي، ومعرفة المصادر المائيَّة المتاحة، ومعرفة المساحات الزراعية المرويَّة، التي توضح مدى التوسع في زراعة النخيل ضمن المصادر المائية المتوفرة، والتي تعاني حالياً من نقص وجفاف في المنطقة، كما يوجد أيضا توجه من المستثمرين الفلسطينيين بزراعة النخيل على المدى القريب، الذي له دور وأثر على التنميَّة في ظل غياب التخطيط ونقص الإمكانيات، ويعتبر البعد الاستراتيجي للمنطقة ذات طابع مهم وتنموي من خلال معرفة الوضع القائم، ومدى تنفيذ المشاريَّع التنمويَّة في المنطقة من خلال تركيز كافة المؤسسات، والتمويل لدعم المنطقة بمشاريع هادفة؛ لتحقيق الاستدامة والنمو، كما تم استخدام المنهج الوصفي التي وصفت فيها ظاهرة توسع زراعة النخيل وأثرها على استنزاف المياه الجوفية، التي تعتبر منطقة أريحا ذات محدوديَّة في المياه، خاصةً معظم الآبار الجوفية التي تعاني من الجفاف ونقص في المنسوب، وقد قام المزارعون والمستثمرون بالحفر العشوائي للآبار الجوفية بدون تخطيط ورقابة، واستهدفت الدِّراسة عينة من المجتمع، وهم: (المزارعين، وشركات التمور، والمؤسسات الحكومية وغير حكومية التي تعمل في المنطقة)، أما منطقة الدِّراسة؛ فهي ضمن حدود منطقة أريحا وأغوارها، واستخدم الباحث أدوات دراسيَّة متعددة، منها: مقابلة خمسة خبراء لهم علاقة بالزِّراعة، والقطاع المائيِّ، والتنمويِّ، وكما تم توزيع خمس وسبعين استبانة على مجتمع الدِّراسة؛ للإجابة على فرضيات الدِّراسة وتساؤلاتها، وقد حققت جملة من النَّتائج تمثلت في آراء المبحوثين، كان أهمها: شعور عينة الدِّراسة بأهميَّة المياه في العمليَّة الزَّراعيَّة، وحاجة محاصيلهم إلى المياه في ظل محدوديَّة المياه الجوفية وجفافها، التي كانت تضخ من (180) متر مكعب في السَّاعة الواحدة، واليوم معدل الضخ فقط (25–50) متر مكعب في السَّاعة، وحسب الدِّراسة تبين أنه يوجد عجز (5) مليون متر مكعب للقطاع الزِّراعي، وأنه خلال الخمس السنوات القادمة سيكون أكثر من (10) مليون متر مكعب، وكما أن إسرائيل تسيطر على معظم المصادر المائيَّة التي ساهمت في محدوديَّة المياه وجفافها في منطقة الدِّراسة، عدا عن ذلك لا يوجد رقابة ولا متابعة للآبار العشوائيَّة التي يتم حفرها، وهذا بدوره يقلل من المخزون المائيِّ في المنطقة، ومن نتائج الدِّراسة التي تعتبر عاملًا أساسيًا في نقص المياه واستنزافها، أنه يوجد توسع ملحوظ بشكل سنويٍّ لقطاع النخيل التي تقدر

9% سنوياً خلال الآونة الأخيرة، وتقدر المساحات الزَّراعية الحاليَّة (250000) شجرة ما يقارب (18000) دونم نخيل، ومن نتائج الدِّراسة أيضا عدم وجود الرَّقابة والتَّخطيط المتكامل من كافة الجهات ذات العلاقة، وحتى لا يوجد استراتيجيَّات وسياسات واضحة تدعم هذا القطاع ، فأصبحت الشَّركات الاستثماريَّة تتوجه لزراعة النَّخيل والاستثمار في قطاع النَّخيل؛ لما له عوائد ماديَّة واقتصاديَّة، مما شجع الكثير من المستثمرين زراعة النَّخيل بمساحات كبيرة، وحفر آبار جوفيَّة دون رقابة وتخطيط، وعدم تحديد حصة القطاع الزَّراعي من المياه، وتحديد الاحتياجات المستقبليَّة بشكل علميٍّ ومدروس أدى إلى خلل في نظم العمل الزِّراعيّ والتَّمويّ في المستقبل، وأيضا من النتائج: شعور عينة الدِّراسة من المبحوثين بالقيمة الاقتصاديَّة لزراعة النَّخيل وإنتاجه، وهذا مما شجع الجميع على التَّوسع في زراعة النَّخيل.

وكما أوصت الدِّراسة بالتَّفكير بشكل منطقيٍّ ضمن أسس علميَّة واضحة، مبنية على قدرة توفير مياه بديلة، وتنمية المصادر المتجددة لسد العجز في الاحتياج الزَّراعي، وخاصة في ظل توسع زراعة النخيل في منطقة أريحا والأغوار من خلال مشاريع حصاد مائي، من خلال: تأهيل وتطوير الوديان والانسياب التي ستوفر (3) مليون متر مكعب على الأقل، مثل: وادي القلط، وسد العوجا، وتطوير مشروع محطة المعالجة العادمة في أريحا، ومن الممكن أن تنتج (700) ألف متر مكعب خلال (5) سنوات، وحتى من الممكن نقل المياه المعالجة من محطة المعالجة في البيرة، وأيضاً دعم المزارع الصغير ومساندته بمشاريع صغيرة من خطوط مياه وبرك زراعية وغيرها من المشاريع المساندة، وهذا يتطلب الإدارة والتخطيط؛ لكيفية تنظيم الري وإدارته ، وإدارة المزرعة، وتحديد إمكانيات التوسع الزراعي بناءً على إمكانيات ومقومات واضحة تدعم الجانب التنموي الزراعي، ومن التَّوصيات أيضا: الحد من التَّوسع الزَّراعي من خلال مراقبة العملية الزَّراعية ومنطقة الرَّي، ومعرفة المناطق التي من الممكن حفر آبار جوفية بناءً على دراسة علميَّة، وحتى من خلال سياسة حكومية على الجانب الإسرائيلي للسماح بحفر الآبار الجوفية، وهذا يتطلب دراسة شاملة وتفصيليَّة من حيث إحصائيات للكميات المياه المتوفرة، والكميات التي من الممكن توفيرها بالمستقبل، والمساحات الزراعية المتاحة وغير ذلك؛ ليتم تحديد الاحتياجات المستقبلية، ومواجهة كافة المعيقات والتحديات .

ومن التوصيات أيضا: أخذ بعين الاعتبار أن زراعة النخيل تعتبر عاملاً مهمًا وحيويًّا وتنمويًّا في المنطقة، وهذا يتطلب عمل مشاريع وصناعات مكملة للقطاع، والتركيز على جودة المنتج وتسويقه، ومن المهم: التعامل مع المياه من منظور اقتصادي وليس من منظور سياسي؛ لأن الماء سلعة تباع بثمن؛ فمن الضروري الحفاظ عليها وتوفيرها بتكلفة أقل للمزارعين.

Determinants of the expansion of palm growing within the natural resources (land, water) available for the development of the agricultural sector in the Jordan Valley region

Prepared by:- Ahmed Abdulrahman Hafez Abu Jaish
Supervisor: - Dr. Abdulrahman Tamimi

Abstract

The study aimed to identify the palm sector in the Jericho and Jordan vally area and its role in agricultural development by studying the water situation and knowledge of the available water resources and the knowledge of the irrigated agricultural areas which show the extent of the expansion of date palm cultivation within the available water resources, which is currently suffering from shortage and drought in the region. Of Palestinian investors to grow palms in the near term, which has a role and impact on development in the absence of planning and lack of resources, and considers the strategic dimension of the region of an important nature and development through knowledge of the status and the extent of implementation of development projects The descriptive approach described the phenomenon of expansion of palm growing and its impact on the depletion of groundwater, which is considered the area of Jericho limited in water, especially now most of the groundwater wells suffer from drought and lack of water. The farmers, the date companies, the governmental and non-governmental institutions operating in the area, and the study area was included The researcher used several study tools, including interviewing experts (5) related to agriculture, the water and development sector, and 75 questionnaires were distributed to the study community to answer the hypotheses and questions of the study which achieved the following results which were the opinions of the respondents, The sample of the study of the importance of water in the agricultural process and the need for their crops of water in light of the limited groundwater and dryness, which was pumped from (180) cubic meters per hour and today the rate of pumping only (25-50) cubic meters per hour and according to the study found that there is a deficit 5) million cubic meters for the sector And that over the next five years will be more than (10) million cubic meters and as Israel controls most of the water sources, which contributed to the limited water and drought in the study area, besides there is no control and follow-up of the wells that are drilled and this in turn reduces the stock The study, which is considered a major factor in the water shortage and depletion, is that there is an annual expansion of the date palm sector, which is estimated at 9% per year during the recent period. The current agricultural area is estimated at 250,000 trees, about 18000 dunums. The existence of control and control The investment companies are turning to date palm cultivation and investment in the palm sector because of the material and economic returns, which encouraged many investors to grow palm trees in large areas and drilling underground wells without supervision and planning and not specifying The share of the agricultural sector of water

and the identification of future needs in a scientific and thoughtful manner led to a defect in the agricultural and development work systems in the future. Also, the results of the study sample of the respondents expressed the economic value of date palm cultivation and production. The expansion of palm cultivation.

The study also recommended that logical thinking be based on a clear scientific basis based on the ability to provide alternative water and development of renewable sources to meet the deficit in agricultural needs, especially in light of the expansion of date palm cultivation in Jericho and the Jordan Valley through water harvesting projects through rehabilitation and development of valleys and flow, At least one million cubic meters, such as Wadi al-Qalat and Sadd al-Auja, and the development of the wastewater treatment plant in Jericho. It is possible to produce 700,000 cubic meters over 5 years. It is possible to transfer treated water from the treatment plant in Al-Bireh, of water lines Agricultural and other supporting projects. This requires new management and planning of how to organize and manage irrigation and manage the farm and determine the possibilities of agricultural expansion based on clear potentials and elements supporting the agricultural development aspect. Recommendations include limiting agricultural expansion by monitoring the agricultural process and the irrigation area and identifying possible areas Drilling of groundwater wells on the basis of a scientific study and even through government policy on the Israeli side to allow the drilling of groundwater wells and this requires a thorough and detailed study of the statistics of quantities available water and quantities that can be provided in the future and the sweep And other needs to identify future needs and address all obstacles and challenges.

It is important to take into consideration that the date palm cultivation is an important factor, vital and development in the region. This requires the work of projects and industries complementary to the sector and focus on product quality and marketing. It is important to deal with water from an economic and not political perspective. Water is a commodity that is sold at a price.

الفصل الأول

1-الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

يعتبر قطاع النَّخيل من أهم القطاعات الزَّراعية التَّنموية الهامة في منطقة أريحا والأغوار، الـــذي ساهم في توفير فرص عمل كثيرة، خاصة ً للعاطلين عن العمل من الشَّباب والنساء، وكما له أهمية على البعد الوطني و البعد السَّياسيِّ، والبعد الاستراتيجي، وتعد القطاعات الزَّراعية منطقة خصـــبة للعمل الزَّراعي، التي سعت من خلال قطاع النخيل على تشجيع استثمار الأراضـــي واســـتغلالها بالشكل الأمثل، والتي تحد من مصادرة الأراضي من خلال تعزيز صمود المزارع على أرضه.
تنتشر زراعة النَّخيل في الأراضي الفلسطينية في منطقة أريحا والأغوار، وقطـــاع غـــزة، ومـــن المعروف أن مدينة (أريحا) أطلق عليها اسم (مدينة النخيل)؛ لكثرة مزارع النخيل فيها. تعد زراعة النخيل أقل الزِّراعات حاجة إلى الأيدي العاملة، وإلى الكلفة المادية والتشغيليَّة، وتحتـــاج الشـــجرة حتى تثمر ثلاث سنوات، وتصل بعد ست سنوات إلى الذروة.

حظيت زراعة النخيل التي توسعت بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية بدعم كبير من قبل السلطة الوطنية، وتشجيع مجتمعي بكافة مؤسساته المدنية والحكومية، إذ اعتبرت المنطقة ذات بعد استراتيجي ومهم، وتم التركيز على البعد التنموي من خلال دعم ومساندة المنطقة والمحافظة عليها

من الاستيطان، كما أن عددا لا بأس به من المزارعين استبدلوا زراعة الموز والحمضيات والخضروات بزراعة النخيل، وفي المحصلة، يبدو أنَّ هذا القطاع خرج عن السَّيطرة الإدارية والرقابية؛ فالزيادة الكبيرة في عدد الأشجار المزروعة لم يتم مواكبتها لمصادر كافية للمياه، خاصة في الوقت الحالي تعاني المنطقة من نقص وجفاف في منسوب المياه الجوفية، وقلة مصادر المياه، والتي تم ملاحظته من خلال هذه الدِّراسة، وهذا بدوره سيكون له أثر واضح على قطاع النَّخيل، في ظل غياب الخطط الاستراتيجيَّة للتطوير، وتحسين المصادر المائيَّة، ومدى تناسبه مع التَّوسع في زراعة النخيل، وحتى هذا مهم للعامل التنموي والدخل المحلي من خلال إنشاء أسواق محلية ودولية.

وتشير التَّقديرات إلى أن إنتاج النَّخيل في منطقة أريحا والأغوار وصلت تقريباً إلى (6) آلاف طن في عام (2016)، أي ما يعادل (10) أضعاف ما كان عليه في عام (2010) بعد أن تضاعفت المساحات التي تزرعها الشركات الاستثمارية أو صغار المزارعين عدة مرات.

وتعتبر منطقة أريحا والأغوار من المناطق الاستراتيجية التي من المهم التركيز عليها، والنظر إليها من جانب تنمويٍّ من خلال التَّركيز على تنفيذ مشاريع زراعية فاعلة تدعم القطاع المائي، وتطوره بشكل أساسي من خلال: تجسيد العلاقة بين المؤسسات العاملة في المنطقة والمؤسسات الحكومية والمزارعين، والدِّراسة البحثيَّة الحالية التي تهدف إلى توضيح قطاع النخيل وأهميته التنمويَّة في منطقة أريحا والأغوار، ومعرفة المصادر المائيَّة المتوفرة والمتاحة في المستقبل، ومعرفة المساحات المزروعة الحالية التي سيتم زراعتها في المستقبل؛ للخروج بتوصيات ونتائج تطبق على أرض الواقع .

وفي الفترة الأخيرة توجه كثير من المستثمرين بزراعة النخيل؛ لما له من مردود اقتصاديٍّ، وحسب ما تبين من المختصين أن زراعة النخيل مقبلةٌ على أزمة حادة في المدى القريب، مع تزايد العجز في المياه المتوفرة التي تقدر حوالي (5) مليون متر كعب، وهذا مرده إلى التخطيط والرقابة لهذا القطاع، الذي تمثل بالزيادة في المساحات الزراعية من النخيل، مما سبب ضخاً زائدًا للمصادر

المياه الجوفية واستنزافها، وارتفاع نسبة الملوحة للمياه، وتعتبر من أهم المعيقات التي تواجه القطاع الزراعي التنموي في قطاع أريحا والأغوار.

إنَّ زراعة النخيل تواجه خطرًا حقيقيًّا إذا استمر الضخ الزائد للمياه الجوفية، مقابله زيادة في زراعة مساحات كبيرة من شجر النخيل التي محتمل أن تصل الى (350000) آلف شجرة، وهذا القطاع يوازي إنتاج فلسطين من الرُّخام أو الحجر، إذا لم يتم حل مشكلة المياه، ومن المتوقع أن يرتفع الدخـــل في قطـــاع التمـــور من (35) مليون دولار إلى (150) مليون دولار خلال ست أو سبع سنوات قادمة، وتعتبر المياه أساس الحياة والاستقرار والسلام؛ لأنها تشكل أساس التَّطور الاجتماعي والاقتصادي، وبدون وجود المياه لن يستطيع أي كيان بشري أن يحافظ على وجوده وبقائه، ولن تكون هناك فرص لتحقيق أي تنمية في أي مجال ما لم تتوفر الاحتياجات الكافية من المياه الصالحة للاستخدام البشري وللزراعة والصِّناعة.

وقام الباحث باستهداف عينة مجتمعيَّة مكونة من المزارعين وشركات التمور، والمؤسسات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من العاملين في قطاع النخيل، وكان هناك تحدي كبير من خلال جمع البيانات والمعلومات وخاصة في البيانات الكمية التي لا يوجد فيها توثيق رسميٌّ من الجهات الحكومية، وحتى الإحصائيات اعتبرت إحصائيات قديمة، ولكن من خلال زيارة أكثر من جهة ومقابلة خمسة خبراء ساهم في تعزيز المعلومة، وفهم الوضع الحالي، حتى إنَّ الاستبيانات التي وزعت على خمسة وسبعين شخصًا، عززت من ترابط هذه المعلومة وتوافقها التي تم الاستناد عليها خلال الدِّراسة البحثيَّة، واعتبرت هذه الدِّراسة ذات أهميَّة للجانب التمويليِّ والمؤسسات العاملة في المنطقة، وحتى المبحوثين من خلال معرفة المصادر المائيَّة والمساحات الزِّراعيَّة، والوضع القائم؛ فهي منطقة استراتيجيَّة لها أبعاد سياسيَّة، واقتصاديَّة، واجتماعيَّة .

واعتبرت الدِّراسات السَّابقة ذات عامل مهم في معرفة المفاهيم التي تعلقت بالتَّنمية للقطاع الزَّراعيّ، التي وضحت أهم المعيقات الزَّراعيَّة التي تمثلت بالجانب التَّنموي، ومن الدِّراسات المهمة:-

دراسة (Abu Qaoud,2015) بعنوان "واقع زراعة النخيل في فلسطين"، دراسة (إبراهيم،2013) بعنوان نخلة التمر شجرة الحياة، دراسة (بربندي، 2014) بعنوان "شجرة النخيل زراعتها وأهميتها –الآفات الحشرية"، دراسة (الحنيطي، 2015) بعنوان " السِّيادة الإسرائيلية تجاه الأغوار "، دراسة (علقم ،2012) بعنوان " النِّزاع على السيادة في فلسطين في اتفاقيات أوسلو (المخزون المائي نموذجاً)"، دراسة (رضوان ،2010) بعنوان " الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي الفلسطيني " دراسة سلامة (2008) بعنوان "السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية دراسة في الجغرافيا السياسيَّة، دراسة (Ariaset at al.2016) بعنوان " دعم منظمة الأغذية والزراعة لتنمية نخيل التمر في جميع أنحاء العالم .

يتضمن الفصل الأول من الدِّراسة :

الفصل الأول: الإطار العام للدِّراسة.

الفصل الثَّاني: الإطار النظري والدِّراسات السَّابقة.

الفصل الثّالث: منهجية الدِّراسة وإجراءاتها .

الفصل الرَّابع: نتائج الدِّراسة ومناقشتها .

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتَّوصيات .

الأجزاء الختامية: تحتوي على قائمة المراجع، والملاحق، وقائمة الجداول والأشكال والمحتويات.

2.1 مشكلة البحث:

يعتبر قطاع النخيل من أهم القطاعات التنموية في منطقة أريحا والأغوار، التي تمثل فرص عمل لكثير من العائلات الفلسطينية، وتبين خلال السنوات الثلاث الحالية توسع كبير في زراعة النخيل في ظل محدوديَّة المصادر المائية وجفافها، وسيطرة الجانب الإسرائيلي على جزء كبير منها، وغياب التَّخطيط للعاملين في القطاع، خاصة خلال الضخ الزائد من المياه الجوفية وحفر الآبار العشوائية، مما أدى إلى عجز كبير في سد الاحتياج الزراعي للمياه في المنطقة، وهذا يعتبر تخوفاً حقيقيًّا وواضحًا سيظهر خلال السنوات القادمة، لعدم القدرة على توفير وتغذية قطاع النخيل من المصادر الحالية، وهذا يتطلب السياسة الوطنية العلمية، والتَّخطيط الناجح؛ لوقف استنزاف المياه، وكيفية استغلالها ضمن الأراضي الزراعية المتوفرة والمتاحة في المستقبل، وخلق مشاريع أخرى

تدعم قطاع المياه والزراعة، وتزيد من دخل الفرد من خلال زيادة الناتج المحلي الفلسطيني، التي تقابله زيادة في الإنتاج والتصدير لقطاع التمور للخارج، مما يشجع المزارعين والمستثمرين في زيادة زراعة النخيل، وأي زراعات أخرى ناجحة قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلي والخارجي، من خلال إنتاج التمور بشكل كبير، وهذا يتطلب توفر مصادر مائية كافية لسد العجز الحالي والمستقبلي.

لا بد النَّظر بشكل علمي وحقيقي إلى الإمكانيات المتاحة والمتوفرة من المصادر الطَّبيعية (مياه ، أرض)، من خلال معرفة مساحات الأراضي المتاحة لزراعتها، ومعرفة المصادر المائية الممكن تطويرها وإدارتها لكي تدعم قطاع النخيل، وتجعله داعمًا اقتصاديًّا حقيقيًّا.

وعليه قرر الباحث دراسة المشكلة دراسةً علمية عن طريق الإجابة على السؤال التالي:- **(ما محددات التَّوسع في زراعة النخيل ضمن المصادر الطبيعية (المياه، والأرض) وأثرها على التنمية الزَّراعية في منطقة أريحا والأغوار؟)**.

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما محددات التَّوسع في المصادر المائية كمصدر طبيعي في زراعة النَّخيل وأثرها على التَّنمية الزَّراعية في منطقة أريحا والأغوار؟
2. ما محددات التَّوسع في زراعة الأرض كمصدر طبيعي في زراعة النخيل وأثرها على التَّنمية الزَّراعية في منطقة أريحا والأغوار؟
3. ما أهمية زراعة النَّخيل في التَّنمية الزراعية في منطقة أريحا و الأغوار؟
4. ما الآفاق المستقبليَّة للتوسع في زراعة النخيل كعنصر من عناصر التنمية الزراعية في منطقة أريحا والأغوار؟

3.1 مبررات الدِّراسة:

يعتبر التَّوسع الكبير في زراعة النخيل في منطقة أريحا والأغوار مؤخراً، وبشكل غير مدروس من كافة الجهات والأطراف ذات العلاقة، مؤثرًا اقتصاديًّا وتنمويًّا، وبحاجة إلى التفكير بعمق بالمشاكل

التي سوف تنتج عن النمو السريع في القطاع، وغياب التخطيط الاستراتيجي الوطني الشامل لكافة المؤسسات الحكومية، والمؤسسات صاحبة العلاقة، لذا لا بد لنا من توضيح مبررات الدِّراسة من خلال النقاط التَّالية :

1- تعتبر دراسة حديثة لا بد النظر إليها بمفهوم تنمويٍّ واقتصاديٍّ ضمن إمكانيات متاحة وقدرتها على تحديد المقدرة على التوسع في زراعة النخيل التي من خلالها تحدد العملية التَّنموية .

2- تعتبر دراسة مطلوبة لكثير من المؤسسات الفاعلة (حكومية وغير حكومية) في المنطقة التي لها علاقة بالزراعة والمياه، وكثير من المزارعين وشركات إنتاج التمور وغيرهم من الجهات ذات العلاقة.

3- تعتبر دراسة مهمة لكل الجهات الممولة للبرامج والمشاريع التنموية المستقبلية، لما لها من دور إيجابيٍّ في خلق مشاريع زراعيَّة تنمويَّة هادفة في المنطقة من خلال خلق فرص عمل لكثير من الشباب والعائلات التي تهتم بالزراعة وتعتبر مصدر دخل رئيسيّ لهم.

4- قلة الدِّراسات والأبحاث التي تتعلق في هذا الاتجاه، وتهتم في قطاع الزراعة وقطاع المياه كونهما عنصرين مهمين مرتبطين ببعضهم ارتباطًا وثيقًا، وهما جانبان مكملان للتنمية المستدامة.

4.1 أهمية الدّراسة :

تعتبر الزِّراعة، خاصة زراعة النخيل، من مقومات النَّشاط الاقتصادي للبلد، وأن التَّوسع الكبير الحاصل في زراعة النَّخيل والاستثمار في هذا القطاع دون تخطيط له تبعاتٌ اقتصاديّة مستقبليّة قد تؤثر على دخل الفرد من خلال الوصول إلى محدوديّة إنتاجيَّة هذا القطاع، التي من الضروري التَّفكير بوضع استراتيجيَّة مستقبليَّة تنمويَّة تسعى إلى تجسيد مفاهيم التَّنمية والنمو، لاعتبارها وسيلة لضمان واستمرارية نجاح العمل في المنطقة، التي تعتبر منطقة جغرافيَّة حساسة وعليها صراع مع الإسرائيليين، لأنها تعتبر منطقة يتواجد فيها كثيرٌ من المزارعين المهمشين ذات الدخل المحدود من خلال توفير فرص عمل لكثير من المزارعين، والقدرة للوصول إلى كميات مناسبة من المياه؛ لتغطي الاحتياجات المطلوبة، وكما تسعى إلى تأييد عمل كثير من المؤسسات في المنطقة، لذا

ارتكزت هذه الدِّراسة على طابع مهم، يحثني كباحث طرح أهمية هذا الجانب من خلال النُّقاط التَّالية:

1- تظهر هذه الدِّراسة أهمية تنمية المشاريع الزَّراعية في المنطقة من خلال طرح برامج ومشاريع وأنشطة تدعم قطاع النخيل وقطاعات زراعيَّة أخرى، من خلال الحفاظ على المصادر الطبيعة (الأرض والمياه) واستغلالها بشكل سليم؛ مما يحد من استنزافها وهدرها.
2- البعد الاستراتيجي للمنطقة وأهميتها؛ لأن أغلب الأراضي تعتبر منطقة (ج) ذات طابعٍ تنمويٍّ من خلال استثمار الأراضي المهمشة والأراضي الصحراوية .
3- مساعدة المجتمع بوضع سياسات وآليات وخطوات عملية تسعى إلى تحقيق التَّنمية المستدامة في الجانب الزَّراعي في منطقة الأغوار.
4- تشكل أداة مهمة للجان المحلية المجتمعية في وضع خطط واستراتيجيات لتطوير أداء العمل المجتمعي من خلال تنظيم العمليَّة الزراعيَّة، والحفاظ على موارد المياه.
5- توفير بيانات مستقبليَّة يتم معرفة حجم فرص العمل والإمكانيات المتاحة في هذا القطاع، وخلق مشاريع زراعية تنموية تخدم المنطقة، وتحقق الاستدامة، وتدعم الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

5.1 أهداف الدِّراسة:

1.5.1 الهدف الرئيسي:

يتمثل الهدف الرئيسي في التَّعرف على قطاع النَّخيل في منطقة أريحا والأغوار، ودوره في التَّنمية الزَّراعية مع توضيح أهمية التخطيط المتكامل في القطاع.

2.5.1 الأهداف الفرعية:

سيتم تحقيق الهدف الرئيسي من خلال الأهداف الفرعيَّة التالية:

1- دراسة المصادر المائية المتوفرة والمتاحة كماً ونوعاً لقطاع النخيل ومعرفة نسبتها وانعكاساتها على تنمية هذا القطاع.

2- معرفة مساحات الأراضي الزراعية المتوفرة والمتاحة للنخيل كماً ونوعاً وانعكاساتها على تنمية القطاع.

6.1 أسئلة الدِّراسة:

ما محددات التَّوسع في زراعة النخيل ضمن المصادر الطبيعية (المياه والأرض) على التَّنمية الزَّراعية في منطقة أريحا والأغوار ؟

1.6.1 الأسئلة الفرعية:

للإجابة على السؤال الرئيسي، سيتم الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية: -

1- ما محددات التَّوسع في زراعة النَّخيل ضمن المحدد المائي كمصدر طبيعي على التنمية الزَّراعية في منطقة أريحا والأغوار ؟
2- ما محددات التَّوسع في زراعة الأرض كمصدر طبيعي على التنمية الزراعية في منطقة أريحا والأغوار ؟
3- ما أهمية زراعة النَّخيل في التَّنمية الزَّراعية في منطقة أريحا والأغوار ؟
4- ما الآفاق المستقبلية للتوسع في زراعة النخيل كعنصر من عناصر التَّنمية الزَّراعية في منطقة الأغوار؟

7.1 فرضيات الدِّراسة:

بالرغم من الدَّور التَّنموي قصير الأجل لزراعة النخيل في منطقة الأغوار، إلا إنه سيترتب على توسع هذا القطاع على المدى البعيد آثار غير تنموية من حيث استغلال الموارد الطبيعية وخاصة المياه، وحتى على القطاعات المستفيدة من هذا التوسع والأنماط الزراعية، سيتم توضيحها من خلال فرضيات لها علاقة بالدِّراسة، وهي:-

1.7.1 الفرضيَّة الرئيسيَّة :-

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في أهمية زراعة النَّخيل وأثرها على التَّنمية الزَّراعية في منطقة أريحا والأغوار.

2.7.1 فرضيات فرعية :-

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في المحددات المائية كمصدر طبيعي في زراعة النَّخيل على التَّنمية الزَّراعية في منطقة أريحا والأغوار.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في محددات التَّوسع في زراعة الأرض كمصدر طبيعي في زراعة النخيل على التَّنمية الزَّراعية في منطقة أريحا والأغوار.

8.1 حدود الدِّراسة:

الحدود المكانية: تشمل هذه الدِّراسة منطقة أريحا وأغوارها التي يكثر فيها زراعة النخيل.

الحدود الموضوعية: تهدف هذه الدِّراسة جميع العاملين في قطاع النخيل من شركات تمور ومزارعين وجمعيات، وتشمل أيضاً المؤسسات، والوزارات الحكوميَّة، ومجالس قرويَّة، وبلديات والمؤسسات غير الحكومية التي تهتم في هذا القطاع.

الحدود الزمانية: تتحدث هذه الدِّراسة عن الفترة الزَّمنية خلال السنوات التالية من عام (2005-2016) التي لها من أهمية وتصور في السنوات القادمة .

الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على محددات التَّوسع في زراعة النخيل ضمن المصادر الطبيعية (الأرض، المياه) المتاحة على تنمية القطاع الزَّراعي في منطقة الأغوار وأريحا.

الفصل الثَّاني

2. الإطار النَّظري والدِّراسات السَّابقة.

1.2 الإطار النَّظري.

1.1.2 التَّنميَّة الزَّراعيَّة في فلسطين.

لقد احتلت قضية التَّنمية الزَّراعية في فلسطين مساحة واسعة من اهتمام الباحثين، إذ إنها شغلت حيزاً واسعاً من المؤتمرات الاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والسياسيَّة؛ لأنها الطريقة الأساسيَّة التي يمكن أن نستخدمها في محاربة التبعيَّة، والفقر، والتخلف، وجميع المشاكل الاقتصاديَّة والاجتماعية، لذلك عند تنمية أي بلد يجب تحديد المعالم الاستراتيجية التي تتناسب مع خصائص الاقتصاد المراد تنميتُه، إذ يجب أن تكون التنمية كفيلة بالتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتخلق بيئة جديدة صالحة للنمو الاقتصادي، وتؤدي إلى زيادة الإنتاج والتَّوظيف، ورفع المستوى المعيشيّ لدى المواطنين مع التوزيع العادل للموارد قطاعيًا وجغرافيًا بشكل يضمن التَّنمية بطريقة متوازنة. (الأغا وأبو جامع، 2010)

لا شك أن قطاع الزراعة في فلسطين هو من القطاعات المهمة التي يجب العمل على تطويره، الذي يشكل عماد الاقتصاد الوطني الفلسطيني ويستوعب تقريبًا (30)% من الأيدي العاملة في فلسطين،

هذا مع العلم أن الاهتمام بالزراعة يعطي المزارع الدافع للتمسك بأرضه، ويجعله يتشبث بهذه الأرض (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2007).

وتشكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته (42.5)% من مجمل الأراضي، فمساحة الأراضي الصالحة للزِّراعة في الضفة الغربية تقارب (2631) كم مربع، وفي قطاع غزة تقارب (198) كم مربع، إلا إن الأراضيَّ المستغلة زراعيًّا تقل عن ذلك بكثير، إذ تبلغ الأراضي المزروعة في الأراضي الفلسطينية (1164.9) كم مربع أي ما نسبته (45.9)% من الأراضي الصالحة للزِّراعة، وفي أريحا والأغوار تقدر مساحات الأراضي بما يقارب (5.7) ألف دونم مربع (المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2015).

وبدورها تركز التَّنمية الزَّراعية على عملية الإرشاد الزراعيِّ؛ كوسيلة أساسيَّة لتطوير القطاع الزِّراعي، وتعني أيضا الاستغلال الأمثل لوحدة المساحة من الأرض، مع تعظيم العائد من استغلالها بأقل ما يمكن من التكاليف. (قاسم،2007)

وتقتضي مبادئ التَّنمية المستدامة الاستغلال الرَّشيد للثروة المائية، والحد من الفوائد المائية، والتَّقليل إلى أقصى حد ممكن من استخدام أسلوب الرَّي التقليديِّ بالغمر، ووقف زراعة المحاصيل كثيفة الاستخدام للمياه، والتَّوسع في استخدام تقنيات الريِّ الموروثة، وتنفيذ الخطط لترشيد استخدام المياه الجوفيَّة. (عفانة، 2010)

كان هناك إجماع على أن الرؤيَّةَ المستقبليَّة للزراعة الفلسطينية هي زراعة مستدامة ذات جدوى، وقادرة على تحقيق الأمن الغذائي، والمنافسة محليًا وخارجيًا عبر الاستخدام الأمثل للموارد كجزء من التَّنمية الشَّاملة، وتعزز ارتباط وسيادة الإنسان الفلسطيني على أرضه وموارده وصولاً إلى بناء الدولة (وزارة الزراعة الفلسطينية،2011).

2.1.2 السَّياسة الزَّراعية الفلسطينيَّة:

تعمل السَّياسة الزَّراعية على تحقيق الأهداف الرئيسيَّة التَّالية، التي ستحدد مسار التَّنمية الزَّراعية والرِّيفية في فلسطين خلال المرحلة القادمة؛ فالاستغلال الأمثل للموارد الزِّراعية وبشكل خاص الأرض والمياه بكفاءة اقتصاديَّة وبما يضمن استمراريتها، والمحافظة على البيئة، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائيِّ، بالإضافة إلى تنميَّة وتطوير الرَّيف الفلسطيني من خلال تحقيق التَّنمية الريفيَّة المتكاملة، التي تشكل الزِّراعة العمود الفقري لها، واعتماد مبدأ المشاركة الشَّعبية، ومراعاة التَّكامل، والتَّنسيق مع المنظمات الأهلية، وإدماج النوع الاجتماعيِّ في التنمية، وتشجيع إنشاء تنظيمات المزارعين والمستهدفين الآخرين، كما تهدف السِّياسات الزراعيَّة إلى زيادة وتحسين القدرة التنافسيَّة للإنتاج الزراعي في الأسواق المحلية والأجنبية، وتمكين القطاع الخاص من القيام بدوره بسهولة ويسر في عملية التَّنمية الزَّراعية والرِّيفية، وتدعيم وتقويَّة البناء المؤسسي والإطار القانونيِّ للزراعة، وتنمية الموارد البشريَّة، وتحقيق كفاءة أكبر في تقديم الخدمات، بالإضافة إلى تشجيع التَّعاون والتَّكامل الزِّراعي العربي والإقليمي، والمشاركة الفعالة في المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالزراعة والغذاء. (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2016).

يشكل القطاع الزراعي في فلسطين أحد أهم القطاعات الاقتصاديَّة؛ لأنه يمثل المكون الأساسي للقاعدة الاقتصادية محلياً، ولكون المجتمع الفلسطيني اعتمد تاريخيًا على الأرض المزروعة؛ لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتَّشغيل، دأبت إسرائيل منذ احتلالها على ضرب البنيَّة الزراعيَّة في فلسطين من خلال مصادرة الأراضيِّ، وبناء المستوطنات، وتدمير المحاصيل الزَّراعية، وأدى ذلك إلى إجبار الكثير من المزارعين على ترك العمل في الزِّراعة، والتَّوجه إلى سوق العمل الإسرائيلي، مما زاد من تدهور الإنتاج الزراعي الفلسطيني (دعنا وشحادة ، 2012) .

ويرى الباحث ضرورة تعزيز صمود المزارع الفلسطيني من خلال استراتيجيات وسياسات تدعم حقوق المزارعين من خلال مشاريع تكميليَّة تطويريَّة تعزز التَّنمية والتطور في القطاعات الزَّراعية المتعددة من خلال معرفة كافة المعيقات، ووضع حلول قادرة على التطبيق على أرض الواقع؛ مما يشجع المواطن العمل في أرضه وتمسكه بها من خلال استثمارات زراعيَّة في المنطقة.

3.1.2 منطقة غور الأردن- أريحا:

تمثل منطقة الأغوار أو ما يعرف بوادي الأردن جزءًا من الشِّق الآسيوي الأفريقي المنخفض (440) متراً عن مستوى سطح البحر، والممتد من الجانب الشَّرقي من الضفة الغربية، من عين جدي جنوب البحر الميت إلى بردلة في الشَّمال (حتى خط وقف إطلاق النار لسنة (1967)، ومن منطقة نهر الأردن في الشرق إلى المنحدرات الجبلية على طول مدى الضفة الغربية غرباً، وتبلغ مساحة الأغوار (33)% من مساحة الضفة الغربية. (معا، 2012)

(نحاس، 2012) نصت اتفاقية أوسلو الثَّانية المؤقتة والموقعة في(1995/9/28)على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضيِّ الفلسطينية في الضفة الغربيَّة، وتصنيف الأراضي إلى مناطق (A ومناطق B ومناطق C)، حيث تخضع مناطق(A) للسيطرة الفلسطينية الكاملة، أما منطقة (B)؛ فتقع المسؤولية فيها على النِّظام العام على عاتق السلطة الفلسطينيَّة، ويبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية. والجدول رقم (1.2) يوضح توزيع المناطق كالآتي:-

جدول : (1.2) توزيع مناطق الأغوار حسب نوع السيطرة عليها

المنطقة	المساحة التقريبية كم2	من مجموع المساحة
A	85	%7.4
B	50	%4.3
C	1020	%88.3
المجموع	1155	%100

(نحاس، 2012)

1.4.2 الوضع الدِّيمغرافي للمنطقة

وضعت إسرائيل أثناء احتلالها للضفة الغربية في العام (1967) خطةً؛ لطرد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، حيث تم تهجير حوالي (350-400) ألف فلسطيني من الضفة الغربية إلى الأردن،

وفي منطقة الأغوار كانت عمليات الطرد أكثر منهجية وقصديَّة، حيث ذكر تقرير لمركز (معاً) أن عدد سكان منطقة الأغوار من عين جدي جنوباً حتى بيسان شمالاً بلغ في الفترة عشية حرب حَزيران (1976) حوالي (320) ألف نسمة، ولكن حالياً يعيش في هذه المنطقة حوالي (65) ألف نسمة دون احتساب التَّجمعات البدويَّة والرعويَّة والزراعيَّة العشوائيَّة، أي نحو (2) % من تعداد سكان الضفة الغربية. (معا،2012)

فمع التزايد الكبير لعدد السُّكان، وازدياد احتياجاتهم اليومية للمياه، وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المصادر المائيَّة الفلسطينيَّة واستنزافها، أصبحت أزمة المياه خطرًا حقيقيًا يهدد أجزاء الوطن كافة ، فمنذ عام (1967) فرض الاحتلال قيودًا على استخدام المياه من قبل الفلسطينيين، وأعلن الأراضي المحاذية لنهر الأردن مناطقَ عسكريَّة مغلقة، وبالتالي حرم الفلسطينيين من حقهم الشَّرعي في استغلال مياه هذا النهر، كما أن إسرائيل تستنزف حالياً ما يقارب (90)% من كمية المياه المتجددة سنويَّاً في الأحواض الجوفية في الضفة الغربية، تاركاً ما يقل عن (10)% ليتم استخدامه من قبل الفلسطينيين. (Attili,2011)

وعلى الرَّغم من مساحة الأغوار الشاسعة، إلا إنها تعتبر الأقل سكاناً في الضفة الغربية.

والجدول رقم (2.2): يبين التَّقسيم الإداري لمنطقة الأغوار.

جدول 2.2: التَّقسيم الإداريّ لمنطقة الأغوار

المحافظة	المساحة (كم مربع)	النسبة المئويَّة
طوباس	231.7	27.6
أريحا	609.2	72.4
المجموع	840.9	100

(اسحق وبنورة ،2010)

بلغ عدد السكان المقدر في محافظة أريحا والأغوار(46.718) نسمة في منتصف عام (2011)، ويشكلون ما نسبته (1.8%) من إجمالي سكان الضفة الغربية، منهم (23.406) ذكور، و (23.312) إناث، وهذا قد شهد عدد السكان زيادة بما نسبته (50.3%) من إجمالي عدد سكان

المحافظة في عام (1997)، وبلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في محافظة أريحا والأغوار (49.5%) من مجموع سكان المحافظة نهاية (2007)، مع العلم أن نسبة اللاجئين في الضفة الغربية (26.9%) من مجموع السكان المقيمين في الضفة الغربية نهاية عام (2007)، وبلغت الكثافة السُّكانية منتصف عام (2011) في محافظة أريحا والأغوار (78.8) فرد/ك، مرفق في ملحق رقم (1). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

وتستغل تقريبا (50)% من أراضي الأغوار لصالح المستوطنات، وتصنف (44)% من الأراضي مناطق عسكريَّة مغلقة، فيما يخص الجدار الفاصل تم بناء الجزءُ الأولُ منه في الأغوار بالقرب من نهر الأردن؛ فامتد من البحر الميت حتى خط وقف إطلاق النار في عام (1967) في الشَّمال يتراوح بين(1–3)كم، وفي عام (2003) أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك (أرئيل شارون) رسميًّا عن خطط لعزل وادي الأردن من خلال بناء الجزء الشَّرقي من جدار الفصل". مرفق خارطة توضح تقسيم الأراضيّ في غور الأردن في ملحق رقم (2). (نحاس ،2012 : ص18)

5.1.2 القوى العاملة في منقطة الأغوار– أريحا

بناءً على بيانات جهاز الإحصاء المركزيّ الفلسطينيّ، فقد بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في العام (2011) في محافظة أريحا والأغوار (49)%، وفي الضفة الغربية (43)%، وعلى مستوى المنطقة كانت نسبة القوى العاملة المشاركة (45.5)%، ويلاحظ أن نسبة المشاركة في القوى العاملة في محافظة أريحا والأغوار هي أعلى منها في الأراضي الفلسطينية ككل، وكذلك أعلى من المعدل على مستوى الضفة الغربية (شريدة، 2012)، وحسب بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني للأفراد العاملين في أريحا والأغوار لعام (2015) بلغت (85.5)% ، منها (87.7 %ذكور و77.3 % إناث). (المركز الفلسطيني للإحصاء المركزي، 2016).

جدول (3.2):- القوى العاملة الكليَّة والزراعيَّة في فلسطين ما بين 2013-2015-(ألف نسمة)

السنة	القوى العاملة الكليَّة	القوى العاملة الزراعيَّة
2013	885.10	95.00
2014	917.00	95.00
2015	962.60	83.68

(المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2016)

6.1.2 البطالة

استناداً إلى بيانات جهاز الإحصاء الفلسطيني، فقد بلغت نسبة البطالة (13.3)% خلال العام (2011) في حين بلغت هذه النِّسبة في الضفة الغربية (17.3)%، وفي الأراضي الفلسطينيَّة (20.9)%، ويتضح أن أدنى نسبة للبطالة كانت في أريحا والأغوار على مستوى الضفة الغربيَّة، وبلغت معدل البطالة في محافظة أريحا والأغوار لعام (2015) حسب إحصائيَّات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (12.5)% منها (22.7% للإناث و14.5% للذكور للأفراد 15 سنة فأكثر). (شريدة، 2012).

7.1.2 المناخ في منقطة الأغوار – أريحا

يعتبر مناخ منطقة أريحا حارًا جدا؛ بسبب اتصاله بالباديَّة، أما سبب الارتفاع الكبير في درجات الحرارة؛ فيرجع إلى انخفاض منطقة الأغوار تحت مستوى سطح البحر، إذ تصل درجات الحرارة في شهري تموز و آب إلى (45) درجةً مئويَّة، يبلغ معدل درجة الحرارة السَّنوي (23.5) درجة مئويَّة، ومعدل درجة الحرارة العظمى (31.4) درجة مئويَّة، أما معدل درجة الحرارة الصُّغرى؛ فهو (17.7) درجة مئويَّة، أما نسبة الرُّطوبة؛ فهي متوسطة تتراوح بين (60-70%)؛ بسبب وجود البحر الميت الذي يتعرض سطحه لعملية تبخر كبيرة. (أبو هلال، 2010).

وتكتسب الأغوار الفلسطينية أهميتها؛ كونها دفيئةً زراعيّةً طبيعيَّةً تشكل إحدى المناطق المناخية الأربعة الرئيسة في فلسطين التاريخية، ويمكن استغلالها للزراعة طيلة السنة بسبب خصوبة تربتها، وجوها الحار، وما تتيحه وفرة المياه السطحية والجوفية في حوضها، وهو يعد من أهم الأحواض المائيَّة في فلسطين. (شريدة، 2010).

لذلك يعتبر هذا المناخ فريدًا يساعد في إنتاج محاصيل وخاصة الخضراوات، وفي وقت مبكر عن الأسواق المحليَّة، وأسواق الدول العربيَّة المجاورة، والأسواق الأوروبيَّة، إذ تنتج بعض الأنواع من الخضروات في وقت تكسو الثلوج بعض الدُّول الأوروبية، ولا ننسى التمور الفاخرة التي تحتاج إلى ساعات حراريَّة عاليَّة (مجهول)، وكذلك توفر مصادر المياه على الرَّغم من استيلاء إسرائيل على قسم كبير منها. (أبو هلال، 2010).

8.1.2 الأمطار في أريحا والأغوار

ينخفض هطول الأمطار، الذي يحدث في الشِّتاء فقط، من أكثر من (500–700) إلى أقل من (150) ملم/ سنة على مسافة قصيرة من الجنوب والشَّرق حوالي (35)٪، إن الموارد المائيَّة الطبيعيَّة في شرق البحر الأبيض المتوسط وتحديدا في إسرائيل وفلسطين، محدودة ومحددة بسبب الظروف المناخيَّة التي تمتد بين البحر الميت – وادي الأردن المتصدع، والبحر الأبيض المتوسط، هي في معظمها شبه قاحلة مع ارتفاع معدلات هطول الأمطار على شمالها ووسط الجبال والأحزمة السَّاحلية، و يبين الملحق رقم (3) كمية هطول الأمطار في فلسطين، ويوضح تساقطها في منطقة الأغوار وأريحا .(Fanack,2016)

وتستمد جميع موارد المياه تقريبا في المنطقة من المياه الجوفية (الينابيع والآبار)، وهي بالتالي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على نظام هطول الأمطار وقدرتها على التسلل والتغذيَّة، وهذا بدوره يعكس أرقام الهطول خلال العام وانتشارها السنويّ والموسميّ، وعموما تتناقص معدلات إعادة التَّغذيَّة مع انخفاض متوسط هطول الأمطار السَّنوي، مع زيادة موجة الجفاف بين أحداث المطر، وتشير الأرقام الحالية إلى أنه على الرَّغم من أن متوسط هطول الأمطار لم يتغير بشكل ملحوظ خلال

السنوات الأخيرة، فإن متوسط القدرة على التَّغذية يتبع اتجاهًا متناقضًا؛ مما سبب زيادة فترات الجفاف خلال مواسم الأمطار.

وبسبب نظام الهطول غير المنتظم وتأثيره على قدرة إعادة التغذية، يتطلب نظام إمدادات المياه الموثوق به سعة تخزين كبيرة لربط التَّقلبات الموسمية، والجفاف المتكرر، وعلى هذا النحو يتم إدارة الكثير من إمدادات المياه في المنطقة، جنباً إلى جنب مع استخراج آبار المياه بدلاً من منافذ الرَّبيع الطبيعية، و يبين ملحق رقم (4) معدل تساقط الأمطار في الشَّرق الأوسط.

وأما بالنسبة للأمطار السَّاقطة على سطح الأرض؛ فتتوزع كالآتي:- (ذويب ، 2012: ص38)

-جزء تمتصه التُّربة؛ ليزيد من رطوبتها وتستفيد منه المزروعات خلال العام .

- جزء يمر عبر طبقات التُّربة والصُّخور المنفذة؛ ليخزن في الطبقات المائيَّة الجوفيَّة تحت سطح الأرض.

-جزء آخر يجري على سطح الأرض ويضيع سدى، وهذا ما يطلق عليه (الجريان السَّطحي) .

- جزء يتبخر ليصل إلى الغلاف الجوي .

9.1.2 المياه في منقطة الأغوار – أريحا

تشكل المياه بالنسبة لإسرائيل أهميَّة استراتيجيَّة وأيديولوجيَّة، وتتجلى الأهمية الاستراتيجية للمياه من خلال رؤية إسرائيل للدولة اليهودية الكبرى، التي تمتد من النِّيل إلى الفرات، وبما أن هذه هي أرض إسرائيل حسب الادعاء الإسرائيلي، فإن إسرائيل تشعر بأحقيَّة المياه الموجودة في كل تلك المنطقة، وتسعى جاهدة من أجل الحصول عليها، قامت إسرائيل فور احتلالها للضفة الغربية في العام (1967) بالعديد من الإجراءات التي تضمن لها السَّيطرة على المياه السَّطحية، والجوفية، الموجودة في أراضي الضفة الغربيَّة، وتقوم باستغلال كل الفرص من أجل وضع اليد على المياه في الشَّرق الأوسط، وتزامن مع قيام الحركة الصهيونيَّة لإقامة الدَّولة اليهوديَّة، قيامهم بالعديد من السِّياسات، والاتفاقيَّات التي يضمن لهذه الدولة كميات كافية من المياه، تكفي لاستيعاب المهاجرين اليهود، وقد أصدرت عام (2014) عددًا من الأوامر العسكريَّة التي تضمن لها السيطرة على المياه، ومن تلك الأوامر: القرار رقم (92) لعام (1976) الذي يمنح الجيش الإسرائيلي السلطة الكاملة

على جميع الأمور المتعلقة بالمياه في الأراضي الفلسطينية، والتي تم نقلها لاحقاً إلى شركة الميـــاه الوطنية الإسرائيليَّة – ميكوروت، كما جاء في قرار آخر عام (1997) ، أي عقب اتفاقيات أوسلو، أن كافة المياه الموجودة في الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها مجـــدداً هـــي ملـــكٌ لإســـرائيل. (الحنيطي ،2016)

وفي عام (2014) ، بلغ إجمالي استخدام المياه الفلسطينيَّة حوالي (310) مليون متر مكعب لسكان يبلغ عددهم (4.5) مليون نسمة، من هذا، تم استخدام حوالي (125) مليون متر مكعب في الضفة الغربية و (185) مليون متر مكعب في غزة خلال الفترة (2010–2015) ، تم شـــراء حـــوالي (55) مليون متر مكعب / سنة، من هذا العرض الكلي مـــن ميكـــوروت و(الشـــكل 1.2) يبـــين الاستهلاك الكلي في هذه الفترة (Fanack,2015)

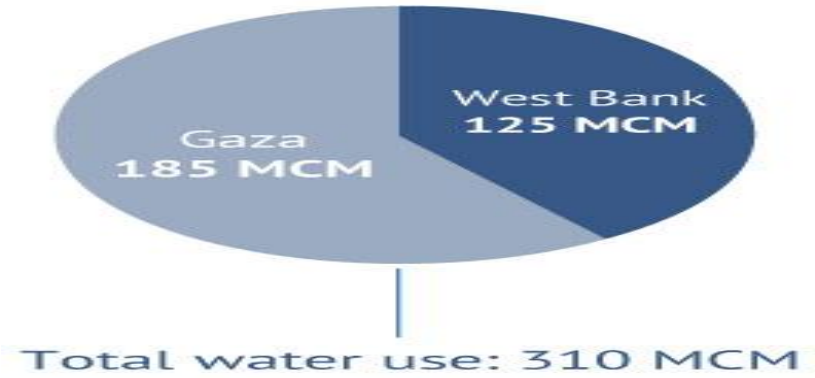

(Fanack,2015)

تتزود منطقة أريحا والأغوار من الحوض الشَّرقي، الذي يتكون من خزانين أساسين، هما: الخزان الجبليّ والخزان السطحيّ الذي يعتبر الخزان الأساسي المغذي لمناطق الأغوار الزراعيَّة بالميـــاه ، بالرجوع الى المعلومات المتوفرة لدى سلطة المياه ، فإن معدل الضخ العام لكل الآبار العاملة بلغ حوالي (12.5) مليون متر مكعب خلال عام (2015) صالحة لمياه الشرب ، كما أن هنـــاك ميلًـــا باتجاه انخفاض منسوب المياه الجوفيَّة، أما فيما يخص مياه الشرب، تتزود مدينة أريحا بمياه الشرب من عين السُّلطان التي تستمد مياها من الخزان الجبلي، وتتزود باقي مناطق الأغوار من مياه بعض الينابيع، مثل: الديوك، إضافة إلى المياه المشتراة من ميكروت، ويقدر ضخ الينابيع لعام (2015)

بحوالي (29) مليون متر مكعب ، منها (24.5) مليون تستخدم للزراعة، و(4.5) مليون للشرب (سلطة المياه الفلسطينية ،2016).

أصبحت ظاهرة نقص المياه ملحوظة أكثر فأكثر في فلسطين، بسبب محدوديَّة المصادر والزيَّـادة الطبيعيَّة في عدد السكان، إذ أصبح المجتمع الفلسطيني يعاني من نقص حاد في المياه حتـى تلـك المخصصة لقطاع الشرب؛ لذا فإن حصة المياه الزِّراعيَّة قلت في السَّنوات السَّـابقة مـن (159) مليون متر مكعب إلى (128) مليون متر مكعب.(Gunkel, & Lange, 2017) .

وبحسب إحصاءات سلطة المياه الفلسطينيَّة (2015) زادت الحصص المائيَّة للقطاعات الأخرى كالصناعة والسياحة، وصارت نسبة استهلاك المياه للقطاع الزراعي لا تتجاوز 45 %من إجمالي استهلاك القطاعات، تعتمد الزراعة في المنطقة اعتمادا كليًّا على الري، ويوجد في منطقة الأغوار ثلاثة مصادر للمياه، وهي: (الينابيع، والآبار الارتوازيَّة، وشركة المياه القطريَّة الإسرائيليَّة).

10.1.2 الينابيع و الآبار الجوفية

يعرّف الينبوع أو العين بأنه نقطة تدفّق المياه الجوفيّة خارج الأرض، حيث يقابل سطح الطبقة الجوفيَّة السطح الأرضي معتمدًا على مصدر مائيٍّ ثابت، (مثل: تغلغل المطر أو ذوبان الجليد تحت الأرض)، قد يكون الينبوع عابرًا (متقطّعاً)، أو دائمًا (مستمرًا)، ويخرج الماء من الينبوع الارتوازيِّ قد يرتفع أعلى من قمة الطبقة الجوفية الذي يصدر منه عندما يخرج الماء من الأرض، قد تتشكّل بركة أو تل في الجداول السطحيَّة (. He, et al . 2017)
يغذي منطقة أريحا وأغوارها عددًا من الينابيَّع الرئيسة الموزعة على مختلف المناطق كما هو موضح في الجدول التَّالي:

جدول (4.2): معدل التَّصريف السَّنوي للينابيّع الموجودة في منطقة أريحا

الرقم	المنطقة	اسم النبع	معدل التصريف السنوي / م3
1	أريحا	عين السلطان	6.000.000
2		عين واد القلط	3.500.000
3	الديوك	عين الديوك	4.000.000
4	النويعمه	عين النويعمه	3.000.000
5		عين الشوصه	0.600.000
6	العوجا	عين العوجا	7.000.000
7	فصا يل		600000
8	الجفتلك	واد الفارعة	5.300.000
المجموع الكلي			30.000.000

(ابو هلال، 2010).

يوجد في منطقة أريحا الأغوار حوالي (140) بئرًا، حفر معظمها في سنوات الخمسينيات والستينيات لأغراض الري والشرب، وهي أبار يتراوح أعماقها بين (50 إلى 100 متر) وطاقتها الإنتاجية قليلة. ويبلغ عدد الآبار العاملة منها (87) بئرًا فقط. (الفارس، 2008)

وحسب تقارير سلطة المياه الفلسطينية (2016) أنه يوجد (93) بئرًا جوفيًّا حاليًّا في منطقة أريحا، منها 53 بئر فقط فاعلة وأن الآبار التي كانت تعطي 100–180 كوب في الساعة، اليوم لا تعطي 30–50 كوب في الساعة، ومعظم الآبار شبه جافة وخلال السنوات الخمس محتمل جفاف معظم الآبار بشكل نهائي (PHG,2016).

وأهم المشاكل التي تواجه قطاع المياه في منطقة أريحا هي (فريجات،2008):

- نسبة التَّبخر عاليَّةٌ جدا، وتصل إلى (2.600) مليون متر مكعب سنويًّا في محيط منطقة أريحا.
- جفاف بعض الينابيَّع، مثل: الينبوع الرئيس في قرية العوجا؛ بسبب قيام إسرائيل بحفر العديد من الآبار العميقة قرب ينبوع العوجا.

- عدم سماح سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمنح الفلسطينيين تراخيص حفر آبار جديدة.
- تلوث بعض الينابيع والآبار.
- لا تعمل العديد من الآبار، وقد جفت تماما وأصبحت قدرتها الإنتاجية لا تتجاوز 30 كوب مياه في السّاعة.
-التكوين المائيّ المستغل زراعياً نسبة الملوحة عاليَّة تصل من (2000-7000) ملغم / لتر (نسبة الأملاح المذابة)، وأن النخيل ممكن أن يكون مقبولًا لدرجة 3000 ملغم / لتر. (PHG.2016)

وتشير (مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين ،2016) أنه من سنتين يوجد انخفاضٌ واضح في مستوى المياه، وهذا أدى الى انخفاض كميات الضخ بشكل كبير، وارتفاع نسبة الملوحة بشكل ملحوظ ناتج عن زيادة الاستهلاك، أو الضخ الزائد بدون تخطيط ولا رقابة ولا إرشاد، إذ إن التكوين المائي الزراعي تغذيته (4) مليون متر مكعب سنويًّاً، ويضخ أكثر من اللازم في المنطقة بواقع (11) مليون متر مكعب مياه .

أما حسب إحصائيات سلطة المياه الفلسطينية (2016)؛ فإن معدل الضخ العام لكل الآبار بلغ حوالي (12.5) مليون متر مكعب خلال عام (2015) تستخدم لأغراض الزراعة، هذا تعاني معظم هذه الآبار من ارتفاعٍ كبيرٍ في نسب الأملاح؛ مما يجعلها غير صالحة لمياه الشرب، أما فيما يخص مياه الشُّرب تتزود مدينة أريحا بمياه الشُّرب من عين السُّلطان التي تستمد مياها من الخزان الجبليِّ، وتتزود باقي مناطق الأغوار من مياه بعض الينابيّع، مثل: الديوك، إضافة إلى المياه التي تشترى من ميكروت، وقدرت سلطة المياه الفلسطينيَّة تدفق الينابيع لعام (2015) حوالي 29 مليون متر مكعب، منها: (24.5) مليون تستخدم لأغراض الزراعة، و(4.5) مليون لأغراض الشرب.

ويعتمد حوالي ملياري شخص في العالم على المياه الجوفية، التي تشمل حوالي (300) نظام للمياه الجوفية العابرة للحدود. وتعد الزراعة إلى حد بعيد أكبرَ مستخدمٍ للمياه، إذ تمثل نحو (70) في المائة من مجموع سحب المياه، وتصل إلى (95) في المائة في البلدان النَّامية. (FAO,2016).

تقلصت كمية المياه المستخرجة؛ نتيجة استنزاف إسرائيل للأحواض الجوفية والقيود المفروضة على حفر الآبار الجوفيَّة، كما تقلصت كمية المياه المستخرجة من قبل الفلسطينيين خلال العشر سنوات الماضيَّة إلى أقل من الكمية التي نصت عليها اتفاقية أوسلو. (word bank ,2009).

تعتبر المياه الجوفيَّة في الضفة الغربيَّة من أهم مصادر المياه التقليديَّة للفلسطينيين، سواء كانت لأغراض الشُّرب أو الزِّراعة أو الصِّناعة، إذ إنه من المعروف أن اكثر من 95% من أنظمة تزويد المياه للفلسطينيين تأتي من المياه الجوفية إما عن طريق الآبار أو الينابيّع، بشكل عام تقع مدينة أريحا في الحوض الشرقي الذي يتكون من خزانين أساسين، هما: الخزان الجبلي الممتد من جنوب الخليل إلى بردلة شمالاً، وخزان غور الأردن الذي يتواجد في مناطق محددة من وادي الأردن. (سلطة المياه الفلسطينية ،2016)

تسيطر إسرائيل على أكثر من(85)% مصادر المياه الجوفيَّة في الضفة الغربية، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن ثلث استهلاك إسرائيل من المياه يأتي من الآبار الإسرائيليَّة الموجودة على جوانب الحدود السياسيَّة للضفة الغربية، كما أن المستوطنات الإسرائيليَّة تستخدم هي الأخرى حوالي (50) مليون م 3 سنويًا من مياه الضفة الغربية. (سلامة ،2008).

11.1.2 الحوض الشرقي

تقع معظم أراضي هذا الحوض في الضفة الغربية في وادي الأردن، والمرتفعات الشَّرقية من القدس، وبين بيت لحم والخليل، يتجه تصريف هذا الحوض باتجاه وادي الأردن، ويشكل البحر الميت حدود هذا الحوض الشرقيِّ، أما من الشمال الغربيّ؛ فيحده الحوض الجوفي الغربي، كما يحده من الشَّمال الحوض الشَّمالي الشرقي. وتبلغ مساحة هذا الحوض (2895) كم ^{2} ، ويعتبر بذلك الحوض الجوفيَّ الأول في الضفة الغربيَّة، حيث تشكل مساحته ما يعادل (51.3)% من المجموع الكلي للأحواض، وينقسم هذا الحوض إلى ستة أحواض فرعيَّة، هي: حوض بردلا، و حوض البقعة، وحوض الفارعة، وحوض فصايل– العوجا، وحوض رام الله – القدس، وحوض صحراء جنوب القدس. (سلامة، 2008)

يمثل هذا الحوض المائي أكبر أحواض الضفة مساحةً، تنتشر فيه أكثر من (117) مستوطنة، بنسبة مئويَّة تصل إلى (51)% من المجموع العام لمستوطنات الضفة الغربية، تستغل إسرائيل حوالي (40) مليون متر مكعب من مياه هذا الحوض، وهي نسبة استغلال في مستوياتها العالية، مما يلحق هبوطًا حادًا في تكوينات هذا الحوض المائية. عملت إسرائيل على حفر العديد من الآبار الجوفيَّة في تكوينات هذا الحوض، وتقوم من خلالها بسحب المياه من الأجزاء العلويَّة والدنيا للطبقات الجيولوجيَّة؛ بهدف استغلال أكبر قدر ممكن من المياه. (سلامة ، 2008).

يبلغ معدل الاستخراج الحاليِّ في الحوض الشرقيّ أقل بكثير من الحصة المحددة للفلسطينيين في اتفاقية أسلو الثانية، إذ لا يحق لمنطقة المياه الفلسطينية حفر آبار إضافية، ومع ذلك يعاني هذا الحوض من نضوب المياه الجوفية في مناطق معينة، ويتعين اختيار مواقع الآبار الإضافية بعناية حتى لا تتداخل مع الآبار الموجودة. (سلطة المياه الفلسطينية، 2014).

وبما أن الفلسطينيين في الضفة الغربية لا يستطيعون الوصول إلى نهر الأردن، فإن الموارد المائيَّة الرئيسيَّة التي تركوها لهم، هي: طبقة المياه الجوفيَّة الجبليَّة، هذا المورد من المياه الجوفية يكمن في كل من فلسطين وإسرائيل، ويبلغ طوله 130 كيلومترا، وعرضه 35 كيلومترا تقريبا، ويتغذى بشكل رئيسيٍّ على مياه الأمطار التي تسقط فوق جبال الضفة الغربية، مرفق ملحق (5) يوضح طبيعة الأحواض المائية في فلسطين.

12.1.2 استدامة المياه الجوفية

استدامة المياه الجوفية مرتبطة ارتباطا وثيقاً بالعديد من السِّياسات على المستوى المحليِّ والإقليميِّ المتعلقة بالمياه، واستخدام الأرض؛ فهي تمثل واحدًا من أهم التحديَّات؛ لإدارة الموارد الطبيعيَّة، ويطلب بشدة اتخاذ خطوات عمليَّة، ولا يوجد برنامجُ عمل بسيط وجاهز للتحرك، وذلك بسبب التباين المتأصل في أنظمة المياه الجوفيَّة والظروف الاقتصاديَّة والاجتماعية المرتبطة بها، ولكن يبقى دائماً أنه من الأجدى عمل تحسينات إضافيَّة على العديد من الدُّول النامية من خلال تقدير قيمة اعتمادهم الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ على المياه الجوفية، وذلك بأن تستثمر في مجال تقويَّة الاحتياجات المؤسسية، وبناء القدرات المؤسسية لتحسين إدارتها قبل فوات الأوان.(كايد ، 2012)

كما يرى الباحث أن الوضع الراهن في فلسطين، وخاصة في منطقة أريحا، هو وضعٌ خطير للغاية وخاصة الفترة الحالية، إذ إنَّ المنطقة تعاني من جفاف كثير في الآبار الجوفية التي لا تضخ أكثر من (30) متر مكعب في السَّاعة، عدا ذلك الضخ المفرط الذي زاد من ملوحة المياه، وحتى لا يوجد رقابة على إدارة المياه الجوفية من قبل الجهات الحكوميَّة والمؤسسات، وخاصة في ظل السَّيطرة الإسرائيليَّة؛ مما يجعل وضع المياه الجوفية في تراجع في كافة المعطيَّات .

وتتعرض الموارد المائيَّة الطبيعيَّة الرئيسية في المنطقة إلى انخفاض في متوسط التَّغذيَّة السَّنويَّة على المدى الطويل، ويبلغ إجمالي الرَّقم السَّنوي التَّراكمي حوالي (1.915) مليون متر مكعب/ سنة، ويشمل المياه المالحة. التَّقلبات السَّنوية كبيرة وتتأرجح بأكثر من (50)% حول المتوسط، وعلاوة على ذلك، تظهر الملاحظات الأخيرة اتجاهًا نحو الانخفاض بنسبة تتراوح بين (10–20) في المائة في غلة المياه من جميع الموارد تقريبا. (تستند التَّقديرات الكمية للمياه إلى بيانات مستمدة والأغوار: المياه الإسرائيليَّة والفلسطينيَّة، وشركة ميكوروت، المحدودة، ومصادر مجانية)، مرفق ملحق رقم (5) يوضح المصادر المائية بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط .

13.1.2 الاحتياجات الحالية والمستقبلية في منطقة أريحا والأغوار:-(سلطة المياه الفلسطينية ، 2016)

الجدول(5.2) تتلخص الاحتياجات المائيَّة في عام (2015) والمستقبليَّة حتى عام (2022) مقدرة بالمليون متر مكعب:-

القطاع	الكميات المتوفرة 2015	الاحتياج في 2015	الاحتياج في 2022
غير الزراعي /مياه شرب، صناعة، سياحة	4.5	3.1	4
الزراعة	38.7	42.6	47
المجموع	43.2	45.7	51

14.1.2 الأراضي الزَّراعية في الأغوار

بلغت مساحة الأراضي في محافظة أريحا والأغوار(593) كم^2 عام (2010) ، أي حوالي (10.5%) من إجمالي مساحة أراضي الضفة الغربية، منها(29) كم^2 مساحة أرضيّة مزروعة، وتشكل ما نسبته(4.9%) من المساحة الكلية للمحافظة، و(3.3%) من إجمالي المساحة الأرضية المزروعة في الضفة الغربية، وذلك خلال الأعوام التالية من (2005–2010)، كما بلغ عدد الحيازات الزَّراعية في محافظة أريحا والأغوار (1541) حيازة، أي ما نسبته (1.7%) من إجمالي الحيازات الزَّراعية في الضِّفة الغربيَّة، أما على صعيد نوع الحيازاتP فقد بلغ عدد الحيازات النَّباتية (543) حيازة تشكل ما نسبته (35.2%) من إجمالي الحيازات في المحافظة، أما الحيازات المختلطةP فبلغ عددها (190) حيازة؛ أي ما نسبته (12.3%) من إجمالي الحيازات، فيما بلغ عدد الحيازات الحيوانيَّة (808) حيازة؛ أي ما نسبته (52.5%) من إجمالي الحيازات في المحافظة وذلك خلال العام الزراعي (2009)، مرفق ملحق رقم (1) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011).

15.1.2 الزَّراعة في محافظة أريحا والأغوار

تبلغ المساحة للأغوار حوالي (722000) دونم, يصلح منها للزراعة (280000) دونم، أما المساحة المستغلة من قبل المزارعين الفلسطينيين؛ فتتراوح بين (40000–50000) دونم، أما المساحات المصادرة لإقامة المستوطنات عليها؛ فتبلغ (72000) دونم، مساحة أراضي جبلية غير قابلة للزراعة، كما يعاني جزء من الأراضيِّ الزَّراعية في منطقة الأغوار من تزايد نسبة الملوحة؛ بسبب الرَّي بالمياه المالحة أحيانا، وإضافة الأسمدة الكيماويَّة، وقلة كمية الأمطار المتساقطة واللازمة لغسل الأراضي من الأملاح من ناحية أخرى. (وزارة الزراعة الفلسطينية ،2009)

(جدول 6.2): يظهر المساحة الإجماليَّة والمساحات الزَّراعية لمنطقة الأغوار الكليَّة عام 2009

المساحة الإجمالية	مواقع عسكرية مغلقة	الصالح للزراعة	زراعي فلسطيني	زراعي مستوطنات
720000دونم	400000 دونم	280000دونم	50000	27000

(شريدة، 2010)

تعتبر الزراعة مصدر الدَّخل الأول والأهم لمحافظة أريحا، ومن ناحية أخرى تعتبر من أهم المناطق الزراعيَّة وإن الطلب المتزايد على الغذاء ترافق مع ضعف في الأطر القانونيَّة والمؤسسيَّة، وضعف إمكانية تنفيذ وتطبيق القوانين والأنظمة، وتردد القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع المياه الزراعيَّة، ومحدوديَّة النشاطات البحثيَّة والإرشاديَّة الزراعيَّة، وهذا مما أدى إلى إضراب في المردوديَّة الاقتصاديَّة لقطاع الزراعة المرويَّة في فلسطين، إلا إن ما ذكر يلغي الإمكانيات المهمة التي يوفرها قطاع الزراعة المرويَّة للاقتصاد والإنتاج الزراعي، وإن توفير كميات إضافية من المياه لاستخدامها في الزراعة المروية إذا ما صاحبها إزالة للمعوقات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الأفراد والسلع، سيؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل المحلي الإجمالي بنسبة (10)%، وسيوفر حوالي (110) ألف نسمة فرصة عمل إضافية (البنك الدولي، 2009).

ويرى الباحث أن منطقة أريحا هي بيئة خصبة لزراعة النخيل؛ لأن النَّخيل يتحمل ملوحة المياه، لذا توجه كثير من المزارعين لزراعة النخيل بمساحات واسعة، وترك زراعة الخضروات المكشوفة، وخاصة في مدينة أريحا.

وحسب بيانات مديريَّة وزارة الزِّراعة الفلسطينية في أريحا عام (2016)، أن المساحة المزروعة المرويَّة لدى السُّلطة الفلسطينيَّة في منطقة أريحا فقط هي مساحة (50) ألف دونم (18000) دونم نخيل، (1000) دونم موز، (500) دونم عنب، (1000) دونم حمضيات، (9500) دونم زراعة

مكشوفة خضروات ومحاصيل، وحتى زراعة النخيل هي في توسع وزيادة سنويَّة، ومرفق خارطة تبين استخدامات الأراضي في منطقة أريحا مرفق في ملحق رقم (9).

جدول (7.2) مساحات والنِّسب المئويَّة للأراضي المرويَّة والأراضي القابلة للري.

المحافظة	الأراضي المروية		الأراضي القابلة للري	
	المساحة دونم	%	المساحة دونم	%
جنين	20727	7.7	163000	21.9
طوباس	20160	7.5	82000	11
طولكرم	16927	6.3	27500	3.7
قلقيلية	9095	3.4	17500	2.4
سلفيت	1566	0.6	49000	6.6
نابلس	9827	3.6	68000	9.1
رام الله والبيرة	988	0.4	35000	4.7
القدس	103	0	3000	0.4
أريحا والأغوار	45607	17	45000	6.0
بيت لحم	1844	0.7	12000	1.6
الخليل	10022	3.7	110000	14.8
الضفة الغربية	136866	51	612000	82
قطاع غزة	132826	49	133000	17.9
الأراضي الفلسطينية	269692	100	745	100

(عبده ،2012)

16.1.2 الاستثمار الإسرائيليّ في الأغوار

يرتبط الإبقاء على السَّيطرة في الأغوار بمصالح مركزية، وهي السَّيطرة على كثير من المياه في الأحواض الجوفية، إذ تجري عمليات تنقيب المياه في الضفة الغربية، ويصل حجم التنقيب إلى حوالي(44) مليون متر مكعب سنوياً ، حسب اتفاقية أوسلو لا يوجد تحديد لحجم تنقيب المياه

الجوفية من قبل إسرائيل، وكما تم تحويل مستوطنات الأغوار إلى مستوطنات صناعيَّة ومناطق زراعيَّة مرتبطة بالصناعة مع إنشاء ما يسمى بالصناعات العلاجيَّة عند البحر الميت، وتحويل منطقة الأغوار إلى حاجز جغرافي (إسرائيلي) بين الدَّولة الفلسطينيَّة المستقبليَّة والأردن، الاستيطان في منطقة الأغوار في بدايته كان لأهداف أمنية، ولهذا تأسست مستعمرات "الناحل" العسكريَّة؛ لتحقيق الأهداف الأمنيَّة، مثل فصل الفلسطينيين بين ضفتي النهر، ومنع تسلل الفدائيين وغيرهم، وتحولت هذه المستوطنات تدريجيَّاً إلى مستوطنات زراعيَّة استثماريَّة، حيث تعتبر جميع المستعمرات في منطقة الأغوار مستعمرات زراعيَّة، بالإضافة إلى الاستثمارات الاقتصاديَّة الأخرى" (نحاس، 2012. ص23-24)

تستثمر إسرائيل في منطقة الأغوار في قطاعين أساسيين، وهما: القطاع الزراعيّ والقطاع السياحيّ، ولكن يحتل القطاع الزراعي نصيب الأسد في هذا الاستثمار، إذ يوجد العديد من الشَّركات التي تعمل في الإنتاج والتَّصنيع الزَّراعي في غور الأردن. وتبلغ المساحة الإجمالية المزروعة في الأغوار من قبل المستوطنات الإسرائيلية حسب كنفاني حوالي (32) ألف دونم، أكثر من نصف هذه المساحة يخصص لزراعة النخيل، حيث تزرع المستوطنات الإسرائيلية 1000 دونم سنوياً بالنَّخيل، والمساحة المتبقية موزعة على عدة أصناف من المزروعات. (كنفاني وغيث ،2012)

يعمل (30)% من المستوطنين في غور الأردن في الزِّراعة، ونسبة مساويَّة يعملون في تقديم خدمات مختلفة للقطاع الزراعي، وتقدر قيمة الإنتاج الزَّراعي في الأغوار حوالي (500) مليون شيكل، فيما يرفع رئيس وحدة المفاوضات في منظمة التَّحرير الفلسطيني صائب عريقات هذا الرقم إلى (650) مليون شيكل عام (2012)، ويزداد هذا المبلغ سنوياً مع زيادة المساحات المزروعة سنوياً (خليل، 2013)

وفي هذه الأثناء حرصت إسرائيل من خلال اتفاقيات أوسلو أن تبقى لها السَّيادة على الموارد المائيَّة، وأن ترسخ سيطرتها على الموارد المائيَّة، فاتفاقية أوسلو لم تمنح السُّلطة الفلسطينيَّة السَّيادة والسَّيطرة على مواردها المائيَّة، ولم تحصل السُّلطة الفلسطينيَّة على المسؤوليَّة عن إدارة الكمية

غير كافية من المياه غير مخصصة لاستعمال الفلسطينيين، وإلى جانب ذلك تدفع السُّلطة الفلسطينيَّة للسلطات الإسرائيليَّة نصف ثمن المياه التي يستخدمها الفلسطينيون. (هانس ،2012)

يرى الباحث من خلال ما سبق أن سياسة إسرائيل في منطقة الأغوار الفلسطينية ما هي إلا تحقيق أرباح اقتصاديَّة وسياسيَّة، وتريد السَّيطرة الكاملة على كافة المصادر والموارد الطبيعيَّة، وحرمان الفلسطينيين تحقيق التَّطور والتَّنمية في المنطقة، إذ أصبحت المستوطنات الجاثمة تشكل خطرًا كبيرًا في تلك المنطقة حيث حولت الأغوار الفلسطينيَّة لمناطق عسكريَّة مغلقة، تحظر على الفلسطينيين من ممارسة أيِّ نشاط عمرانيٍّ، أو اقتصاديٍّ أو خدماتيٍّ، وعمل –أيضاً– على وضع العقبات والعراقيل أمام ممارسة الأنشطة الزَّراعية النَّباتية والرَّعوية والبناء؛ فالمساحات الشاسعة في الأغوار الفلسطينيَّة والمعلنة كمناطق عسكريَّة مغلقة، تستغل لغرض توسعة المستوطنات القائمة هناك، وهذا يؤدي إلى حرمان الفلسطينيين من ظروف التَّنمية الاقتصادية في المنطقة؛ ويحرمهم من أراضيهم من أجل إتاحتها للمستوطنين.

17.1.2 إمكانية التَّوسع في القطاع الزِّراعي في منطقة الأغوار – أريحا (وزارة الزِّراعة الفلسطينيَّة 2010)

ترتبط إمكانيات التَّوسع بالمساحات المزروعة بمنطقة الأغوار بعدة عوامل محددة أهمها:

1- كمية المياه المتاحة.

2- استصلاح وتأهيل الأراضي.

3- شق الطُّرق الزِّراعية للوصول إلى الأراضي.

4- زيادة عدد السُّكان في المنطقة والمرتبط بتوفير البنيَّة التحتيَّة من ماء، وكهرباء وإسكان زراعيّ.

5- التَّسويق الزِّراعي.

7- توفير التَّمويل اللازم لإقامة المشاريع الزراعيَّة، وتأهيل الآبار الارتوازية والينابيع ومشاريع الاستصلاح وتأهيل الأراضي، ومشاريع التَّصنيع الزِّراعي؛ لاستيعاب فوائض الإنتاج, والحد من الاختناقات التَّسويقيَّة.

8- إيجاد مؤسسة إقراض زراعي.

9- إنشاء صندوق للتعويض عن أضرار الكوارث الطبيعية.
10- استغلال الأراضي الوقفية وتخفيض بدل الإيجار من أجل تشجيع الاستثمار.

وقد سيطرت النَّزعة الماديَّة على سلوك الأفراد، والشَّركات، والحكومات في السنوات الأخيرة، أدى ذلك إلى زيادة معدلات الرَّبح ومعدلات النَّمو الاقتصادي، من خلال خطط وبرامج ومشاريع تنمويَّة كانت غير رشيدة، لأنها أقيمت على أساس التَّخطيط الجزئي وقصير المدى؛ بهدف تحقيق أقصى حد ممكن من المكاسب والمنافع، الأمر الذي جعلها عاجزة على المحافظة على التَّوازن الطبيعي، بسبب استنزافها المتسارع للموارد الطبيعيَّة. (كايد، 2012)

ويرى الباحث أن كثيرًا من الشَّركات الاستثماريَّة أصبح توجهها نحو زراعة النخيل والتَّوسع فيه؛ لما له من مردود ودخل اقتصاديٍّ يعود لأصحاب الأموال بالمنفعة، وحتى اليوم أصبح من الصعب على صغار المزارعين التِّملك والسَّيطرة على هذا القطاع.

18.1.2 زراعة النَّخيل

اختلف العلماء في تحديد الموطن الأول للنخيل، واعتمد بعضهم بتحديد هذا الموطن على الاكتشافات الجيولوجيَّة، وعلى الأصل الذي انحدرت منه النخلة، وعدد الأنواع التي يحتويها الجنس.
"أما العالم الإيطالي أودادو بكاري؛ فاعتبرها حجة في دراسات العائلة النخلية، يرى هذا العالم أن موطن النخيل الأصلي هو الخليج العربي، في حين أن العالم النَّباتي الفرنسي المشهور دوكاندول يرى أن نخلة التمر نشأت من عصور ما قبل التاريخ في المنطقة الجافة شبه الحارة التي تمتد من السنغال إلى حوض الأندلس، وتنحصر هذه المنطقة بين خطي عرض (15-30). "(بربندي ، 2014) .

19.1.2 الظُّروف البيئيَّة الملازمة لزراعة النخيل

تعد دراسة المناخ بعناصره من الضرورات الأساسيَّة التي يجب الإلمام بها عند دراسة أشجار النَّخيل في منطقة الدِّراسة؛ لتحديد مدى نجاح زراعتها، وإمكانية التَّنوع والتَّوسع في زراعتها، كما

يساعد ذلك على معرفة الآفات والأمراض التي يمكن أن توجد في ظروف مناخيَّة مماثلة، ومعرفة الوسائل والطرق المفضلة لخدمة الأشجار. (بربندي ، 2014) .

أولاً : الإجهاد الحراريّ :

"تتحمل نخلة التَّمر التَّقلبات في درجات الحرارة لدرجة كبيرة؛ فدرجات الحرارة العظمى التي تتحمل تصل إلى (50) درجة مئويَّة في فصل الصيف، ودرجات الحرارة المنخفضة تصل إلى (9) درجات مئويَّة في فصل الشِّتاء، وأن أفضل مناطق إنتاج النخيل هي التي يتراوح فيها معدل درجات الحرارة العظمى ما بين (35–38) درجة مئويَّة، والصُّغرى ما بين (4–13) درجة مئويَّة، وأظهرت الدِّراسات أن الدَّرجة التي يتوقف عندها النمو وانقسام الخلايا هي الدَّرجة التي يطلق عليها درجة الصَّفر، وتتراوح ما بين (8.8–9) درجات مئويَّة، ويستمر نمو النخلة طوال أيام السَّنة بصورة طبيعيَّة وبشكل يتناسب مع معدلات درجة الحرارة، حتى في الشِّتاء إذا كانت درجة الحرارة 9 درجات مئويَّة، ويزداد النمو مع زيادة درجة الحرارة حتى (38) درجة مئويَّة، إن درجة الحرارة التي تبدأ عندها الأزهار يجب أن لا تقل عن (18) درجة مئويَّة، وأن عقد الأزهار يكون عند درجة (25) مئويَّة ."

"تنمو نخلة التَّمر في كل مناطق العالم الحارة، إلا إنَّ المناطق الشديدة الحرارة لا ينضج التمر فيها بشكله الاعتيادي من الليونة والطراوة، وإنما يكون جافاً يابساً متصلباً، وتختلف أصناف النخيل في درجة تحمل خوضها لإجهاد الحرارة المرتفعة، ولوحظ أن وصول درجات الحرارة إلى (68) درجة مئويّة يؤدي إلى موت الأشجار" .(إبراهيم ،2013)

وتعتبر درجات الحرارة المرتفعة (35) درجة ضروريَّة في تطور ثمار النخيل، بالإضافة إلى معدلات الرُّطوبة المرتفعة من أجل نضوج الثمار، وهو ما تمتلكه شجرة النخيل التي تملك جذورًا عميقة في الأراضي الجافة من أجل الوصول إلى المياه، حيث يناسب هذا المناخ في المناطق الممتدة من (15) درجة شمالا حتى 35 درجة شمالا، وهي منطقة تبدأ من المغرب وصولا إلى الهند.(El–Hadrami and Al–Khayri, 2012; Dayang et al., 2014; Nwanekezi et al., 2015).

ثانياً: الرُّطوبة الجويَّة

بالرغم من أن النخيل ينمو خضرياً في أماكن رطبة، إلا إن إنتاج الثمار الجيد يحدث في المناطق الجافة وقليلة الأمطار خلال فترة التَّلقيح ونضج الثمار ، فخلال فترة التَّلقيح يساعد سقوط المطر والرُّطوبة العالية على انتشار المرض المسبب لأخياس طلع النخيل من جهة، ويعوق عملية التَّلقيح من جهة أخرى عن طريق غسل حبوب اللقاح وخفض درجة الحرارة نسبياً " (بربندي ،ع.2014).

ثالثاً : الإجهاد المائيّ :

تتحمل شجرة النخيل العطش والجفاف لفترات طويلة، وهذا يعود إلى بعض الصفات المورفولوجية، وإن تعرض النخيل لإجهاد مائيٍّ لفترات طويلة ولمواسم عديدة يؤدي إلى موت أشجار النخيل .(إبراهيم ، 2013)

"يمتاز المجموع الجذري لنخلة التمر بقوته وتعمقه داخل التَّربة، وخلوه من الشُّعيرات الجذريَّة، حيث يتم امتصاص الماء والعناصر الغذائيَّة من التُّربة عن طريق الجذيريَّات الماصة، وتمتد جذور النخيل أفقياً حتى مسافة 10.5م ، وتتعمق داخل التربة حتى مسافة (4.5) م ، وأن نسبة ما تمتصه جذور النخيل من الغمر، حسب أعماق التربة المختلفة يتركز في المنطقة المحصورة بين (0-120) سم حيث تبلغ (80)% ، وإن النسبة الأكبر منه جذور النخيل تمتد حتى عمق 120 سم داخل التربة، وإن تعمق الجذور يعتمد على مستوى الماء الأراضي والطبقة الكلسيَّة ". وتختلف كميات المياه التي تحتاجها نخلة التُّمور من منطقة إلى أخرى اعتماداً على العوامل الآتية : (إبراهيم ، 2013)

- الظُّروف المناخيَّة السائدة. (حرارة ، أمطار ، رطوبة) .
- نوعية مياه الرَّي، وطريقة الرَّي المستعملة (الغمر ، التنقيط ، الفقاعات) .
- عمر النخلة وقوة نموها وطريقة زراعتها .
- قوام وتركيب التُّربة (رملية ، طينية) والمسامية وعمق التربة .
- مسافات الزراعة .
- البينية أو التَّحتية، ونوعيَّة المحاصيل المزروعة .
- وجود طبقة كلسية أو صماء، وارتفاع مستوى الماء الأرضي .

رابعاً : الرِّياح

يتمتع النَّخيل بقدرة عاليَّة على مقاومة الرِّياح؛ نظراً لمرونة جذوعه، وقوة تثبيت جذوره الكثيفة بالتربة، كما يتميز خوص النخيل بالمتانة والمرونة، ومع ذلك فالرياح لها تأثير ضار عليه في الأحوال التَّالية:

- قد تسبب العواصف الشَّديدة بإسقاط النَّخيل الطويل الضعيف المسن، أو النَّامي بتربة ضحلة.
- الرِّياح الشَّديدة المحملة بذرات الرمال، وخاصة عندما تكون الثمار في طوري الرّطب والتّمر – تؤثر جودة التمر حيث يقلل من نوعيتها ودرجتها التجاريَّة. (بربندي ،2014).

خامساً : الضُّوء

"تحتاج شجرة النَّخيل إلى ضوء كاف لنموها وإثمارها، وقد لوحظ أن النخيل المزروع في المناطق المظللة يكون نموها بطيئاً جداً في المراحل الأولى من حياتها ولا تزهر إلا بعد فترة طويلة جداً، وتتسم هذه الأشجار بإنتاج قليل صفاته الثمريَّ رديء، ولذلك فإن المناطق التي تتميز باحتجاب الشمس عنها لا تصلح لزراعة النخيل.

وقد ذكر ماسون أن استطالة السعف الحديث وخروجه من قلب النخلة يحدث ما بين شروق الشمس وغروبها وقد يحدث هذا النمو بصورة بطيئة عندما تحجب أشعة الشمس بواسطة الغيوم ". (بربندي، 2014)

سادساً: التُّربة

بشكل عام فإنَّ التُّربة الصَّالحة لزراعة النَّخيل يجب أن تتصف بالعمق الكافي؛ لتمكين الجذور من تثبيت النخلة والانتشار، وبالقوام الخفيف واحتوائها على العناصر الغذائيَّة اللازمة، وتوفير المادة الغرويَّة والمادة العضويَّة التي لا تحتوي على كميات زائدة من كربونات وكلوريدات الصوديوم والكالسيوم والمغنسيوم، إضافة إلى توفر مصدرٍ للريّ. (بربندي ،2014)

سابعاً: الإجهاد الملحيّ

"تعتبر ملوحة التُّربة إحدى مشكلات الأراضيّ المرويّة والصحراويّة والقاحلة، فمساحات كثيرة من الأراضي تحولت إلى أراضٍ غير منتجة؛ بسب تراكم الأملاح فيها، والملوحة بشكل عام وأن توافر

عدد كبير من المركبات الكيميائيَّة في التُّربة لبعض الأملاح المعدنيَّة، مثل: أوروكلوريدات كبريتات الكالسيوم، أو المغنسيوم، أو الصوديوم، وبالتالي تسمى (تربة ملحيَّة)، وعند توافر أملاح قلويَّة من كربونات العناصر الثَّلاث السَّابقة الذكر خاصة عنصر الصوديوم تسمى (تربة قلويَّة)، ويمكن التَّفريق بين هذين النوعين من التربة بقياس التوصيلة الكهربائية (Electrical Conductivity)، والرَّقم الهيدروجيني، والنِّسبة المئويَّة للصوديوم القابل للتبادل ".

والتُّربة المالحة هي التُّربة المحتويَّة على أملاح كلوريد الصوديوم، والكالسيوم، وكبريتات الصوديوم بنسب عاليَّة، ونسبة أيون الصوديوم القابل للتبادل في 15% ودرجة حموضتها PH = 8.5 ، أما التربة القلويَّة فتكون نسبة أيون الصوديوم القابل للتبادل أكثر من 15 % ودرجة حموضتها أعلى من 5 %(إبراهيم ، 2013).

يتم استخدام مياه مالحة لري النَّخيل، وهذه المياه ليست بديلا عن مياه الشرب، بل هي مكسب لاستغلال المياه قبل جريانها إلى نهر الأردن أو البحر الميت .(د. إسماعيل دعيق:شباط ،2017، مقابلة شخصية) .

مصادر الملوحة :(إبراهيم ، 2013)

1- الأملاح الموجودة في التُّربة النَّاتجة عن الذَّوبان والتَّعرية المستمر للصخور. (التربة الأم) .
2- ارتفاع مستوى الماء الأرضي النَّاتج عن غياب التَّصريف الجيد بعد عملية الرَّي.
3- تداخل مياه البحر مع المياه الجوفيَّة خاصةً في الأراضي المحاذيَّة للمناطق الساحليَّة.
4- الأملاح الذَّائبة المضافة من خلال مياه ري التَّسميد.

وشجرة النخيل باعتبارها واحدةً من أهم محاصيل الفاكهة في دول شمال أفريقيا وغرب آسيا بما في ذلك عمان، تواجه مشاكل خطيرة في النُّمو؛ بسبب الملوحة النَّاجمة عن الاستخدام المستمر للمياه المالحة، وعلى الرَّغم من أن نخيل التمر هو نوع نباتيٌّ نسبيا يتحمل الملوحة، إلا إن آلياته للتكيف مع إجهاد الملح غير معروف إلى حد الغذائيِّ. (Yaish et al)

ثامناً: الإجهاد الغذائيّ

تعتبر التربة وسطًا مناسبًا لنمو للجذور، ومصدرًا لإمدادها بالعناصر الغذائية، وخزانًا لحفظ الماء، وتتكون التُّربة من العناصر الأساسيَّة التَّالية:(دقائق الصَّلابة المعدنيّة، والمادة العضويّة، ومحلـــول التُّربة، وهواء التُّربة).

20.1.2 أهمية النَّخيل في الوطن العربي والعالم

يحتل النَّخيل في الوطن العربي أهميَّة كبرى ومتميزة، سواء من النَّاحية الأيكولوجيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة؛ فمن الناحية الأيكولوجيَّة تشكل النخلة ميزة زراعيَّة أيكولوجيَّة هامة للمناطق الجافة وشبه الجافة التي تشغل نحو (90) % من مساحة الوطن العربي .

إن أكثر من (70)% من إنتاج النَّخيل من التُّمور في العالم يأتي من الوطن العربي، حيث تغطي أشجار النَّخيل منطقة تمتد من السَّاحل المغربي والموريتاني غرباً عبر شمال إفريقيا إلى شبه الجزيرة العربية والعراق (2.6) مليون طن، ويبلغ عدد أشجار النخيل فيه (86) مليون شجرة، وإن أكثر من(59)% من إنتاج التُّمور في الوطن العربي يأتي من ثلاث دول، وهي: جمهورية مصر، والسُّعوديَّة، والعراق، حيث بلغ إنتاج هذه الدول مجتمعة (1536) ألف طن. (بربندي ، 2014) .

كما يحتل الوطن العربيُّ أيضاً مركز الصَّدارة في زراعة النَّخيل وإنتاج التُّمور، حيث يقدر عدد النَّخيل في العالم بحوالي (130) مليون نخلة في أكثر من ثلاثين دولة، ويزرع على مساحة (600) ألف هكتار منها (422) ألف هكتار في العالم العربيِّ، ويوجد في الوطن العربي (86) مليون نخلة؛ أي ما يعادل (80) % من عدد النخيل في العالم، ويبلغ المعدل السَّنوي لإنتاج النخيل حوالي (7) مليون طن تمور؛ أي ما يعادل (80) % من الإنتاج العالمي من التمور الذي يبلغ حوالي (9) مليون طن. (روابدة، 2010)

تعتبر شجرة النَّخيل أحد أهم المحاصيل الزراعيَّة في المناطق الجافة لمنطقة شبه الجزيرة العربيَّة والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Chao and Krueger, 2007).

والجدول (8.2) يوضح زراعة النَّخيل في بلدان مختارة من الشَّرق الأوسط.

البلد Country	كمية الحصاد من التُّمور Harvested area (ha)	نسبتها في العالم Percentage of word	الإنتاج /طن Production	قيم الإنتاج Production values (USED1,000)
السعودية	172,297	14.4	1,22,820	573,429
إيران	154,274	12.9	1,016,610	519,187
العراق	123,230	10.3	619,182	261,573
مصر	41,652	3.5	1,373,570	701,488
إسرائيل	5500	0.45	7.008 3	18,900
فلسطين	873	0.07	4,688	2,394
العالم	المصدر:6		7,504,984	3,832,825

المصدر :(Abu Quoud,2015)

ومن أهم الدُّول المنتجة للنخيل البلح، هي: (السُّعودية، وليبيا، والعراق، والبحرين، ومصر، والسُّودان، وعمان، وتشاد، وإسبانيا، وسوريا، والجزائر، والمغرب، واليمن، والكويت، والولايات المتحدة الأمريكيَّة، وكندا، وإيران، وتونس، وموريتانيا، والصومال، ومالي، وأُستراليا، وفلسطين، ودولة الأمارات العربيَّة المتحدة، والهند، وجيبوتي، والنيجر، والباكستان، والصَّحراء الرَّوسيَّة). (روابدة، 2010) .

يمثّل نخيل التمر أهميَّة كبيرة في اقتصاد العديد من البلدان المنتجة، التي تعتمد على قدرتها على تحمل الظَّروف المناخيَّة الشديدة، والإجهاد المائيَّ والملوحة تصل إلى (2000) جزء في المليون من بين (100) مليون نخيل التمر في العالم، (60)% موجودة في الشَّمال أفريقيا والشَّرق الأوسط، إذ أصبح مهمًا لحياة وثقافة النَّاس في هذه المناطق. (Wakil &Faleiro.2015)، مرفق ملحق رقم (10).

وبسبب الأهمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والبيئيَّة، فإن دول مجلس التعاون الخليجي صنفت النخيل كأولويَّة بحثيَّة؛ لمواصلة تطوير إنتاج المحاصيل وحمايتها، باستخدام الأفضل، وهو النهج الذي يمكن أن يوفره العلم والتكنولوجيا الحديثان. وانضمت بلدان مجلس التَّعاون الخليجي إلى الجماعة الاستشاريَّة للبحوث الزِّراعية الدّولية. (Kader&Hussinu,2009) .

ويعتبر النخيل من أهم النَّباتات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة في المناطق القاحلة، والمناطق شبه القاحلة، حيث المياه العذبة محدودة جدا، وإنها ذات أهمية روحية وثقافية كبيرة للشعب في هذه المناطق؛ فمثلا في عمان، تعد أشجار النخيل ثمرة أولية المحاصيل التي تشكل حوالي(50)% من إجمالي الزِّراعة، و (80)% من إجمالي إنتاج الفاكهة؛ لأن توفر المياه العذبة محدودة جدا في هذه المنطقة، وتتحمل الملوحة والرُّطوبة الجافة (Patanker .2016)

21.1.2 واقع زراعة النَّخيل في فلسطين

حقق مزارعو النخيل في فلسطين قفزة نوعيَّةً في زراعة أشجار النَّخيل من حيث الكـــم، والنَّـــوع، وجودة المنتج، خلال الفترة الواقعة بين (2006– 2012)، إذ استطاع المزارع الفلسطيني زراعة (59) ألف شتلة نخيل؛ أي ما مساحته (4249) دونمًا (مقالة أنباء وفا ، 2011).

ويقدر إنتاج فلسطين من نتائج التَّوسع في زراعة النَّخيل حوالي (0.13) من مجمل الإنتاج العالمي، أي حوالي (10000) طن (Siddiq & Greiby, 2013).

حيث بلغ عدد الأشتال المزروعة في الأغوار وأريحا لغاية الآن حوالي (250) ألف شـــجرة عـــام (2016)، وهي تغطي زراعة حوالي (12000) دونم، هناك إمكانية لزيادة عدد الأشـــتال حتـــى (350) ألف شجرة خلال خمس سنوات فقـــط؛ لأنهـــا محـــدودة المســـاحات والميـــاه (ادعيـــق، شباط،2017 ، مقابلة شخصية).

وتعتبر الأراضي المزروعة بالنَّخيل أراضي بكر في منطقة أريحا، لم يتم زراعتها بالتَّاريخ، مثل: أرض الأوقاف، والحسينية، ويعتبر ذلك أكبر مشروع استصلاح للأراضي المحلية في عهد السُّلطة. (ادعيق، شباط،2017 ، مقابلة شخصية).

ويعتبر التَّمر للفلسطينيين كالبترول لدول الخليج، فهو بترول فلسطين بامتياز، وعلينا جميعنا المحافظة عليه وعدم السماح لأيِّ جهة بتدمير هذه الثَّروة، التي تشكل عنصرًا أساسيًّا من الدَّخل القوميِّ. (صبري،2017 آب، مقابلة شخصية).

وتعتبر التُّمور إحدى أقدم الثِّمار المزروعة في التَّاريخ الإنساني، وقد كانت للأراضي الفلسطينيَّة حصة وافرة في إنتاج ثمرة التَّمر على مدار التاريخ، وتتميز التُّمور بتعدد أنواعها وأشكالها، ولكن في عالم اليوم يمكن اعتبار ثمرة التَّمر فئة المجول أحد أهم وأغلى التُّمور على مستوى العالم، وذلك بسبب شكلها الجذاب ومذاقها الحلو، والشُّروط المعقدة التي تتحكم بإنتاجيتها مقارنةً بالأنواع الأخرى، وجذورها التَّاريخيَّة التي تعود بالأساس إلى كونها فاكهةً راقيَّة اشتهرت في الأوساط الملكيَّة المغربية، ومن ثم انتقالها كمحصول زراعيٍّ مهم وأساسيٍّ إلى ولاية كاليفورنيا الأمريكيَّة. (دعنا وشحادة ،2012)

وتسهم التَّنمية الزَّراعية في فلسطين في تحقيق التَّنمية الشَّاملة؛ فالمجتمع الفلسطينيُّ مجتمع زراعيٌّ بالأصل، حيث تعد زارعة النَّخيل من الزِّارعات القديمة في فلسطين، إذ تنتشر نخلة التَّمر على امتداد مساحة الوطن العربي من موريتانيا حتى الخليج العربي، وهي النَّبات المناسب بيئياً للمناطق الجافة وشبه الجافة التي تمثل (90)% من مساحة الوطن العربي، حيث وصل عدد أشجار النَّخيل إلى ما يقارب (90) مليون نخلة تنتج أكثر من (6.4) مليون طن وهو ما يمثل (75)% من الإنتاج العالمي للتمور (إبراهيم، 2011).

مرفق ملحق (10) يبين المساحات المزروعة في النَّخيل للجانبين الفلسطينيِّ والإسرائيليِّ.
تصنف السَّوق الفلسطينيَّة والإسرائيليَّة في المرتبة الرابعة عشرة على مستوى العالم من حيث إنتاج التُّمور والنَّخيل بمعدل يصل إلى (45,195) طن (منظمة الزراعة العالمية، 2014)، تشتهر

فلسطين بثلاثة أصناف، وهي: المجهول، والبرحي، والحياني، وهي ثلاثة أصناف من أصل (2000) صنف على مستوى العالم، أما إسرائيل؛ فهي تنتج أصناف مثل برحي، وحياني، ومجهول، ودقلة النور، وعماري، وخضراوي، وحلاوي، وديري، وزاهدي.

تحتاج النَّخلة الواحدة حوالي (100–120) لتر ماء في السَّنة، إلا إنه توجد فترات يجب الاهتمام بعملية الرَّي سواء بزيادة كمية الرَّي أو تقليلها، إن الإنتاج الإجمالي من التمور خلال العام الجاري يقدر بـــ (4) آلاف طن، أي بنمو مطرد عن العام الماضي يقدر بألف طن، ومن المتوقع أن ترتفع كميات الإنتاج إلى (10) آلاف طن، خلال الأربع سنوات المقبلة، الأمر الذي يستوجب مضاعفة قدراتنا التصديريَّة، وتوفير بنيَّة تحتيَّة تسويقيَّة تتلاءم مع هذا الإنتاج، خصوصا أن البنيَّة الحاليَّة تستوعب ما يقارب (1500) طن.

يوجد (192262) ألف شجرة نخيل من الأنواع الجيدة على مساحة (13733) ألف دونم، منها (107772) شجرة مثمرة، والباقي غير مثمر، ويوجد أربعة مصانع لتغليف وتعليب التُّمور لتصديرها، لافتا إلى أن قيمة الاستثمار في قطاع التمور تقدر بـــ (200) مليون دولار، ويوفر ما يقارب (4) آلاف فرصة عمل، ويتم تصدير التُّمور الفلسطينيَّة إلى (25) دولةً أجنبيَّة وعربيَّة، خصوصا أن التمرَّ الفلسطينيَّ يعتبر من أفضل التُّمور على مستوى العالم، ويمتاز بمذاق طيب. تعتمد "التُّمور الفلسطينيَّة بشكل أساسيٍّ على مياه الآبار الارتوازيَّة، ما يميزها بمذاق طيب وذات وجودة وقدرة تنافسيَّة عاليَّة، عن منتج المستوطنات التي تعتمد في ريها على المياه العادمة غير المعالجة"(وزارة الزراعة، 2016).

والجدول رقم (9.2) يوضح كميات المياه التي تستهلكها النَّخلة حسب عمرها.

جدول رقم (9.2) كميات مياه الري للنخلة حسب العمر/متر مكعب

الأشهر	نخلة عمر 1 سنة	نخلة عمر 2 سنة	نخلة عمر 3 سنة	نخلة عمر 4 سنة	نخلة عمر 5 سنة
شهر 1	2	3	4	5	6
شهر 2	2.5	3.5	4.5	5.5	7
شهر 3	3	4	5	6	7.5
شهر 4	3	4	5	6	8
شهر 5	4	5	6	7	8.5
شهر 6	4	5	6	7	9
شهر 7	5	6	7	8	9
شهر 8	5	6	7	8	9
شهر 9	4	5	6	7	8
شهر 10	3	4	5	6	7.5
شهر 11	2.5	3.5	4.5	5.5	7
شهر 12	2	3	4	5	6
المجموع	40	52	64	76	92.5

مرجع (مديرية زراعة أريحا والغرفة التجارية لصناعة وزراعة أريحا –2017)

وتعتبر منطقة غور الأردن في فلسطين، أحد أهم المناطق المنتجة لتُّمور المجول في العالم؛ نظراً لتوفر كافة شروط زراعتها، مثل: المناخ الجاف الحار، والتُّربة الجافة، والمياه ذات الملوحة العاليَّة، والمساحة الملائمة، حيث إنَّ الدونم الواحد يستوعب ما بين (12–14) نخلة، وتقدر عوائد زراعة النَّخيل بـــ (15000) شيكل للدونم الواحد، وتعد زراعة النَّخيل من النَّشاطات الزرَّاعية التي تحتاج إلى استثمار يدوم لسنوات. (دعنا وشحادة، 2012) والجدول رقم (10.2) يبين المساحات المزروعة بالنَّخيل.

جدول (10.2) مساحات الأراضي الزِّراعية في منطقة أريحا وأغوارها خلال الأعوام (2005-2016) مديرية زراعة أريحا (2017)

السنة	مساحة النَّخيل المقدرة خلال الفترة /دونم	عدد الأشجار المقدرة معدل الدُّونم الواحد /12 شجرة
2005	1100	13200
2006	1400	16800
2007	1650	19800
2008	2350	28200
2009	3000	36000
2010	4700	56400
2011	7000	84000
2012	10000	120000
2013	12000	144000
2014	14000	168000
2015	16000	192000
2016	18000	216000

22.1.2 العائد الاقتصادي من زراعة النخيل :(ادعيق ،2016)

- كل شجرة نخيل تنتج بالمتوسط (80) كيلو تمر، ويباع كل (1) كغم بالمتوسط (15) شيكل على أرض المزرعة وللتصدير بعد عملية التَّغليف والتَّعبئة بحوالي (22) شيكل بالمتوسط .
- هامش الرَّبح في مزرعة النَّخيل هو حوالي (35) % وهذا يشكل أفضل عائد زراعيٍّ لكافه الزِّراعات في المرحلة الحاليَّة من خضار وأشجار.
- إذا تم استكمال زراعة (350) ألف شجرة خلال خمس سنوات وهذا يعادل زراعة حوالي (20) ألف دونم وهي تعادل حوالي (30)% من المساحات المزروعة في الأغوار من قبل المزارعين الفلسطينيين و البالغة من (50-60) ألف دونم .

جدول (11.2) حجم الإنتاج لقطاع النَّخيل في الضفة الغربية ، (مديريَّة زراعة أريحا، والغرفة التجاريَّة –2017)حجم إنتاج التُّمور للأعوام (2005– 2015):-

السنة	حجم الإنتاج / طن
2005	90
2006	100
2007	110
2008	450
2009	776
2010	1000
2011	1400
2012	2300
2013	2970
2014	4000
2015	5000
2016	5800

ويرى الباحث حسب المعطيات والبيانات المدرجة من وزارة الزِّراعة الفلسطينيَّة أنه يوجد توسع في زراعة النَّخيل، والإنتاج بشكل سنويٍّ، وهذا يعتبر دليلًا على تطور هذا القطاع، وزيادة إنتاجيته بشكل سنويٍّ وملحوظ، وينطبق كذلك على الصَّادرات الفلسطينيَّة لقطاع النخيل كما موضح في الجدول رقم (12.2).

وتعد التُّمور وهي ثمار أشجار النَّخيل غذاءً أساسيًّا في المناطق الجافة، وفي الشَّرق الأوسط، وشمالي إفريقيا، وتؤدي دورًا مهمًا في الحياة الاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة في هذه المناطق (خليفة وآخرون، 2016) .

جدول (12.2) : ملخص إجمالي صادرات تمر المجول من محافظة أريحا والأغوار إلى دول العالم عدا دول الاتحاد الأوروبي–مليون دولار

الإجمالي / السنوات	2012	2013	2014	2015
إجمالي الصَّادرات الكليَّة	7,357,969	14,230,758	12,359,132	9,679,749
إجمالي الصَّادرات الزِّراعيَّة	2,891,295	3,280,549	3,184,484	3,156,639
إجمالي التُّمور من الصَّادرات الزَّراعيّة	827,898	1,556,270	2,381,837	2,275,449
نسبة صادرات التُّمور من الصَّادرات الزِّراعية %	29%	47%	75 %	72 %

مرجع (الغرفة التِّجارية لصناعة وزراعة أريحا –2016)

23.1.2 زراعة نوع المجول

يعتبر تمر المجهول واحدًا من أرقى التُّمور المنتجة في فلسطين إقليميًّا وعالميًّا؛ لأنه يزرع في المناطق الواقعة تحت مستوى سطح البحر، فأن هناك زيادةً في نسبة الأوكسجين المتاحة للنخيل التي تساعد على التَّنفس، وهذا بدوره يمنحه نكهة ولوناً مميزًا، وبدأت زراعة هذا الصَّنف في أواخر الثمانينيات، وتزايدت في التسعينيات من القرن الماضي، وكانت الزِّيادة ملحوظة في عام (2000) ميلادي.

ينقسم تمر المجول إلى عدة أنواع تتراوح في وزنها وأسعارها وشعبيتها؛ إذ إنَّ أقلها وزنا الأرخص ثمناً، وكلما زاد الوزن زاد السعر : ميديوم (12–16 غرام) ، لارج (16–20 غرام) ، جامبو (من 20–25 غرام) ، سوبر جامبو (20–25 غرام)، ومن الميزات الأخرى لتمور المجول: قدرتها على التَّحمل؛ ما يسمح بتخزينها لفترات أطول من أنواع التمور الأخرى قد تصل إلى سنة كاملة ، وهذا يسمح بتسويقها على مدار العام. (دعنا وشحادة ،2012) .

تتمتع منطقة الأغوار الفلسطينيَّة (منطقة وادي الأردن) بميزة نسبيَّة لتنمية تمر المجول، ويعتبر المناخ في منطقة غور الأردن مناسبا، حيث تتراوح درجة الحرارة بين (12) درجة مئويَّة في شهر مارس حتى (50) درجة مئويّة في شهر يوليو وتموز، وهذا يعد مثالًا على إنتاج التُّمور الذي يتطلب الطقس الحار الجاف، وفي الواقع يتم إنتاج التُّمور في مناطق أخرى في العالم مثل: منطقة المغرب العربي في شمال إفريقيا، وجنوب كاليفورنيا، وأريزونا في الولايات المتحدة الأمريكيَّة، ومع ذلك فإن دخول مجول الفلسطينيين إلى الأسواق الأوروبيَّة لا يعتمد فقط على القدرة المتناميَّة، ولكن القدرة على صعود الدُّول وخاصة إسرائيل إلى الأسواق العالميَّة. (أبو قاعود،2015)

ويرى الباحث أن تمر المجول هو المنتج الرئيسي لإنتاج النخيل في منطقة أريحا، وذات جدوى اقتصاديَّة عالية؛ لما له من مردود ماليٍّ على كثير من العاملين في هذا القطاع .

24.1.2 صادرات قطاع النَّخيل والقطاع الزِّراعي

جدول.(13.2) الصَّادرات من التُّمور خلال (8) سنوات من الأعوام التالية : (2009-2016) – وهي كلها من إنتاج المجول

السنة	الصَّادرات – بالطن
2009	70
2010	200
2011	500
2012	700
2013	800
2014	1400
2015	2000
2016	2600

مرجع (مديرية زراعة أريحا والغرفة التجارية لصناعة وزراعة أريحا –2016).

35.2 معوقات قطاع النَّخيل والقطاع الزِّراعي في منطقة الأغوار-أريحا.

أولا :- شح مصادر المياه:

تعد المياه من أهم محددات التَّوسع في المساحة المزروعة، إضافة إلى تأثيرها في طبيعة وكمية الإنتاج الزِّراعي، وتعتبر الزِّراعة المستهلك الأكبر للمياه، وتواجه الموارد المائية في الوطن العربي جمة مشاكل في نقص المياه وجفافها، والإسراف في استهلاك مياه الرَّي، وإن كل الجهود تنصب للعمل على ترشيد هذا الاستهلاك باتباع أساليب متعددة. (كشاش ،2010)

- نقص محدوديَّة المياه والأراضي، وزيادة المنافسة عليها من قبل القطاعات الأخرى .
- تعرض التُّربة لعدة انجرافات في خواصها وتدني إنتاجيتها .
- الاستعمال غير السليم للكيماويَّات. (الأسمدة والمبيدات الحشرية).
- تدهور نوعية المياه المستعملة في الري.
- تدهور الغطاء النباتي، ومواطن الأحياء البرية النباتيَّة والحيوانيَّة.
- الزَّحف العمراني والحضري، والتَّوسع على حساب الأراضي الزِّراعيَّة. (زايد، 2010).

بالنسبة الآبار الجوفية في منطقة أريحا أصبحت مقلقة جداً ومكلفة ماديَّاً؛ لأنه لا يوجد مياه، و" أنا مزارع قمت بحفر بئر بتكلفة تقريباً 300 ألف شيكل ولم أجد ماء ، فأصبح إيراد المزارع 3 سنوات لا يعطي تكاليف حفر بئر. (نعيم عيساوي ، شباط ،2017، مقابلة شخصية)، يضاف إلى هذا تدني حالة وكفاءة استخدام الموارد الزِّراعيَّة، والضخ الجائر للمياه الجوفيَّة، والاعتداءات على الأراضي الزِّراعيَّة، وتحول استعمالها للأغراض غير الزِّراعيَّة. (وزارة الزراعة 2016)

ثانيَّاً: المشاكل الفنيَّة:

- القدرة الفنية لدى المزارعين في مجال طرق الجني السَّليمة، وعمليات التعبئة والإعداد الحقلي للتمور والتي تزيد كم جودة وقيمة المحصول، ويصاحب ذلك ضعف الجانب الإرشادي في هذا المجال .
- عدم وجود نظام تعاونيٍّ فعال في مجال تسويق التُّمور .

- ارتفاع نسبة التَّلف والفقد من التُّمور؛ إضافة إلى الإصابة الحشريَّة بسب عدم إتباع الطرق السليمة في الجنيِّ.
- ارتفاع كلفة التَّصنيع ويرافقها ضعف في المهارات الفنية المدربة في تصنيع التُّمور وتعبئتها. (ابراهيم، 2011)
- "ضعف البنيَّة الأساسية للبحوث الزِّراعيَّة، وعدم تأهيل محطات التجارب بدرجة كافيَّة، والنَّقص الحاد في وجود المختبرات والمعدات والأجهزة اللازمة، بالإضافة إلى نقص عدد الباحثين والمدربين؛ لتغطيَّة المجالات الزِّراعيَّة المطلوبة". (زايد ،2010)

ثالثاً: المشاكل الاقتصاديَّة

يعاني مزارعو النَّخيل من مشاكل كثيرة؛ كعدم توفر وسائل تخزين حديثة التي بدورها تضعف الإنتاج، مثل: الثَّلاجات، والتَّبريد؛ فالتُّمور بحاجة إلى ثلاجات تبريد؛ لحفظ القدرة على التَّسويق، والحفاظ على نوعيَّة التُّمور المزروعة وجودتها، فكثير من صغار المزارعين لا يمتلكون ثلاجات تبريد. (وهبي عصفور، نيسان 2017، مقابلة شخصية). بالإضافة إلى عدم وجود نظام تسويقيٍّ يضمن العائد الاقتصادي الذي يتناسب وأضرار المزارع لبيعها في مرحلة الرّطب؛ مما يؤدي إلى زيادة المعروض منها في السوق المحليَّة. (إبراهيم ،2011)

ومن المعيقات أيضا: توجه الكفاءات إلى دول أخرى، مثل: المغرب، والجزائر؛ للعمل في قطاع النَّخيل وزراعة المجول، وحتى في السعودية أيضاً، وذلك بسب نقص الإمكانيات والمقومات وخاصة توفر المياه، والعمل دون معيقات. (حسام زربا، شباط ،2017 ، مقابلة شخصية).

رابعاً : المشاكل والمعوقات المؤسساتيَّة والتَّشريعيَّة

تداخل وتضارب الصَّلاحيات، وضعف الإطار المؤسسيّ، وعدم اكتمال الإطار القانوني، وضعف تطبيق القوانين والتَّشريعات. (وزارة الزراعة الفلسطينية ،2016)

- ضعف في تطبيق القوانين والتَّشريعات الزِّراعيَّة.
- عدم وجود نظام للتأمين الزراعيِّ وتعويض المزارعين من أضرار الكوارث الطبيعية.

– كثرة المؤسسات العاملة في مجال الزِّراعة والازدواجية في عملها، وعدم وجود تنسيق، أو مشاركة فيما بينهم. (رضوان 2010)

ويعتبر الباحث أن عدم التَّخطيط، ووضع الاستراتيجيَّات الدَّاعمة لقطاع النخيل تتمثل بكافة الجهات من مؤسسات حكوميَّة وغيرها؛ مما يجعل توجه كثير من المستثمرين إلى زراعة النَّخيل والتَّوسع في القطاع، دون النَّظر إلى حقيقة المنطقة التي تعاني من الجفاف ونقص في المياه، الذي يعتبر تهديدًا مستقبليًّا للقطاع.

إنَّ اعتماد السُّلطة الفلسطينيَّة على مساعدات الدُّول المانحة والمؤسسات الأجنبيَّة، وخصوصا تلك التي تتعلق بزراعة النَّخيل، تجعل أوضاع الاقتصاد الفلسطينيّ معرضًا للتأثيرات الخارجيَّة إلى درجة عالية جدًا، وهذا يعني أن التنبؤ بتطور الاقتصاد الفلسطيني أمر صعب جدًا، وأهم مثال على ذلك: عدم تنفيذ الدّول المانحة لجزء من التزاماتها للسُّلطة الفلسطينيَّة؛ مما أدى إلى عدم تحقيق التَّوقعات المبنية على تلك الالتزامات.

وأدى عدم استقرار الوضع السياسيِّ الحالي إلى تدهور الوضع الاقتصاديِّ، وعدم ثبوت أي تنبؤات اقتصاديَّة لصالح الشَّعب الفلسطينيِّ، مما أدى إلى خلخل في الوضع الاقتصاديِّ، والاجتماعيِّ في أراضي السُّلطة الفلسطينيَّة. (Bekheet, 2013)

ويوجد تمخض عن تطبيق اتفاقيات التِّجارة الدّولية، والشَّراكة، والاتفاقيات مع التَّجمعات الإقليميَّة فرض العديد من القيود على الدّول، وبشكل خاص ما يتعلق بدعم قطاعاتها الزَّراعية، بشكل مباشر أو غير مباشر، إنتاجًا أو تسويقًا أو تصديرًا، وكذلك فرض الرُّسوم والقيود الجمركية أو الكمية على الاستيراد. وقد شكلت الزِّراعة على الدوام أعقد الموضوعات في المفاوضات الدّوليَّة حول الزِّراعة. (بكدار ،2008).

ومن أهم المشاكل التَّسويقيّة التي تتعلق بالتَّصدير إلى الدُّول العربيَّة والأوروبيَّة تلخصت في سيطرة إسرائيل على المعابر الخارجيَّة، وعدم السماح بنقل المنتج الزِّراعي من وإلى فلسطين بحريَّة،

وخضوع كافة المنتوجات للقوانين والإجراءات الأمنيَّة الإسرائيليَّة؛ مما يسبب تلفها أحيانا، وعدم دخولها أحيانا أخرى، وضعف القدرة التَّنافسيَّة للمنتوجات الفلسطينيَّة؛ بسبب افتقارها لمراكز التَّعبئة والتَّدريج والفرز وثلاجات التَّبريد، وطرق التَّعبئة والتَّدريج حسب احتياجات الأسواق العالميَّة (مصلح ،2011)

ومن المعيقات ايضاص أثرَّ توصيل الخدمات، وسوء التَّخطيط والقيود المفروضة من قبل الاحتلال بشكل سلبيٍّ على عملية التَّطور الحضري في مدينة أريحا والتَّجمعات العمرانيَّة المحيطة بها، وصاحب هذه القيود إقامة أبنيَّة غير مرخصة وغير مخطط لها؛ مما أدى إلى تمدد عمرانيٍّ غير منظم، وإلى إساءة استخدام الأراضي الزراعيَّة القيمة والفقدان التَّدريجي للمساحات الخضراء، لذلك أدى التَّوسع العمراني غير المدروس أو غير المخطط له إلى التعدي على الأراضي الزراعيَّة والمراعي، بالإضافة إلى التأثير السلبيّ على البيئة والموارد الطبيعيَّة، كما حد من إمكانية استدامتها. (فريجات،2008)

2.2.الدِّراسات السَّابقة :

الرقم	العنوان، الباحث	الأهداف	المنهجية / المجتمع، العينة	النَّتائج والتَّوصيَّات	أوجه التَّلاقي والاختلاف
.1	(Radwan –الوضع– **الوضع الحاليُّ لشجرة النَّخيل واستخداماتها في قطاع غزة** "**The Current Status of the Date Palm Tree(*Phoenix dactyliferous L.*) and its Uses in the Gaza Strip, Palestine**"	**الهدف العام:** تقصي الحالة الرَّاهنة لأشجار النَّخيل واستخداماتها في قطاع غزة. **أهداف فرعيَّة:** – وضحت وعرفت آفة سوسة النَّخيل الحمراء من الآفات الأكثر خطورة التي تهدد الإنتاج المستدام للنَّخيل في قطاع غزة. – معرفة المعيقات والتَّهديدات للشجر النَّخيل.	– مسوحات ميدانيَّة ومقابلات استبيانيّة عدد (150) عينة من المزارعين. – المنهج الوصفيّ التَّحليليّ.	**النتائج:** 1–يعتبر (7.70)%من المستجيبين يقومون بإنتاج منتجات منزليَّة، مثل: العجوة. 2–أكد (0.90)% من المستجيبين وجود مثل هذه المشاكل والمهددات، ويعتبر العامل الإسرائيليّ، وانتشار آفة سوسة النَّخيل الحمراء الأكثر تهديداً وخطورة. **التَّوصيَّات:** 1–توصي الدِّراسة بتحسين عمليات زراعة وإنتاج وتسويق النَّخيل. 2–تعاون الجهات المختلفة لضمان التَّنمية المستدامة لهذا القطاع الزِّراعي. 3–استخدام خطط ناجحة؛ لمواجهة كافة التَّحديَّات.	**أوجه التَّلاقي:** 1–التَّركيز على جانب تنمية قطاع النَّخيل واستدامته . 2–تحسين نوعية زراعة النَّخيل وتسويقه. **أوجه الاختلاف:** 1–تحدثت عن طبيعة المصادر الطبيعيَّة وعلاقتها بالتنميَّة. 2–تحدثت عن التَّوسع الزِّراعي وعلاقته بالتَّخطيط. 3–لم تذكر المشاكل والأمراض التي تصيب النَّخيل.

.2	**دراسة كوتير (Kotir et al، 2017) بعنوان : التَّغذية الرَّاجعة الدَّوريَّة لمصادر المياه ودورها في التَّنمية الزِّراعيَّة".** **"Systemic feedback modelling for sustainable water resources management and agricultural development: An application of participatory modelling approach in the Volta River Basin"** Alfaro	1-التَّركيز على مشكلة شح المصادر المائيَّة وتوسعها في الأعوام الأخيرة. ودورها في عملية تحسين القرارات حول تطبيقات التنمية الزراعية، 2- تطوير نموذج نوعي مفاهيمي متكامل باستخدام الرسوم البيانية والإدارة المتكاملة للموارد المائية التنمية الزراعية المستدامة في نهر فولتا الحوض، غرب أفريقيا.	**المنهج الوصفي** أجريت هذه الدِّراسة على أصحاب المصالح والمزارعين وأصحاب صنع القرار، إذ اعتمدت الدِّراسة على النموذج التَّفاعلي في دراسة العوامل الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة التي تؤثر في عملية صنع القرار الخاص بتنميَّة الموارد الزِّراعية ومصادر المياه وإدارتها.	**النتائج:-** - ساهمت هذه العمليّة في فهم مشترك لمشاكل الحوض، استنادا إلى خبرتنا في تقديم بعض الدُّروس؛ لتصميم وتطبيق عملية النمذجة التَّشاركيَّة. **التَّوصيَّات:** -أهمية المشاركة في صنع القرار عبر تعزيز أدوات التَّغذيَّة العكسيَّة من أصحاب المصالح من مزارعين ومسوقين زراعيين، وهيئات حكوميَّة وغير حكومية في عمليات التَّنميَّة الزِّراعية، وإدارة الموارد الزِّراعيَّة وخصوصا المياه.	**أوجه التَّلاقي:** 1-الحديث عن مشكلة نقص المياه وشحها. 2-الحديث عن التَّخطيط المتكامل من كل الجهات. **أوجه الاختلاف:** 1- تحدثت هذه الدِّراسة عن الجانب التنمويِّ وربطه بالمصادر المائيَّة، والتَّوسع الزِّراعي من خلال زراعة ما له علاقة بالتَّنميَّة. 2- ركزت هذه الدّراسة على قطاع زراعة النَّخيل خلاف الدِّراسة الثَّانيَّة .
.3	**دراسة الفارو وآخرين:-** **(Alfaro,et al .(2017** **:-** **"Modelling groundwater over-extraction in the**	1- إبراز التَّحديات التي تواجه عمليات الضخ المفرط للمياه الجوفية في المناطق الجافة وشبه الجافة من أجل تفعيل دور استراتيجيات الإدارة بالاعتماد على البيانات الهيدرولوجيَّة.	المنهج التحليليّ الوصفيّ.	**النتائج:** 1-تبين هذه الدِّراسة أن منسوب المياه الجوفية في غور الأردن ومنطقة أريحا في تناقص مستمر، وقد زادت حدة النقص مقارنة بالعقود الماضية.	**أوجه التلاقي:** - 1-الحديث عن الضخ المتزايد للمياه الجوفية. 2-الحديث عن التنمية الزراعية وربطها

	southern Jordan Valley with scarce data". **بعنوان:- "نمذجة الضخ المفرط للمياه الجوفية**	2- معرفة وضع التَّنمية الزراعيَّة وأدوات الرَّي المتبعة.		2- يقدر متوسط الاستهلاك السَّنوي للمياه بـــــ(29)مليون متر مكعب، وبينت الدِّراسة أن التَّخفيض بنسبة 40% قد يؤدي إلى رفع منسوب المياه الجوفية بشكل واضح ليناسب حاجات المنطقة.	بالمصادر المائية. **أوجه الاختلاف:** 1-ركزت هذه الدِّراسة على التَّوسع الزراعيِّ وعلاقته بالضخ المتزايد. 2-تحدث عن قطاع تنمويٍّ زراعيٍّ .
4.	**دراسة الأغا. (2016) بعنوان:- "دراسة النَّخيل في محافظة غزة دراسة في الجغرافيَّة الزِّراعيَّة.**	1-التَّعرف على الوضع الحالي لقطاع النخيل في محافظة غزة، والتَّعرف على أصناف وسمات كل صنف وخصائص كل نوع. 2- دراسة المناخ والظروف البيئيَّة على إنتاجية النَّخيل في غزة. 3- معرفة المعيقات التي تواجه النَّخيل والأمراض التي تصيبه.	المنهج الوصفي التَّحليليّ عينة عشوائية عددها 200مزارع نخيل	**النَّتائج** 1-هناك ازديادٌ في حجم النَّخيل، وهو في ازدياد وإمكانية إدخال أصناف جديدة يتم زراعتها. 2-يزرع في منطقة الدِّراسة أنواع مختلفة من النخيل والسائد هو الحياني . 3- إمكانية إدخال بعض الأصناف الجديدة بما يتناسب مع مناخ المنطقة. **التوصيات :** 1-العناية بأشجار النَّخيل والتَّوسع في زراعته، واختيار الأصناف الممتازة. 2- البحث في آليات دعم منتجات النخيل المختلفة، وفتح سبل تسويقها.	**أوجه التَّلاقي:** 1-الحديث عن قطاع النخيل وزيادة زراعته . **أوجه الاختلاف :** 1-لم يذكر أهمية المصادر المائية وعلاقتها بالتَّوسع القطاع. 2-ركز على التَّوسع دون النَّظر إلى الخطط الاستراتيجيَّة وعوامل الاحتلال.

				3–الإسراع في مكافحة آفة سوسة النَّخيل التي تشكل خطرًا على أشجار النَّخيل .	
.5	**(Arias et al.2016):-" FAO support to date palm development around the world: 70 years of activity بعنوان:–" دعم منظمة الأغذيَّة والزِّراعة لتنمية نخيل التَّمر في جميع أنحاء العالم: (70) عاما من النشاط"**	الهدف العام : زيادة التَّعاون التِّقني بين جميع (الجديد و التقليدية) البلدان المنتجة تاريخيًّا في الجوانب ذات الصِّلة إلى تطوير وتحسين نخيل التمر. الأهداف الفرعيَّة: 1– التَّعرف على الأهمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والبيئيَّة في البلدان.	ورقة بحثية شارك فيها قطاع النخيل ،الفاو ، خبراء في القطاع	**النَّتائج :** قدمت منظمة الأغذية والزِّراعة الدَّعم التَّقني. ساهمت المشاريع في تدريب الموظفين والمزارعين، وبناء القدرات المحلية، وتيسير تبادل المعارف والمعلومات. أهمية العوامل الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والإيكولوجيَّة لنخيل التمر في البلدان التي يزرع فيها، وقد شاركت بنشاط في تنمية زراعة النَّخيل. **التوصيات :–** 1– المساهمة في إنشاء شبكات وطنية في كل بلد لزيادة التعاون فيما بين البلدان 2– التواصل بين المؤسسات العلمية والمزارعين . 3– تعزيز تحليل المشاكل المشتركة	**أوجه التَّلاقي:** 1–الحديث عن أهمية القطاع الاقتصاديِّ . 2–التَّركيز على القطاع التَّنموي للقطاع. **أوجه الاختلاف:** 1–ركزت دراسته على دول كثيرة تعتبر منتجة للنحيل وليس منطقة محددة . **النَّتائج:** تتحدث عن أهمية توفر مصادر المياه وعلاقتها بالزِّراعة . 3– لم تتحدث عن التَّوسع الزِّراعي .

				والدِّراسة والحلول البحثيَّة، خاصة من خلال وضع مشاريع مشتركة للبحث والتَّطويّر.	
.6	**(Atalhat .2016) Analysis of Agricultural Policies Affecting Medjool Date Palm Cultivation in Jordan Ebrahem Suliman Altahat1**	– تحليل السِّياسات الزِّراعية التي تؤثر على زراعة النَّخيل في مدينة مجول في منطقة الشَّرق الأوسط، الأردن.	في هذه الدِّراسة، تم جمع البيانات الأولية عن طريق المقابلات الشَّخصيَّة للمزارعين في منطقة الأغوار الوسطى –دير علا مجتمع الدراسة 2548 مزارعًا	**النَّتائج :** تبين أنه يوجد ميزة نسبيَّة في إنتاج أشجار النَّخيل، والقياسات من الحمايَّة الاقتصاديَّة. إن هناك إعانة للمنتج الزِّراعي في منطقة الشَّرق الأوسط؛ بسبب سعر الموارد المحلية لهذا المحصول كان أقل من السعر العالمي. **التَّوصيات** : تشجيع زراعة نخيل التَّمر المجول سيعزز الكفاءة الاقتصاديَّة للموارد الزَّراعية في منطقة الشَّرق الأوسط في الأردن.	**أوجه التَّلاقي:** 1–الحديث عن قطاع النَّخيل وسياسته. 2–العلاقة الاقتصاديَّة والتنمويَّة للقطاع. **أوجه الاختلاف:** النَّتائج: **تحدثت الدِّراسة** عن علاقة التَّوسع بتَّوفر المصادر المائيَّة. كما ركزت على التَّخطيط بخصوص التَّوسع الزراعيِّ للقطاع.
.7	**دراسة (الحنيطي،2015) :– بعنوان السِّيادة الإسرائيليَّة تجاه الأغوار**	–وضحت هذه الرِّسالة سياق السياسة الاستعماريَّة في المناطق الفلسطينيَّة، وذلك من أجل فهم أعمق لموضوع منطقة الأغوار في السِّياسة	اعتمدت هذه الدِّراسة على البيانات الأوليَّة و الإحصائيات الفلسطينيَّة والإسرائيليَّة والدوليَّة	**النتائج:** 1–تعتبر منطقة الأغوار منطقة حيويَّة وجذابة لعمليَّة الضم الإسرائيليِّ، وهي إلى قدر كبير تحقق الادعاء الإسرائيلي بأنها	**أوجه التلاَّقي :** 1–الحديث عن السياسة الاستعماريَّة وأثرها تنمية القطاع الزراعي في

		الاستعماريَّة العامة في الأراضي المحتلة عام (1967) .	المتعلقة بالموضوع، والخطط والبيانات والتَّقارير والتَّصريحات الإعلاميَّة، وكذلك تناولت حالات من سكان الأغوار الفلسطينيين، والبيانات الثانويَّة المتمثلة بالدِّراسات الفلسطينيَّة والإسرائيليَّة والدّولية التي تناولت الأغوار.	أرض ذات كثافة سكانيَّة قليلة، وبالتالي تقلل الخطر الدِّيمغرافي الذي تخشاه إسرائيل. 2- تعزل إسرائيل منطقة الأغوار عن باقي أجزاء الضفة الغربيَّة عبر العديد من السِّياسات والإجراءات، منها: الحواجز الإسرائيليَّة بمختلف أشكالها. 3- حددت وقننت عمليات وجود روابـــط وعلاقات اجتماعيَّة بين منطقة الأغـــوار وباقي أجزاء الضفة الغربية. **التَّوصيات:** إن مواجهة السياسات الإسرائيليَّة في منطقة الأغوار يتطلب تكثيف الجهود الفلسطينيَّة لإيجاد مصادر اقتصاديَّة تمكن السُّكان من الصمود في المنطقة. تشجع باقي الفلسطينيين البحث عن عمل في المنطقة، وغيرها من تكثيف الرَّوابط والعلاقات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة التي تمكن الفلسطينيين من ابتكار الآليات والوسائل التي تمكنهم من تجاوز	المنطقة 2-البعد الاستراتيجي والتنموي للمنطقة . **أوجه الاختلاف:** دراسات تحدثت عن المصادر المائيَّة وانتهاكات الاحتلال في مصادرة المياه وشحها.

				الإجراءات التي يقيمها الاحتلالُ الإسرائيليُّ.	
8.	**دراسة (بربندي ، 2014) بعنوان :-" شجرة النَّخيل زراعتها وأهميتها ، الآفات الحشرية) –جامعة بغداد– العراق**	1- التَّعرف على العوامل البيئيَّة التي تؤثر على شجرة النَّخيل وأهميتها من النّواحي الاقتصاديَّة. 2- دور شجر النَّخيل في تحسين البيئة التي تزرع فيها، إضافة إلى تحديد أهم الميزات لشجرة النَّخيل . 3- توضيح كافة المعيقات التي تتأثر بها شجر النخيل من خلال تعرضه لكثير من الآفات الحشرية والمسببات والعوامل البيئيَّة . 4- توضح كافة الطرق الزِّراعية وكيفية التعامل معها سواء من تسميد أو تلقيح أو ريٍّ أو فحص لملوحة التربة أو المياه وكيفية	مجلد ، مؤلف	**النَّتائج:** –وضحت موطن وتاريخ النَّخيل من خلال توضيح القيمة العالية للنخيل، وأهميتها للمزارعين وأهميتها الاقتصاديَّة. 2–تعرفت على كثير من الأمراض التي تصيب النَّخيل مع إيجاد حلول. **التَّوصيات:** اتباع الطُّرق الزراعيَّة السليمة للمحافظة على القيمة الغذائية والاقتصاديَّة لشجرة النخيل. وضع طرق إرشاديَّة للري والنخيل للمحافظة على زراعة نموذجيَّة.	أوجه التَّلاقي: 1–تحدثت عن تأثير العوامل البيئيَّة على شجرة النَّخيل . 2–توضيح العلاقة الاقتصاديَّة وأهميتها للمزارعين. أوجه الاختلاف: 1–تحدثت الدِّراسة عن الآفات والأمراض المتعلقة بقطاع النخيل. 2–لم تذكر الدِّراسة الجانب المائي وأهميته. 3–لم تتحدث الدِّراسة عن التَّوسع وعلاقته بالضخ المياه الزائد والتَّخطيط.

		الري .			
9.	**دراسة (إبراهيم،2013) بعنوان :-"نخلة التمر شجرة الحياة " الإجهادات البيئيَّة – الإنتاج العضوي للتمور بعض الظواهر الفسيولوجية "**	1- معرفة الظواهر المتعلقة بزراعة النَّخيل من الإجهاد الحراريِّ، والاجتهاد المائيِّ، والإجهاد الملحيِّ، والإجهاد الغذائيِّ. 2- توضيح الإنتاج العضوي للتمور، وما هي أهم العمليات الواجب اتباعها في زراعة النخيل العضويَّة . 3- إعداد وتخطيط الأرض والزِّراعة، وكيفيّة الرَّي، وكيفية التَّسميد العضوي للنخيل، وعمليات الخدمة والرِّعايَّة الفنيَّة.	مجلد، مؤلف	**النَّتائج:** التَّعرف على هذه الظَّواهر الفسيولوجيَّة والبيئيَّة وتحليلها. تم ربطها بنمو وإنتاج النخيل التي بدورها تعزز أهمية الإنتاج النَّباتي في هذا القطاع. **التَّوصيات:** 1-إتباع الإرشادات الزِّراعيَّة المطلوبة.	**أوجه التَّلاقي:** 1-الحديث عن تخطيط الزِّراعة، وكيفيَّة الرَّي. **أوجه الاختلاف:** 1-تحدثت الدِّراسة عن الإنتاج العضوي والظواهر الفسيولوجيَّة. 2- لم تذكر الدِّراسة الجانب المائي وأهميته . 3- لم تتحدث الدِّراسة عن التَّوسع وعلاقته بالضخ المياه الزائد والتخطيط .
10.	**دراسة (كايد، 2012) بعنوان النِّظام المائيّ، المصادر، المقاييس والمعالجة**	1-معرفة أنواع التلوث البيئي وكيفية معالجتها. 2-تحديد الموارد الطبيعيَّة وعلاقتها بالتَّوازن البيئيّ، وكيفية إدارة البيئة بالشكل السَّليم . 3- تحديد المصادر الطبيعيَّة وتوزيع	مجلد، مؤلف	**النَّتائج:** 1-توضيح المصادر لكافة النُّظم المائيَّة والبيئيَّة، وما هي معايير القياس والمعالجة. **التَّوصيات:** التَّخطيط والتعاون لإدارة المياه والحفاظ	**أوجه التَّلاقي:** -الجانب التخطيطي والتعاوني للمحافظة على المصادر المائيَّة. **أوجه الاختلاف:**

		المياه ومقاييس وإدارة المياه السطحيَّة والجوفيَّة.		على التَّوازن البيئي .	-لم تذكر دراسته العلاقة بين توفر المصادر والتَّنميَّة في القطاع الزِّراعي.
.11	**(Abu-Qaoud,2015) "Date Palm Status and Perspective in Palestine"** **"واقع زراعة النَّخيل في فلسطين"**	**الهدف العام :** معرفة واقع زراعة النَّخيل في فلسطين . **الأهداف الفرعية:** 1-الآثار السَّلبيَّة التي طرأت على زراعة النخيل وتنمية المنطقة التي تزرع بها بسبب الاحتلال الإسرائيلي. 2-توضيح كمية الإنتاج والمساحات المزروعة بالنخيل مع بيان كافة المواضيع. توضيح أهم المعوقات التي تواجه تنميَّة زراعة النَّخيل في فلسطين.	ورقة بحثيَّة من خلال مقابلات وزيارات ميدانيَّة وإحصائيات موجودة.	**النَّتائج:** 1-تشير الدِّراسة إلى أن أهم المعوقات التي تواجه تنمية زراعة النخيل في فلسطين ارتفاع التكاليف، وضعف التسويق، وعدم القدرة على المنافسة مع المنتجات الإسرائيليَّة، وشح المياه، والآفات الزراعية، والأمراض. **التَّوصيات:** تبين هذه الدِّراسة إلى أن هناك جهودا تبذل من قبل المنظمات الحكومية والمجتمع المدني على دعم زراعة النَّخيل في فلسطين . ضرورة تنمية عمل المزارع الفلسطيني للنهوض بهذه الزراعة؛ لما لها من آثار إيجابيَّة على المزارعين ومنطقة زراعتها.	**أوجه التَّلاقي:** 1-التَّركيز عل قطاع النَّخيل في فلسطين وأهميته التَّنمويَّة. 2-توضيح المساحات المزروعة بالنَّخيل. **أوجه الاختلاف:** 1-لم تركز على الجوانب المائيَّة وأهميتها في تنمية القطاع الزراعيِّ . 2-ركزت على ضعف التَّسويق على عكس نتائج الدِّراسة بخصوص التَّسويق التي لا تعتبر مشكلة القطاع .
12	**"إسرائيل والأغوار بين**	1-عرضت الدِّراسة واقع الأغوار	منهجيَّة اتجاهات الرأي	**النتائج :**	**أوجه التَّلاقي:**

	المفهوم الأمنيّ واستراتيجيات الضَّم. (تقرير)	في فلسطين والسِّياسات الإسرائيليَّة تجاه الأغوار . 2- توضيح السياسات الإسرائيلية التي تستهدف منطقة الأغوار من خلال الاحتكار والتدمير واستهداف مصادر مياه المنطقة.	العام من خلال المقالات ووسائل الإعلام. -اتجاهات الرأي العام الإسرائيليّ. - مجموعة من البرتوكولات التي صدرت في مؤتمرات مختلفة .	بينت الدِّراسة أن إسرائيل قامت بتخريب وتدمير الآبار الجوفية، بالإضافة إلى سرقة الآبار الارتوازيّة وتجفيفها كما حصل في الأغوار الشماليَّة. بينت هذه الدِّراسة الأهميَّة السياسية الاستيطانية للأغوار من منظور إسرائيليٍّ. ودراسة الأهميّة القصوى من الناحية الاقتصاديّة لإسرائيل لمنطقة الأغوار. **التَّوصيات :** إمكانية التَّفاوض مع الفلسطينيين بشأن الحدود الدائمة، ورسم حدود قابلة للدفاع عنها على أساس خطوط عام (1967) م.	1-تطرقت إلى واقع الأغوار والسياسات الإسرائيليَّة. **أوجه الاختلاف:** -لم تذكر دراسته العلاقة بين توفر المصادر المائيَّة وعلاقتها بالتّوسع القطاعي. **النتائج:** ركزت على الجانب التخطيطي المتكامل.
13	**دراسة صالح (2012) بعنوان :- "ارتباط التَّنميَّة الزِّراعية بالإرادة السِّياسيَّة الحرة -فلسطين نموذجاً"**	**الهدف الرّئيسي:** تهدف الدِّراسة إلى توضيح طبيعة العلاقة الرابطة بين التَّنميَّة الزراعيَّة والإرادة السياسيَّة. **الأهداف الفرعية :** 1-تبحث في الواقع الزِّراعيِّ الفلسطينيِّ من حيث مشكلات القطاع الاقتصاديِّ.	المنهج الوصفي من خلال توضيح التَّنميَّة الزَّراعيَّة المستدامة . -المنهج التَّحليلي حول امتلاك الإرادة السِّياسيَّة.	**النتائج :** تحليل حول سبل امتلاك الإرادة السياسيَّة الحرة، عبر التنميَّة الزراعيَّة المستدامة والمعتمدة على الذات، وتحليل إمكانيات ذلك فلسطينيا، والأمور المطلوبة لهذه التَّنميَّة. **التوصيات :** 1-أن بناء استراتيجيَّة تنمويَّة زراعيّة	**أوجه التَّلاقي :** -الحديث عن التَّنميَّة الزِّراعيَّة من خلال الحفاظ على الأرض. **أوجه الاختلاف :** 1-لم تتحدث عن الجانب المائيِّ، وعلاقته بالتَّوسع الزِّراعيّ .

				فلسطينيَّة مستدامة من أجل تحقيق الإرادة الوطنية الحرة أضحى أمرًا حيويًّا، وممرًا إجباريًّا نحو تعزيز صمود الشَّعب الفلسطيني فوق أرضه. 2.تعزيز مفاهيم وثقافة الاعتماد على الذات، وتعبئة الموارد المحليَّة المتاحة والممكنة، بأعلى درجة من الكفاءة، واستخدامها على نحو رشيد وفعال باعتبارها أساسًا لبناء التَّنميَّة .	
14	**دراسة صوافطة (2012) بعنوان " سياسة إسرائيل الاستيطانيَّة وأثرها على اقتصاد الأغوار الشَّماليَّة).**	هدفت الدرِّاسة إلى تسليط الضوء على السِّياسات الاستيطانية عبر مراحل الاحتلال لفلسطين .	المنهج الوصفي يصف الواقع الاستيطانيّ، والتهجير القسري ، ثم تحليل البيانات من واقع الظاهرة من خلال تحليل كافة التَّقارير والبيانات المتعلقة بالاستيطان.	**النَّتائج :** 1- تؤثر سياسة إسرائيل الاستيطانيَّة على اقتصاد الأغوار بشكل كبير. 2-البحث في مستقبل الأغوار الاقتصادي الى أين يتجه؛ للتعرف على اتجاهه في ظل استمرار إسرائيل بتوسيع حدودها الاستيطانيَّة. **التَّوصيّات:** لا بد من تفعيل عمليات الاستثمار والتَّنمية بالأغوار، ودعم صمود وثبات المنطقة .	**أوجه التَّلاقي :** -توضيح السياسة الإسرائيليَّة الاستيطانيَّة. **أوجه الاختلاف:** -التَّركيز على تنمية المصادر الطبيعية وعلاقتها بالتَّنميَّة الزِّراعيَّة.

15	**دراسة علقم (2012) بعنوان " النِّزاع على السِّيادة في فلسطين في اتفاقيّات أوسلو (المخزون المائي نموذجاً)**	1-توضح الدِّراسة تأثير النزاع على السِّيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات أوسلو على المخزون المائيِّ، وعلى سياسة إسرائيل المائيَّة في الضفة الغربيَّة. 2- التعرف على إمكانية التَّصدي لهذه السياسة من خلال هذه الاتفاقيات وتحليل الجوانب المتعلقة بالمياه.	اعتمدت الدِّراسة على المنهج التَّاريخي؛ لتتبع تطور سياسية "إسرائيل" المائيَّة في منطقة الدِّراسة. -تحليل آثار أوسلو. -مقابلة مع خبراء ومسؤولين ومستشارين في المياه.	**النتائج :** 1-تحليل الجوانب المتعلقة بموضوع المياه في اتفاقيات أوسلو، إن هذه الاتفاقيَّات لم تمنح الفلسطينيين قدرًا كبيرًا من التفاؤل حول الماء. 2- إن الماء حقٌ إنسانيٌّ، وأن الشعب الفلسطيني يمللك الحق الدائم في السِّيادة على أرضه مع ملاحظة أن الاحتلال الإسرائيلي هو السببُ الرئيس في حرمان الفلسطينيين من التمتع بهذه الحقوق. 2-معاناة الفلسطينيين لا يمكن أن تنتهي قبل حصولهم على سيادتهم وممارستها على مواردهم الطبيعية. **التَّوصيات:** -قبول دولة فلسطين كدولة عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة وإن كانت غير كاملة العضوية. 2-وضع حد لمعاناتهم.	**أوجه التَّلاقي :** -الحديث عن أهمية العامل المائيِّ ومعاناة الفلسطينيين. - بنود اتفاقية أُوسلو بخصوص المحزون المائيِّ والسِّياسات الإسرائيليِّة لمصادرة النَّخيل. **أوجه الاختلاف :** -لم تركز على أهمية الجانب الزِّراعي وعلاقته بالجانب المائي في ظل التَّوسع الزِّراعي.

16	**دراسة معاً (2012). بعنوان "الأغوار الفلسطينيَّة هل ستصبح كنزاً مفقوداً وحلماً مستحيلاً؟**	1-هدفت الدِّراسة إلى تشخيص واقع بيئة الأغوار ذات المكانة الحيويَّة لحاضر الشَّعب الفلسطينيِّ ومستقبله. 2- توضيح سياسات الاحتلال بحق أبناء المنطقة من خلال توضيح الانتهاكات والممارسات ضد كافة المصادر الطبيعيَّة من مياه وأرض.	من خلال مشاهدات ونماذج حيَّة ، وزيارات ميدانيَّة ، ومقابلات مع خبراء.	**النتائج :** 1-يوجد قيود صارمة نحو المياه منذ عام (1967). 2-وضحت بنود وقيود البناء التي جاءت نتيجة اتفاقية أوسلو الذي اعتبر أن (95) % من أراضي الأغوار، هي (ج). -أشار إلى قيود الحركة والتَّنقل. **توصيات:** 1-السَّعي نحو الحصول على الحق الفلسطيني، وفضح الانتهاكات الإسرائيليَّة. 2-ضرورة تكريس الجهود الدّولية من خلال توضيح الحق الفلسطينيِّ المشروع.	**أوجه التلاقي:-** الحديث عن منطقة الأغوار والقيود الصارمة على المياه . **أوجه الاختلاف :** 1-لم تركز على الجانب التَّموي لزراعة النَّخيل في المنطقة . 2-لم تركز على التَّوسع الزِّراعي في ظل السَّيطرة الإسرائيليَّة.
17	**دراسة زايد (2010)، بعنوان (تأثير الخطة الوطنيَّة 2010 -2012 على تنميَّة القطاع الزراعيِّ في توفير الخدمات المساندة)**	**الهدف العام** تحديد مدى تأثير الخُطة الوطنيَّة (2010-2012) على القطاع الزِّراعيّ في توفير الخدمات المساندة. - معرفة العوائق التي تواجه القطاع الخاص .	المنهج الوصفيّ التَّحليليّ الذي اعتمد على مراجعة الأدبيات والمقابلات. **العينة:** المزارعون، وعدد من الفاعلين في قطاع	**النَّتائج:** 1-إن أولويَّات قطاع الزراعة عكس بشكل مباشر كبير الأهداف الوطنيَّة، وكذلك الخطة التشغيليَّة بشكل عام . 2- وضحت الحاجة الماسة إلى مأسسة الخُطة الزراعيَّة، واستعمال البناء المؤسسيِّ للعديد من مكونات القطاع الزِّراعيّ.	**أوجه التَّلاقي :** -الحديث عن أهمية التَّخطيط في القطاع الزراعي، وأنه يعتبر ذات أولويَّة وطنية. **أوجه الاختلاف:** -لم تركز على الجوانب

			الزِّراعة، وصناع القرار في خطط التَّنميَّة.	3- تبين الحاجة الماسة إلى مأسسة الخطة الزِّراعيَّة. 4- استعمال البناء المؤسساتيِّ للعديد من مكونات القطاع الزراعي. **التَّوصيَّات:** الاهتمام بالقطاع الزَّراعي، وأن تهدف للحد من المشاكل التي تواجه تطور هذا القطاع الحيويّ وتقدمه.	المهمة في التَّنميّة، وهي: توفر المصادر الطبيعيَّة (الأرض والمياه).
18	**دراسة عفانة (2010) :- بعنوان " استراتيجيَّات التَّنميّة المستدامة للأراضي الزَّراعية في الضفة الغربيَّة: محافظة طوباس كحالة دراسيَّة.**	**الهدف الرئيسي:** تحديد المعوقات التي تعيق تنمية الأراضي الزَّراعية في محافظة طوباس. - وضع استراتيجيَّات تعنى بالحفاظ على تلك الأراضي، وتحقيق الاستخدام الأنسب والمستدام لها.	المنهج الوصفيّ التَّحليليّ. المنهجية : استخدام الاستبيان لعينة من المزارعين والعاملين في قطاع الزِّراعة. المجتمع 500 عينة عشوائيَّة.	**النَّتائج:** 1-وجود توجه نحو الاستخدام الدائم للأراضي الزراعيَّة بدل الاستخدام المؤقت، وأن هناك زيادةw بالزراعة البعليَّة أكثر من المرويَّة. أظهرت الدِّراسة وجود ضعف في مستوى الإرشاد الزَّراعي، ووعي المزارعين بتقنيات الزّراعة المستدامة. 3-إن واقع وإمكانيات التَّنميَّة الزِّراعية المستدامة في المحافظة متوسطٌ نسبيًا.	**أوجه التَّلاقي:** 1-التَّركيز على جوانب التَّنميَّة الزِّراعية المستدامة. 2-التَّركيز على الاستخدام الأمثل للأراضي الزِّراعيَّة. **أوجه الاختلاف:** لم تربط الدِّراسة العلاقة بين الأرض والموارد المائيَّة. 2- لم تتحدث عن التَّوسع

				التَّوصيَّات: المنهجية: إعداد مخطط عمرانيٍّ لاستخدامات الأراضي في المحافظة، يعمل على تنظيم عملية التَّطور العمراني للتجمعات السكانية في المحافظة، ويحقق الاستخدام الملائم والمستدام للأراضي الزِّراعيَّة. 2- ضرورة تنفيذ برامج إرشاديَّة وتدريبيَّة في مجالات الزراعة المستدامة المختلفة لتغيير الاتجاهات السَّلبيَّة، وتعديل الاتجاهات المحايدة نحو تقنيات الزِّراعة المستدامة، بالإضافة إلى تنظيم حملات إعلاميَّة مكثفة؛ لتوعية المزارعين بهذه التَّقنيّات.	الزِّراعيِّ، وكيفية تنميته والتَّخطيط له.
19	**دراسة رضوان.(2010):- بعنوان (الأهميَّة الاقتصاديَّة للقطاع الزِّراعي الفلسطينيّ).**	هدفت هذه الدِّراسة إلى التَّعرف على طبيعة العلاقة بين القطاع الزِّراعي والاقتصاد الفلسطينيّ. 2-التَّعرف على خطط التَّنميَّة والسِّياسات اللازمة لتَّطوير القطاع الزِّراعي الفلسطينيّ.	المنهج الوصفيّ التَّحليليّ.	**النَّتائج:** 1-ضرورة إعادة النَّظر في السِّياسات الوطنيَّة والكليَّة؛ بما يعكس الواقع والحاجات والأولويَّات الفلسطينيَّة خاصة إن العديد من الدُّول والمؤسسات المانحة والصناديق، وعلى رأسها: البنك الدّولي.	**أوجه التَّلاقي :** 1-التَّركيز على العامل التَّنمويّ والاقتصاديِّ. للقطاع الزِّراعيّ. 2-التَّركيز على السِّياسات والخطط التَّنمويَّة في قطاع

				بدأت تعيد الاعتبار للزراعة؛ إذ أصبحت تتصدر أولويّاتها. **التَّوصيات :** 1-ضرورة تحديث وتطوير السِّياسة الزراعيَّة الفلسطينيَّة والبرنامج التَّنفيذي واعتمادها كإطار ومرجعيَّة إلزاميَّة، وبشكل خاص في ضوء الارتفاع الكبير في الأسعار المجاورة، أو في الدّول المجاورة أو في الدُّول الزراعيَّة المنافسة على المستوى العالميِّ.	الزِّراعة . **أوجه الاختلاف :** 1-لا يوجد علاقة بين الزراعة والموارد المائيِّة. 2- لم يتحدث عن آليات التَّوسع الزراعيِّ . 3-لم يتحدث عن قطاع تنمويٍّ معين، مثل النَّخيل
20	**دراسة السَّالم .(2008) :-** **بعنوان "واقع وإمكانيات التَّنمية الزِّراعية المستدامة للمجتمعات المحلية في محافظة طوباس.**	التَّعرف على واقع وإمكانيَّات التَّنميَّة المستدامة للتَّجمعات السُّكانيَّة في منطقة طوباس (طوباس، وطمون، وتياسير، وعقابا، والفارعة).	المنهجية :- المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي	**النَّتائج :** 1-توجه المجتمع المحلي نحو التَّوسع العمرانيِّ في الأراضيِّ الزِّراعيَّة، الأمر الذي يهدد مستقبل قطاع الزراعة كمورد اقتصاديٍّ هام ورئيسيٍّ في المنطقة. المنهجية: عدالة في توزيع الخدمات العامة في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تميز بعض التَّجمعات السُّكانية عن بعضها في محافظة طوباس. **التوصيات :** ضرورة توزيع الخدمات	**أوجه التَّلاقي :** 1-الحديث عن إمكانيات التَّنميَّة الزِّراعيَّة واستدامتها 2- حدد بعض المعيقات التي تواجه الزراعة مثل التوسع العمراني وتأثيره **أوجه الاختلاف:** 1-لم يتحدث عن تنمية المصادر المائيَّة وعلاقتها

				العامة بشكل عادل في التَّجمعات السُّكانيَّة في محافظة طوباس، وخاصة الخدمات التَّعليميَّة والصِّحيَّة والثَّقافيَّة والتَّرفيهيَّة، كما أوصت الدِّراسة العمل على بناء مستشفى في المنطقة؛ بهدف تقديم الخدمات الطِّبيَّة.	بالتَّنميَّة الزِّراعيَّة. 2-علاقة التَّوسع في الزِّراعة، وأهمية التِّخطيط لذلك .
21	**دراسة سلامة (2008):- بعنوان " السِّياسة المائيَّة الإسرائيليَّة وأثرها في الضفة الغربية دراسة في الجغرافيا السياسيَّة.**	1-كشفت مخططات إسرائيل السِّيطرة على موارد مياه المنطقة، ومحاولة إيجاد استراتيجيَّة فاعلة لمواجهة هذه المخططات. 2- التَّعرف على معطيات الواقع والأسس التاريخيَّة للصراع المائيِّ في فلسطين؛ بهدف ربط الزِّيادة السُّكانية مع المتطلبات المائيَّة وأثر ذلك على الاستقرار المستقبليِّ في منطقة الدِّراسة. 3- كشفت مخططات إسرائيل السَّيطرة على الموارد المائيَّة، وأبرزت دور الاستيطان ووضحت دوره في السَّيطرة على الموارد	**منهجية الدِّراسة:** استخدم المنهج التَّاريخي بهدف معرفة الجذور التَّاريخيَّة للمشكلة المائية واستخدم المنهج الوصفيّ في دراسة البيانات الرَّقميَّة تحليلاً وتفسيراً.	**النَّتائج:** 1-محدوديَّة وشح الموارد المائيَّة وظروف الجفاف السَّائدة في ظل تسخير إسرائيل للموارد لمتاحة لصالح مشاريعها الاستيطانيَّة والتَّمويَّة. 2- بينت أن سياسة إسرائيل المائيَّة في الضفة الغربية أعاقت النُّمو الاقتصادي والحقت أضرارًا كثيرة على الأوضاع الاقتصاديِّة . **التوصيات:-** -من واجب الفلسطينيين العمل على وضع إستراتيجية فاعلة لمواجهة التحديات المائية على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الإقليمي والدولي بضرورة ايجاد	**أوجه التلَّاقي:** 1-الحديث عن الممارسات الإسرائيليَّة بخصوص الموارد المائية والسَّيطرة عليها. 2-ربط علاقة التَّنميَّة الزِّراعيَّة مع توفير المصادر المائيَّة . **أوجه الاختلاف:** 1-لم يتحدث عن القطاع الزِّراعي وأثره في نقص المياه. 2-لم يضع السِّياسات التي تحد من مصادرة المياه

		الطبيعيَّة (الأرض والمياه).		إستراتيجية عربية موحدة ومتكاملة لاستغلال موارد المياه واسترداد الحقوق المائية، وأيضاَ إلزام إسرائيل بالقانون الدولي بخصوص المياه.	وكيفية تنمية المصادر المائيَّة الحاليَّة.
22	**دراسة منظمة العفو الدولية(2009) بعنوان :- "تعكير صفوة المياه " حرمان الفلسطينيين من الحق في الحصول على المياه.**	1-إلقاء الضُّوء على سيطرة إسرائيل على الموارد المائيَّة واستغلالها وحرمان الفلسطينيين الحصول على المياه. 2- توضيح أزمة المياه في المناطق الضعيفة المهمشة، مثل: الأغوار وخاصة التَّجمعات البدويَّة ومعاناتهم بالحصول على المياه بالصَّهاريج المائيَّة ومصادرتها.	استخدام القوانين والمواثيق الدّوليَّة.	**النَّتائج:** 1-أدت صورة إسرائيل إلى الإقلال بصورة كبيرة من موارد المياه الجوفية، ويتمثل ذلك في انتهاكات لالتزامات إسرائيل بوجوب القانون الدّوليِّ. 2-أدت العوامل العسكرية إلى خلق حواجز جوهريِّة تحول دون توفر سبل الحصول على المياه بالنسبة للسُّكان الفلسطينيين. **التَّوصيَّات:** اتخاذ إجراءات إلى زيادة الموارد المائيَّة. 2-اتخاذ إجراءات محددة وفوريَّة لوضع آليات تنظيميَّة تكفل وضع حد لأنشطة الباعة الجوالين غير الرخيصين الذين يبيعوا المياه من آبار زراعيَّة خاصة . 3-ضمان وفاء إسرائيل باعتبارها دولةّ	**أوجه التَّلاقي:** 1-التَّركيز على سيطرة إسرائيل على الموارد المائيَّة.

				احتلال بالتزاماتها في توفير الخدمات الإسرائيليَّة.	
23	**Al-Nazer.(2009) :"- From Water Scarcity to Sustainable Water use in the west"** **" ندرة استدامة استخدام المياه في الضفة الغربيَّة.**	**الهدف العام :** -تحديد إطار للإدارة مستدامة للموارد المائيَّة في الضفة الغربية. ويستند النهج في هذه الأطروحة على التَّطبيق التفكير العلمي في إدارة المياه. الأهداف الفرعيَّة: 1- إعداد جرد استخدام المياه الحالي في الضفة الغربيَّة؛ عن طريق تحديد بصمة المياه. 2-تقييم الخيارات لإدارة المياه، ومناسبة الظروف الاجتماعيَّة والثقافيَّة والدينيَّة والاقتصاديَّة الفلسطينيَّة، الآن وفي المستقبل القريب من أجل الوصول إلى استدامة المياه بحلول عام 2025.	المنهج الوصفي من خلال دراسة حالة الوضع المائيِّ. العينة كانت عشوائية	**النَّتائج:** 1-تبين ان إعادة ندرة المياه سوف تحفز الناس على الاستثمار في هذه التَّحسينات. 2-يمكن للمجتمع توفير البنية التحتية مع انخفاض في اسعار المياه الحالي في القطاع الزراعي. 3-تعتبر المياه الزراعية غير الجذابة من الناحية المائية **التَّوصيَّات:** اتخاذ إجراءات وتدابير تساهم في استخدامات واستدامة المياه من خلال التفكير بمشاريع متعددة، مثل: الحصاد المائي، ومعالجة المياه العادمة. 2-بناء نظام تسعير المياه معقولة التي تضمن التكلفة فإن الانتعاش في القطاع الزراعي سيحفز المزارعين على استخدام المياه المستعملة المعالجة الري.	**أوجه التَّلاقي:** 1-الحديث عن نقص المياه واستنزافها. 2-الحديث عن أهمية التَّخطيط المتكامل . **أوجه الاختلاف :** 1-لم تركز على العلاقة التَّنمويَّة بين الزِّراعة وتوفر المصادر . 2-لم تركز على التَّوسع الزِّراعي غير المدروس وأثره على تنميَّة الموارد المائيَّة.

.24	**Daiq, I. (2007):-** **" DATE PALM ECONOMIES AND CULTIVATION CIRCUMSTANCES IN PALESTINE** **وهي بعنوان "واقع اقتصاديَّات زراعة النخيل في فلسطين".**	-التَّعرف على واقع زراعة النَّخيل في فلسطين، والصِّناعات المرتبطة بها، من حيث تطوير نوعية البذور، وتسويق المنتجات.	المنهج الوصفيّ، التعرف على واقع قطاع النَّخيل في منطقة أريحا من خلال ورقة بحثية.	**النتائج:** 1-تبين الدِّراسة أن زراعة النخيل تعد دراسة ذات جدوى اقتصاديَّة مرتفعة، ولها تأثيرات إيجابيَّة على المزارع الفلسطينيِّ. 2-وتبين الدِّراسة أن هناك موقعين في فلسطين يشكلان أكثر المواقع جاذبية لزراعة النخيل، وهي تتمثل في منطقة الأغوار وأريحا وقطاع غزة. 3-بينت الدِّراسة المواصفات المتميَّزة التي يتمتع بها صنف المجهول الفلسطينيُّ الذي يتناسب مع البيئة والمناخ في فلسطين. **التَّوصيَّات:** -ضرورة تنميَّة المزارع الفلسطيني، إذ يتم توعيتُه بالاهتمام بمعايير الجودة، وضرورة الالتزام بهذه المعايير؛ من أجل التَّمييز في زراعة النَّخيل في فلسطين.	**أوجه التَّلاقي:** 1-التَّركيز على قطاع النَّخيل في فلسطين. 2-الحديث عن أهمية القطاع التَّنموي . **أوجه الاختلاف:** -لم يتحدث عن أهميَّة العامل المائيِّ وتوفره . 2- لم يتحدث عن التَّوسع في الزِّراعة، ومدى استهلاكها للمياه في المنطقة في ظل نقص الموارد المائيَّة.

1.2.2 التَّعقيب على الدِّراسات السَّابقة:

تتمثل نقطة البدء في معظم البحوث في الدِّراسة التَّحليليَّة الناقدة الواعية للدِّراسات والبحوث السَّابقة، فمن خلال هذه الدِّراسات يستطيع الباحث أن يعيدَ اختبار بعض النَّتائج التي توصل إليها الباحثون في مجالات قديمة أو حديثة، أو يدخل متغيرات جديدة لها قيمتها العلمية، ويمكن القول هنا: إن الرَّجوع إلى الدِّراسات السَّابقة يعد مرحلة رئيسة في البحوث العلمية، إذ تمكن الباحث من التَّعرف إلى النَّتائج التي تم التَّوصل إليها من قبل الباحثين السَّابقين الذين تناولوا موضوعات مشابهة، وذات صلة بموضوع دراسته، وإن الرُّجوع إلى مثل هذه الدِّراسات يبعث مزيدًا من الاستبصار بموضوع الدِّراسة.

ومن الدِّراسات التي تناولت ربط القطاع الزِّراعي بالاقتصاد الفلسطيني من حيث دور السِّياسات الزِّراعيَّة، والإنتاجيَّة الزِّراعيَّة، والخدمات التَّسويقيَّة وربطها بالتَّنميَّة الزِّراعيَّة، مثل رضوان (2010)، ودراسة صوافطة (2012) التي اهتمت بمنطقة أريحا والأغوار الفلسطينيَّة من حيث دراسة البنيَّة الجيولوجيَّة لها، والموارد الاقتصاديَّة الطَّبيعيَّة، ومن الدِّراسات –أيضا– ما أشار إلى أهميَّة تحقيق التَّنميَّة في منقطة أريحا من خلال ربطها بمفاهيم، مثل: الأمن الغذائي، والتَّنميَّة الزِّراعيَّة المستدامة في فلسطين، مثل: دراسة صالح (2012) ، ودراسة عفانة (2010)، والسالم (2008) ، ودراسة زايد (2010)، ودراسة (FAO.2016)

ومن الدِّراسات التي تناولت مشكلات الزِّراعة في منقطة أريحا والأغوار وخصوصا تلك التي تتعلق بالمياه وترشيد استهلاكها: دراسة الكتري (2014) التي اهتمت بمشاكل الأغوار ومنطقة أريحا المائيّة ومصادر المياه في هذه المنطقة، والمشاريع المنفذة فيها، مثل: المشروع العربي ودراسة (حنيطي 2015) ونحاس(2012) وضحت المعيقات الزِّراعية من خلال توضيح السِّياسات الإسرائيليَّة في المنطقة وسيطرتها على الموارد الطَّبيعيَّة .

ومن الدِّراسات التي تناولت قضية المياه في منطقة الأغوار الفلسطينيَّة وتحديدا مدينة أريحا؛ كونها المدينة الوحيدة في منطقة الأغوار، ودور السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة في تطوير البنيَّة التحتيَّة الخاصة

بها، وخصوصا القطاع الزِّراعي والتَّنميَّة الزِّراعيَّة، مثل: دراسة الفارو وآخرون (Alfaro، P.، Liesch، T.، Goldscheider &، 2017) N.)، ودراسة نحاس (2012)، ودراسة صوافطة (2012)، ودراسة سلامة (2008) ،ودراسة منظمة العفو الدولية(2009) التي ركزت على ممارسات الاحتلال الإسرائيليِّ في منطقة الأغوار، وبينت بأنها تسعى إلى محو الوجود الفلسطيني في منقطة الأغوار من خلال السَّيطرة على موارد المياه فيها، بالإضافة إلى دراسة علقم (2012) التي تناولت أزمة السِّيادة الفلسطينيَّة على المياه الجوفية في منقطة الأغوار وأريحا، بالإضافة إلى دراسة كايد(2012) التي وضحت النِّظام البيئيّ والنِّظام المائيّ في الوطن العربي، من خلال توضيح دور الإدارة المتكاملة في الرَّي، وما هي الطُّرق غير التَّقليديَّة التي تعزز من توفير مياه نظيفة للشربـــ وتوفير بدائل للزراعة، إلا إنَّ هذه الدِّراسات لم تتطرقْ إلى الإدارة التَّكامليَّة للمياه من خلال ربط واقع التَّخطيط لتطوير مصادر المياه وتنميتها وعلاقتها بالزِّراعة، وكيفية ربطها بالتَّنميَّة الزِّراعيَّة، وخاصة في مراحل التَّوسع الزِّراعي، والضَّخ الزَّائد للمياه الجوفية دون النَّظرة المستقبليَّة لاستدامة المشاريع، وأيضاً دراسات أخرى تحدثت عن الجانب المائي وأهمية تنمية المصادر الجوفيَّة، مثل:(AL–nazar2009)، ومن الدِّراسات التي تحدثت بشكل كبير عن علاقة التَّنميَّة المستدامة والتَّنميَّة الزِّراعيَّة بالمياه (Alfaro et al 2015)، (Kotir rt al 2017)، (Altahat.2015)، وصالح(2012) ، وزايد (2010)، ورضوان (2010)، وسالم (2008) .

ومن الدِّراسات التي تطرقت بشكل مباشر لزِّراعة النَّخيّل، مثل: دراسة أريس وآخرون (Arias &et al، 2016) لمنظمة (FAO) التي ركزت على التَّوسع في هذه الزراعة في منطقة أريحا، ودراسة ادعيق (2007) التي شرحت واقع النخيل وأهميته الاقتصاديَّة، ودراسة بربندي (2014) ، ودراسة إبراهيم (2013)، ودراسة رضوان (2017) ، تناولت كثيرًا من القضايَّا الأيكولوجيَّة والعوامل البيئيَّة التي تخص شجر النَّخيّل، والتَّاريخ لشجر النَّخيَّل في الوطن العربي، وتأثير العوامل البيئيَّة على شجرة النَّخيّل مع تحديد الآفات والأمراض التي تواجه شجر التَّمر ، وأيضا دراسة رضوان (2017) التي ركزت على المزارعين والآفات الزِّراعيَّة ، هذه كلها دراسات تحدثت عن زراعة النَّخيّل من النَّواحي العلميَّة والعوامل والظروف البيئيَّة التي تتعرض لها، وما هي الأمراض التي تعاني وكيفية علاجها،

لكنها لم تتطرق لموضوع التَّوسع الزِّراعيّ في ظل نقص محدوديَّة الموارد الطَّبيعيَّة، مثل: المياه، وفي ظل عدم وجود سياسات ومنهجيَّة لإدارة هذا القطاع بما يضمن الدَّيمومة والاستدامة على المدى المستقبليِّ، إلا دراسة ادعيق (2007) التي تطرقت على أهمية قطاع النَّخيل، ودوره في التَّنميَّة الاقتصاديَّة في فلسطين وضرورة الحفاظ واستدامة هذا القطاع.

2.2.2 الاستفادة من الدِّراسات السَّابقة :

لقد استفاد الباحث من الدِّراسات السَّابقة في بناء مفاهيم الدِّراسة وإطارها النظريِّ، مثل: تحديد مفهوم التَّنميَّة الزِّراعيَّة، والسِّياسات الزِّراعيَّة، والمشكلات التي تواجه القطاعات الزِّراعيَّة، كما استفاد الباحث من الدِّراسات السَّابقة في توضيح العلاقة بين التَّنميَّة في القطاع الزِّراعي والاقتصاد الوطنيِّ، كما استفاد الباحث من الدِّراسات السَّابقة في توضيح العلاقة بين التَّنميَّة في القطاع الزِّراعيّ والموارد الطبيعيَّة الخاصة بالأراضي، واستخداماتها، والمياه، وركز أن المياه وتوفرها لها علاقةٌ وطيدة وقويَّة بتحقيق التَّنميَّة الزِّراعيَّة، وخاصة في منطقة الدِّراسة التي تعاني من جفاف وشح بمواردها ، بالإضافة إلى الاستفادة في توضيح الآثار المباشرة لسيطرة الاحتلال على الموارد المائيّة لمنطقة أريحا والأغوار، وعلاقتها بانخفاض الاحتياطيِّ المائيِّ للمنطقة على حساب الوجود الفلسطينيِّ فيها، كما استفاد الباحث من الدِّراسات السَّابقة في التَّعرف على واقع زراعة النَّخيّل في منقطة أريحا والأغوار الفلسطينيَّة، من حيث: حجم المساحة المزروعة، والتَّكاليف الخاصة بالزِّراعة والمياه، والمشكلات العامة التي تواجه المزارع الفلسطينيُّ في منقطة أريحا، وفيما يتعلق بهذه الزِّراعة مثل المياه، والعمالة المدربة، ومكافحة الآفات الزِّراعيَّة، والتَّسويق الزراعي والعائد الاقتصاديّ، ودور السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، ومنظمات المجتمع المدنيّ.

كما استفاد الباحث من الدِّراسات السَّابقة في بناء أدوات الدِّراسة، من حيث: بناء فقرات الاستبانة التي تقيس آراء المبحوثين فيما يتعلق بالتَّوسع في زراعة النَّخيّل ضمن المصادر الطبيعيَّة في منقطة أريحا، وتوضيح أسئلة المقابلات التي أجريت مع القائمين على هذه الزِّراعة في المنطقة.

وقد تشابهت الدِّراسة الحالية مع الدِّراسات السَّابقة؛ كونها تتناول مواضيع تتعلق بالتَّنميَّة الزِّراعيَّة وزارعة النَّخيّل بشكل خاص، ووضحت أيضاَ الوضع المائي في المنطقة، وتأثير السِّياسات الإسرائيليَّة وسيطرتها على الموارد الطبيعيَّة وخاصة ً الموارد المائيَّة، إلا إنها اختلفت عن الدِّراسات السَّابقة أنها لم تركز على التَّوسع في زراعة النَّخيّل في منقطة أريحا، وعلاقته بالتَّخطيط الاستراتيجيّ للتنمية، ولم توضح دور المؤسسات، والحكومة في الحماية، والحفاظ على زراعة مستدامة في المنطقة، بل حددت علاقتها بالتَّنميَّة الزِّراعيَّة بشكل عام دون ربط كافة المحددات الأرض والمياه مع بعضها، وإنها مكملة ومحققة للتَّنميّة الزِّراعيّة؛ فهي دراسةٌ تلقي نظرة مستقبليَّة للتخطيط الاستراتيجي للقطاع الزِّراعي التَّنمويّ، خاصةً في منطقة أريحا من خلال معرفة أهم المشكلات والتَّحديّات التي تواجه عملية التَّوسع في قطاع النَّخيل وربطها بالمحددات الأساسية، وهي: المياه والأرض وعلاقتهما بالتّنميَّة، ودورها بتطوير القطاع الاقتصادي من خلال منهجيَّة مستقبليَّة واضحة يستند عليها أصحابُ القرار، والمستثمرون، والمؤسسات، وبما لها من سياسة تعزيز الصُّمود على هذه الأرض .

والدِّراسة البحثية توحي بأنه يتم استخدامُ الموارد الطَّبيعيّة بطريقة عقلانيَّة، حيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها في الطَّبيعة، ولا سيما حالة الموارد المتجددة، أما في حالة الموارد غير المتجددة، فإنه يجب التَّرشيد في استخدامها، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد لتستخدم رديفاً لها بهدف الإبقاء عليها أطول مدة زمنية ممكنة؛ لأن الموارد الطبيعيَّة ليست فقط من حق الأجيال الحاضرة بل أيضا حق الأجيال القادمة.

الفصل الثَّالث

3. منهجيَّة الدِّراسة وإجراءاتها:

1.3 المنهج العلميُّ المستخدم :

تم استخدام المنهجُ الوصفيُّ منهجًا للدِّراسة؛ من خلال توضيح دراسة الاتجاهات، التي وصفت ظاهرة التَّوسع في زراعة النَّخيل في منطقة أريحا ضمن المصادر الطَّبيعيَّة، التي من خلالها سيتم التعبيرُ عنها كميًّا وكيفيًّا، ومتابعة دراستها على مدى فترة زمنيَّة قادمة من خلال توضيح معرفة تطور ظاهرة التَّوسع؛ من أجل التَّنبؤ في المستقبل بما يمكن أن يحدث لها في المستقبل ضمن المصادر الطبيعيَّة المتوفرة ، حيث يؤدي ذلك إلى الوصول إلى فهم علاقات هذه الظَّاهرة، إضافة للوصول إلى استنتاجات تساعدنا في تفسير الظَّاهرة المدروسة.

ويعتبر هذا المنهج المناسب والأفضل، الذي يحتوي على وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها، والآراء التي تطرح حولها والعمليَّات التي تتضمنها؛ عن طريق جمع بيانات ومعلومات عن المشكلة، وتصنيفها، وتحليلها من خلال آراء مختلفة من عدة جهات، وأطراف مختلفة ذات اهتمامٍ وعلاقة في منطقة الدِّراسة، وذلك من خلال أدوات بحثيَّة، وهي:

(المقابلات، والملاحظة والمشاهدة، واستبيان نهائي للعينة، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية)، وعليه في هذا البحث سيتم تطبيقُ هذه المنهجيَّة وتباع الخُطة الآتية كما يلي:

1. معرفة الإطار المعلوماتيّ للدّراسة من خلال جمع البيانات، والمعلومات، والمصادر والدِّارسات السَّابقة المتعلقة بالنَّخيّل؛ من خلال تحليل واقع زراعة النَّخيّل في منطقة أريحا وأغوارها، ومعرفة هذا القطاع بشكل تفصيليٍّ من خلال معرفة المشاكل والمعوقات التي تواجه هذا القطاع، ومعرفة التَّوجه التَّمويّ وعليه سيتم زيارة المواقع، وزيارة أصحاب العلاقة من كافة القطاعات سواء القطاع الحكومي أو القطاع الخاص المتمثل بشركات التُّمور، وقطاع المزارعين، وقطاع المؤسسات الفاعلة والعاملة في منطقة أغوار أريحا، من خلال جمع معلومات فيما يتعلق بالدِّراسة البحثيَّة، والتَّأكيد على أهمية هذا الموضوع على الصَّعيد المحليِّ، والتَّخطيط المستقبليّ لقطاع النَّخيل، والتَّعرف على كافةِ تفاصيّل الدِّراسةِ ومحاورها، وكيفيّة متابعتها وتنفيذها في المستقبل.
2. إجراء مقابلات مع خبراء في قطاع المياه والزراعة (مزارعين عدد8، شركات تمور7 ، مؤسسات 5، شخصيَّات أكاديميَّة عدد 3)، النَّخيَّل تم جمع بيانات أولية لمعرفة النَّتائج المبدئيَّة للدِّراسة، والمساهمة بالرأيِّ والتَّحليّل لمشكلة البحث، ووضع مجموعة تساؤلات واستفسارات، تتضمن أبعاد المشكلة وحلها، وعلى ضوء إجاباتهم سيتم تدعيمها بالدَّراسة، ومن خلال ذلك سنقوم بإعداد استبيان مبدئي للعينة التي سيتم الدِّراسة عليها.
3. تجهيز الاستبيان المتعلق بالدِّارسة، ويحتوي على أربعة محاور؛ كمتغيرات مستقلة مرتبطة بالمتغير التَّابع للبحث.
4. توزيع الاستبيانات على الفئة المستهدفة في الدِّراسة من خلال تطبيقها على كل العينات التي لها علاقة بالدِّراسة.
5. استخدام تقنيّة نظم المعلومات الجغرافيّة، وإعداد صور جويَّة، ومسح للأراضي الزِّراعيّة المستخدمة ومصادر المياه في المنطقة من خلال استخدام نظم المعلومات الجغرافيَّة. (GIS).

2.3 مجتمع الدِّراسة:

يتكون مجتمع الدِّراسة من جميع الأفراد من مزارعي التُّمور، وشركات التُّمور، والمؤسسات العاملة في أريحا والأغوار، والبالغ عددهم (400) شخص حسب إحصائيَّة وزارة الزِّراعة لعام (2017) ، بالنسبة لمجتمع الدِّراسة تم اختيار عينة عشوائيَّة طبقيّة من خلال التَّركيز على (3) شرائح في الدِّراسة ضمن عينة واحدة، وجميع هذه الفئات لها علاقة بقطاع النَّخيِّل من (مزارعين ، وشركات تمور ومستثمرين ، ومؤسسات عاملة في القطاع الزِّراعي من مؤسسات حكوميّة ومؤسسات غير حكوميّة) ، وسيتم توضيحها في التَّحليل الإحصائيِّ بجدول رقم (3.3)

3.3 عينة الدِّراسة:

قام الباحث بتوزيع خمس وسبعين استبانةً على مزارعي التُّمور، وشركات التُّمور، ومؤسسات عاملة في القطاع المائي والزراعي في منطقة أريحا والأغوار بالإضافة إلى المؤسسات الحكوميَّة والمؤسسات غير الرِّبحية، وقد تم استرجاع خمس استبانات، واعتماد سبعين استبانة بنسبة استرداد بلغت (93.3%)، وهي التي شكلت العينة النِّهائيَّة، وهي عينة طبقيَّة عشوائيّة، والجدول (1.3) يبين توزيع عينة الدِّراسة تبعاً للمتغيرات المستقلة :

الجدول (1.3) توزيع عينة الدِّراسة حسب متغير العمر:

المتغير	التَّصنيف	التّكرار	النسبة المئويَّة %
العمر	أقل من 30 سنة	2	2.9
	من30 وأقل من 40 سنة	27	38.6
	من 40 وأقل من 50 سنة	29	41.4
	أكبر من 50 سنة	12	17.1
	المجموع	70	100.0

يبين الجدول (1.3) أن أعلى نسبة من المستجيبين من المبحوثين كانت من مستوى **أعمار** (من 40 وأقل من 50 سنة) بنسبة مئويَّة بلغت (41.4)، ثم من مستوى أعمار (من30 وأقل من 40 سنة) بنسبة مئويَّة بلغت (38.6)، وأدناها من مستوى أعمار(أقل من 30 سنة) .

جدول رقم (2.3) : توزيع عينة الدِّراسة حسب متغير المستوى التَّعليميّ:

المتغير	التَّصنيف	التّكرار	النسبة المئويَّة %
المستوى التَّعليميّ	ثانويّة عامة فأقل	30	42.9
	بكالوريوس	33	47.1
	أكثر	7	10.0
	المجموع	70	100.0

يبين الجدول (2.3) ان أعلى نسبة من المستجيبين من المبحوثين كانت من مستوى علمي (بكالوريوس) بنسبة مئويَّة بلغت (47.1)، ثم من **(ثانوية عامة فأقل)** بنسبة مئويَّة بلغت (42.9) يليها (10.0) من حملة (أكثر).

جدول رقم (3.3) : توزيع عينة الدِّراسة حسب متغير نوع العمل:

المتغير	التَّصنيف	التّكرار	النسبة المئويَّة %
نوع العمل	مزارع	40	57.1
	قطاع حكوميّ	12	17.1
	مؤسسات غير حكوميّة	8	11.4
	عمل خاص	10	14.3
	المجموع	70	100.0

يبين جدول (3.3) أن أعلى نسبة من المستجيبين من المبحوثين كانت من مستوى عمل (مزارع) بنسبة مئويّة بلغت (51.1)، ثم من (قطاع حكومي) بنسبة مئويَّة بلغت (11.4) يليها (11.4) من مستوى (عمل خاص) بنسبة (14.3)، وأخيراً من مستوى (عاملي مؤسسات حكومية) بنسبة(11.4).

جدول (4.3) : توزيع عينة الدِّراسة حسب متغير سنوات الخبرة:

المتغير	التّصنيف	التّكرار	النسبة المئوية %
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	4	5.7
	من 5-10 سنوات	34	48.6
	أكثر من 10 سنوات	32	45.7
	المجموع	70	100.0

يبين جدول (4.3) أن أعلى نسبة من المستجيبين من المبحوثين كانت من مستوى خبرة (من 5-10 سنوات) بنسبة مئويَّة بلغت (48.6)، ثم (أكثر من 10 سنوات) بنسبة مئويّة بلغت (45.7) يليها، وأدناها (5.7) من خبرة (أقل من 5 سنوات).

جدول (5.3) : توزيع عينة الدِّراسة حسب متغير المساحة المزروعة بالدُّونمات (بالنسبة للمزارعين):

المتغير	التّصنيف	التّكرار	النسبة المئويَّة %
المساحة	أقل من 5 دونمات	7	10.0
	من 5-10 دونمات	17	24.3
	من 11- 20 دونم	10	14.3
	أكثر من 20 دونم	16	22.9
	بدون مساحة (غير المزارعين)	20	28.6
	المجموع	70	100.0

يبين جدول (5.3) أن أعلى نسبة من المستجيبين من المبحوثين كانت من مستوى مساحة مزروعة بالنَّخيل (من 5–10 دونمات) بنسبة مئويَّة بلغت (24.3)، ثم (أكثر من 20 دونما) بنسبة مئويَّة بلغت (22.9)، وأدناها (10.0) من مساحة مزروعة (أقل من 5 دونمات) .

جدول (6.3) : توزيع عينة الدِّراسة حسب متغير تسويق الإنتاج (بالنسبة للمزارعين):

المتغير	التَّصنيف	التّكرار	النسبة المئويَّة %
تسويق الإنتاج	محلي	38	54.3
	دولي	9	12.9
	محلي ودولي معاً	3	4.3
	بدون مساحة (غير المزارعين)	20	28.6
	المجموع	70	100.0

يبين جدول (6.3) أن أعلى نسبة من المستجيبين من المبحوثين كانت من مستوى تسويق منتجات النخيل (المحلي) بنسبة مئوية بلغت (54.3) ثم (دولي) بنسبة مئوية بلغت (12.9) ووأدناها (4.3) لتسويق (محلي ودولي معاً).

جدول (7.3) : توزيع عينة الدِّراسة حسب متغير كمية الإنتاج (بالنسبة للمزارعين):

المتغير	التَّصنيف	التّكرار	النسبة المئويَّة %
تسويق الإنتاج	10 طن فأقل	25	64.3
	أكثر من 10 وأقل من 100طن	14	20.0
	أكثر من 100 طن	11	15.7
	بدون مساحة (غير المزارعين)	20	28.6
	المجموع	70	100.0

يبين الجدول (7.3) أن أعلى نسبة من المستجيبين من المبحوثين كانت من مستوى إنتاج (10 طن فأقل) بنسبة مئويَّة بلغت (64.3)، ثم (أكثر من 10 وأقل من 100طن) بنسبة مئويَّة بلغت (20.0)، وأدناها (28.6) لمستوى إنتاج (أكثر من 100 طن).

4.3 أداة الدِّراسة:

استخدم الباحث الاستبانة أداةً لدراسته على مزارعي التُّمور، وشركات التُّمور والمؤسسات العاملة في منطقة أريحا والأغوار، وتضمنت الاستبانة خمس وأربعين فقرة موزعة على أربعة مجالات، هي: المحدد المائي، ومحدد التَّوسع في الزِّراعة، وأهمية زراعة النَّخيل في التَّنميَّة الزِّراعيّة في منطقة أريحا والأغوار، والآفاق المستقبليّة للتوسع في زراعة النَّخيّل؛ كعنصر من عناصر التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار.

وقد قام الباحث بتصميمها وتطويرها؛ كأداة لجمع المعلومات، وذلك وفقاً للخطوات الآتيَّة:

1. مراجعة الأدب النَّظري المتعلق بمحددات الزِّراعة في منطقة أريحا والأغوار.
2. مراجعة الأبحاث والدِّراسات والكتب التي بحثت في زراعة النَّخيّل في فلسطين.

وقد تكونت أداة الدِّراسة من جزأين :

الجزء الأول : ويشمل المعلومات الأوليَّة عن المستجيب الذي قام بتعبئة الاستبانة.

الجزء الثَّاني: واشتمل على خمس وأبعين فقرة موزعة على أربعة مجالات ، يتم الاستجابة عن هذه الفقرات من خلال ميزان ليكرت الخماسي، يبدأ بالدَّرجة (موافق جداً) وتُعطى (5) درجات، ثم (موافق) وتعطى (4) درجات، ثم (محايد) وتعطى (3) درجات، ثم (غير موافق) وتعطى درجتين، وينتهي بـــ (غير موافق بشدة) وتعطى درجة واحدة فقط. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (8.3) : مفتاح تصحيح الفقرات لمقياس أزمة منتصف العمر:

صياغة الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدَّرجة	5	4	3	2	1

5.3صدق الأداة:

اعتمد الباحث في دراسته نوعين من أنواع الصِّدق للتأكد من صلاحية الأداة، وهما:

صدق المحكِّمين: لجأ الباحث لاستخدام صِدق المحكِّمين، وهو ما يُعرف بـــــ(الصِّدق المنطقيِّ أو الصدق الظاهريِّ)، وذلك بعرض المقياس على (6) محكمين من ذوى الاختصاص؛ وذلك بهدف التَّأكد من مناسبة المقياس لما أُعدَّ من أجله، وسلامة صياغة الفقرات، وأجماع جميع المحكمين على صلاحيِّة الفقرات مع القيام ببعض التَّعديلات اللُغويَّة وإضافة بعض الملاحظات ، وهذا يُشير إلى أن المقياس يتمتَّع بصدق منطقيٍّ مقبول.

صدق البناء: ويعبّر عنه بقدرة كل فقرة في المقياس على الإسهام في الدَّرجة الكليَّة لذلك المقياس، ويعبّر عن ذلك إحصائياً بمعامل ارتباط الفقرة بمجالها، كما قام الباحث بحساب ارتباط كل فقرة في المقياس بالمجال الذي تنتمي إليه.

ويشار في هذا المجال إلى ضرورة النَّظر إلى مستوى دلالة معامل ارتباط، للفصل بين الفقرات التِّي ستبقى في الأداة، وتلك التِّي يجب أن تحذف، واستقر مقياس الدِّراسة على جميع فقراته (باستثناء الفقرتين 41، و42 من المجال الثَّالث التي جرى تعديلهما)؛ بسب ارتباط كل فقرة بمجالها من ناحيّة، وبالدَّرجة الكُليَّة من ناحية أخرى وبشكلٍ دالٍ إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$)، (ملحق.1و2و3و4) ، والجدول (9.3) يوضِّح معاملات ارتباط الفقرات بالدَّرجة الكليَّة ومجالاتها.

جدول رقم (9.3) : مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لقياس الصِّدق الارتباطي بين مجالات الدِّراسة والدَّرجة الكُليَّة:

الرقم	المجال	الدَّرجة الكُليَّة	
		معامل الارتباط	مستوى الدِّلالة
1	المحدد المائيُّ	0.908**	0.000*
2	التَّوسع الزراعيّ في قطاع النَّخيّل.	0.913**	0.000*
3	أهمية زراعة النَّخيّل في التَّنميّة الزِّراعية في منطقة أريحا والأغوار.	0.552**	0.000*
4	الآفاق المستقبليّة للتوسع في زراعة النخيل كعنصر من عناصر التَّنميَّة الزِّراعية في منطقة أريحا والأغوار.	0.384**	0.000*

** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

* دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

تشير نتائج الجدول السَّابق إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائيَّة بين فقرات المجالات، والدَّرجة الكُليَّة لأداة الدِّراسة تراوحت ما بين (0.384**- 0.913**) للمجالات الأربعة.

وتشير نتائج الجداول في ملحق رقم (1و2و3و4) إلى أن جميع الفقرات ترتبط ارتباطاً موجباً مع الدَّرجات الكُليَّة للمجالات التي تنتمي إليها، حيث كانت جميع معاملات الارتباط (باستثناء الفقرتين 41، و42 من المجال الثَّالث التي جرى تعديلهما) دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، إذ تشير هذه النَّتائج إلى توفر الاتساق الدَّاخلي لفقرات المجالات، والدَّرجة الكُليّة، والدَّرجة الكُليَّة للمجال نفسه، وبالتالي يمكن الحكم بصدق عبارات أداة الدِّراسة، وبالتالي الاطمئنان على تطبيقها.

6.3 ثبات الأداة

لقد تم استخراج معامل ثبات الأداة باستخدام معادلة كرو نباخ ألفا، (Cronbach's Alpha) والجدول (10.3) يبين معاملات الثَّبات لأداة الدِّراسة ومجالاتها.

جدول رقم (10.3) : معاملات الثَّبات لأداة الدِّراسة (الاستبانة) ومجالاتها

الرَّقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا
1	المحدد المائيّ	16	0.80
2	التَّوسع الزِّراعيّ في قطاع النَّخيّل	13	0.68
3	أهمية زراعة النَّخيّل في التِّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار	12	0.84
4	الآفاق المستقبليَّة للتوسع في زراعة النَّخيّل كعنصر من عناصر التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار	3	0.55
الدَّرجة الكُليَّة		45	0.72

يتضح من الجدول رقم (10.3) أن معاملات الثَّبات لمجالات الاستبانة تراوحت ما بين (0.55-0.84%) للمجالات، إذ كان المجال الرَّابع أقل النسب في الثَّبات، وهو أقل فقرات وبنود من المجالات الأخرى (الآفاق المستقبليَّة للتَّوسع في زراعة النَّخيل كعنصر من عناصر التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار)، والمجال الثَّالث كان أعلى نسبة ثبات (أهمية زراعة النَّخيّل في التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار)، في حين بلغ الثَّبات الكُلي للأداة (0.72%) ، وهي معاملات ثبات عاليَّة، وتفي بأغراض البحث العلمي.

7.3 خطوات تطبيق الدِّراسة:

تم إجراء هذه الدِّراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد أداة الدِّراسة بصورتها النِّهائيَّة.
- تحديد أفراد عينة الدِّراسة.
- الحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص. (ملحق 5)

-قام الباحث بتوزيع الأداة على عينة الدِّراسة، واسترجاعها، إذ تم توزيع (75) استبانة، وتم استرجاع (70) منها، وهي استبانات صالحة للتَّحليّل، وهي التي شكلت عينة الدِّراسة.

-إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائيًّا باستخدام الرُّزمة الإحصائيَّة للعلوم الاجتماعيَّة . (SPSS)

-استخراج النَّتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدِّراسات السَّابقة، واقتراح التَّوصيَّات المناسبة.

8.3 متغيرات الدِّراسة:

تضمن تصميم الدِّراسة المتغيرات الآتيَّة:

أ - المتغيرات المستقلة:

- العمر: وله أربع فئات : (أقل من 30 سنة، ومن 30 وأقل من 40 سنة، و من 40 وأقل من 50 سنة، وأكبر من 50 سنة).
- المستوى التَّعليمي: وله ثلاث فئات: ثانويَّة عامة فأقل، و بكالوريوس، و أكثر).
- وصف العمل: وله أربع فئات: (مزارع، و قطاع حكوميٌّ، و مؤسسات غير حكوميَّة، وعمل خاص).
- سنوات الخبرة : ولها ثلاث فئات: (أقل من 5 سنوات، و من 5- 10 سنوات، و أكثر من 10 سنوات) .
- المساحة المزروعة بالنَّخيّل (للمزارعين) : ولها أربع فئات (أقل من 5 دونمات، و من 5-10 دونمات، و من 11-20 دونمًا، و أكثر من 20 دونمًا).

- مكان التسويق: وله ثلاث فئات: (للمزارعين) (محلي، دولي، ومحلي ودولي) .
- كمية الإنتاج (للمزارعين) : وله ثلاث فئات: (10 طن فأقل، ومن 10 – 100 طن، وأكثر من 100 طن).

ب – المتغير التَّابع:

يتمثل في استجابات المبحوثين من مزارعي التُّمور، وشركات التُّمور والمؤسسات ذات العلاقة في منطقة أريحا والأغوار على فقرات أداة الدِّراسة الخاصة بمحددات التَّوسع في زراعة النَّخيل ضمن المصادر الطبيعية (المياه، والأرض)، وأثرها على التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار.

9.3 المعالجات الإحصائيَّة:

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، ثم تمت معالجة البيانات إحصائيَّاً باستخدام برنامج الرُّزمة الإحصائيَّة للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومن المعالجات الإحصائيَّة المستخدمة :

1. التّكرارات والنِّسب المئويَّة والمتوسطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة ؛ لتقدير الوزن النِّسبيِّ لفقرات الاستبانة.
2. اختبار (ت) لعينة واحدة لفحص الفروق في استجابات عينة الدِّراسة نحو فرضيات الدِّراسة.
3. معادلة كرونباخ – ألفا (Alpha–Cronbach).
4. مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix)؛ لقياس الصِّدق الارتباطيِّ بين فقرات الأداة ومجالاتها، ومجالات الدِّراسة والدَّرجة الكُليَّة .

الفصل الرَّابع

4. نتائج الدِّراسة ومناقشتها.

1.4 تحليل أسئلة الدِّراسة.

أولاً: تحليل سؤال الدِّراسة:

من أجل تحليل أسئلة الدِّراسة؛ قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابيَّة، والنسب المئويَّة، لفقرات ومجالات الدِّراسة، وذلك للإجابة على السُّؤال الرئيسيّ المتمثل في **(ما محددات التَّوسع في زراعة النَّخيّل ضمن المصادر الطبيعيَّة (المياه، والأرض) على التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار ؟)**

وللإجابة عن هذا السُّؤال، تمَّ استخراج المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة، لفقرات ومجالات الأداة الأربعة المتمثلة بمحددات الدِّراسة المائيَّة والأرضيَّة، ومن ثم ترتيبها تنازلياً وفقاً للمتوسطات الحسابيَّة، وقام الباحث بتحديد خمس فترات للفصل بين الدَّرجات المرتفعة والمنخفضة؛ إذ حسبت طول المدى وهو (5-1 = 4)، ثم قسمته على 5 فترات (5/4 = 0.8)؛ وعليه فإن طول الفترة هو (0.8) وعليه اعتمد الباحث التَّقديّر التَّالي، للفصل ما بين الدَّرجات، وبيان ذلك فيما يلي:

المتوسط الحسابيّ (4.21 فأكثر ويعادل 84.2% فأعلى) درجة كبيرة جداً.

المتوسط الحسابيّ (3.41- 4.20 ويعادل 68.2%- 84.0) درجة كبيرة.

المتوسط الحسابيّ(.261–3.40 ويعادل 52.2%– 68.0%) درجة متوسطة.

المتوسط الحسابيّ (.181–2.60 ويعادل 36.2%– 52.0%) درجة قليلة.

المتوسط الحسابي (أقل من 1.81) درجة قليلة جداً.

أما الأساس الذي تم الاعتماد عليه في توزيع هذه الفئات؛ فهو الوصف الإحصائيُّ القائم على توزيع المتوسطات بين فئات التَّدريج على مقياس ليكرت الخماسي الذي يبدأ بالدَّرجة (موافق جداً)، وتُعطى (5)درجات، ثم (موافق) وتعطى (4) درجات ، ثم (محايد) وتعطى (3) درجات ، ثم (غير موافق) وتعطى درجتين، وينتهي بـــ (غير موافق بشدة) وتعطى درجة واحدة فقط بشكل متساوٍ.

ويبين جدول رقم (1.4) هذه النَّتائج:

المتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة والنسب المئويَّة لمجالات درجة محددات التَّوسع في زراعة النَّخيّل ضمن المصادر الطبيعيَّة (المياه، والأرض) على التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابيِّ والنسبة المئويَّة.

التَّسلسل	التَّرتيب في الاستبانة	المجال	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	النسبة المئويَّة	درجة المحدد
1	1	المحدد المائيُّ كمصدر طبيعي في زراعة النَّخيّل	4.33	0.40	86.6	كبيرة جداً
2	2	محددات التّوسع في زراعة الأرض كمصدر طبيعي في زراعة النَّخيّل	3.97	0.41	79.4	كبيرة
الدَّرجة الكُليَّة لمجالات محددات **التَّوسع في زراعة النَّخيّل ضمن المصادر الطبيعيَّة (المياه، والأرض) على التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار**			4.15	0.36	83.0	كبيرة

يتضح من الجدول (1.4) أن درجة مجالات محددات التَّوسع في زراعة النخيل ضمن المصادر الطَّبيعيَّة (المياه، والأرض) على التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار قد بلغت (4.15) بانحراف

معياريٍّ بلغ (0.36) على الدَّرجة الكُليَّة للمجالات، وهذا يدل على أن محددات التَّوسع في زراعة النَّخيّل ضمن المصادر الطَّبيعيَّة (المياه، والأرض) على التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار موجودة بدرجة كبيرة حسب عينة الدِّراسة من المبحوثين، في حين تراوحت المتوسطات الحسابيَّة لاستجابات أفراد عينة الدِّراسة من المبحوثين على المجالات الأول والثَّاني بين (3.97- 4.33) لمجال محددات التَّوسع في زراعة الأرض كمصدر طبيعيٍّ في زراعة النَّخيَّل، والمحدد المائي كمصدر طبيعيٍّ في زراعة النَّخيّل، وهي: متوسطات استجابات تدل على أن محددات التَّوسع في زراعة النَّخيّل ضمن المصادر الطَّبيعيَّة (المياه، والأرض)، وأثرها على التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار متوفرة بدرجة كبيرة وكبيرة جداً لدى عينة الدِّراسة من المبحوثين في كل من مجالات الدِّراسة.

وفيما يتعلق بترتيب المجالات، فقد حصل مجال المحدد المائيُّ كمصدر طبيعيٍّ في زراعة النَّخيّل على المرتبة الأولى، بمتوسط حسابيٍّ (4.33)، وانحراف معياريٍّ(0.40)% ، ونسبة مئويّة (86.6) %، بينما حصل مجال محددات التَّوسع الأرضية كمصدر طبيعيٍّ في زراعة النَّخيّل على المرتبة الثَّانية، بمتوسط حسابيٍّ (3.33)، وانحراف معياريٍّ(0.71) .

ويرى الباحث أنه يوجد أهميةٌ كبيرة في المحددين بالنسبة (79.4)%، وهما: الأرض والمياه وعلاقتهما مع بعض كمحدد للتَّوسع في زراعة النَّخيل، وذلك بعد التَّحليل والإجراءات الإحصائيَّة تبين أن درجات الوسط الحسابيِّ والانحراف المعياريِّ للمحددين عاليّة، وهذا بدوره تعتبر هذه المحددات ذات عامل حيويٍّ وتنمويٍّ لما لها من تأثير على التَّنميَّة الزِّراعيَّة وتطويرها؛ فاستدامة هذه المصادر تضمن الاستدامة في زراعة النَّخيّل، وذلك تشكل نسبة زراعة النَّخيل (70)% من زراعة الفواكه، والشجر المثمر بنسبة (36)% من مجمل الأراضي المزروعة في المنطقة التي تقدر (50)ألف دونم التي تستهلك مياه بشكل سنويٍّ تقريبًا(37.5) مليون متر مكعب / سنوي في منطقة أريحا، وهذا يعتبر نسبة عاليّة بالنسبة لتوفر المصادر المائيَّة في المنطقة، وتقدر عدد الأشتال والأشجار المزروعة من النخيل (250) ألف شجرة، ومن الممكن أن تصل إلى (350) ألف شجرة خلال خمس سنوات قادمة، حيث إنَّ

حاجة المساحة الزِّراعيَّة الكُليَّة في منطقة أغوار أريحا حوالي (43) مليون متر مكعب سنويٍّ، لهذا تعتبر هذا الزِّراعة التي تشكل النسبة الأكبر أكبر محدد للاستهلاك المائيِّ بنسبة كبيرة، خاصة في ظل جفاف الآبار الجوفيَّة التي تضخ 5 مليون كوب التي تتراجع سنويَّاً، التي من المتوقع أن تجف هذه الآبار خلال الخمس سنوات القادمة، وهذا بدوره يحد من زراعة النَّخيّل، وبالتالي تصبح التَّنميَّة في هذا القطاع ضعيفة؛ مما لا يحقق الاستدامة على المدى البعيد، وعدا عن ذلك يوجد توسع في المساحات الزِّراعية بشكل غير مدروس التي بحاجة إلى كميات كبيرة من المياه يجب توفيرها للقطاع الزِّراعيّ.

وكما يرى الباحث أن نسبة الأراضيِّ المتاحة في منطقة أريحا هي (25) ألف دونم من الممكن زراعتها في المستقبل، والتي من الممكن زراعة (100) ألف شجرة نخيل إضافية خلال الخمس سنوات قادمة ما يعادل (8000) دونم، وهي بحاجة إلى كميات مياه عاليَّة؛ فالمصادر الطبيعيَّة هي مكملات لبعضها البعض ولا تتحقق التَّنميَّة في قطاع النخيل، إلا إذا تم تحقيق التَّكامليَّة بين المحددات المائيَّة وزراعة الأرض.

ثانياً:- تحليل سؤال الدِّراسة الفرعي الأول

الذي ينص على: " **ما محددات التَّوسع على التَّنميَّة الزِّراعية في منطقة أريحا والأغوار ؟**

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة، والنسب المئويّة، ودرجة التَّقدير للمجال الأول (المحددات المائيَّة) كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول رقم (2.4) المتوسطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة والنِّسب المئويَّة ودرجة الموافقة لفقرات المجال الأول (المحددات المائيَّة) مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابيِّ والنِّسبة المئويَّة:

رقمها في الاستبانة	التَّرتيب	الفقرة	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	النسبة المئويَّة	درجة الموافقة
1	10	عدم كفاية المصادر المائيَّة الحالية لزراعة النَّخيل على المدى البعيد.	4.90	0.34	98.0	كبيرة جداً
2	9	وجود نقص في المياه بسبب سيطرة إسرائيل على أغلبية الموارد المائيَّة.	4.85	0.39	97.0	كبيرة جداً
3	6	عدم كفاية حجم الكميات المستخرجة من المياه للإنتاج الزِّراعي في منطقة أريحا والأغوار.	4.71	0.64	94.2	كبيرة جداً
4	5	يؤدي سوء الاستخدام غير المنظم للمياه إلى نقص حاد في كميات المياه المتوافرة.	4.62	0.76	92.4	كبيرة جداً
5	4	يهدد التَّوسع في زراعة النَّخيل مصادر المياه المتوفرة.	4.58	.80	91.6	كبيرة جداً
6	7	يوجد ارتفاع كبير في نسبة الملوحة؛ نتيجة للاستخدام الزائد للمياه.	4.51	0.77	90.2	كبيرة جداً
7	8	ضعف الرَّقابة على استغلال المياه من الآبار الجوفيّة العشوائيَّة من قبل الجهات الحكومية	4.50	0.73	90.0	كبيرة جداً
8	15	عدم صيانة شبكات الرَّي يزيد من كميات المياه الفاقدة.	4.41	0.67	88.2	كبيرة جداً
9	2	غياب منهجية واضحة في إدارة المصادر المائيَّة للجهات ذات العلاقة (حكومة، مزارعين، وشركات، ومؤسسات)	4.41	0.82	88.2	كبيرة جداً
10	11	عدم مناسبة الحلول المقدمة لحل أزمة المياه مع الإمكانيات التَّقنيَّة المتوفرة.	4.40	0.85	88.0	كبيرة جداً
11	1	يوجد ضعف في التَّخطيط المتكامل لإدارة مصادر المياه.	4.35	0.94	87.0	كبيرة جداً
12	16	تفضيل استخدام المياه المعالجة في ظل محدوديَّة المياه.	4.15	0.62	83.0	كبيرة
13	3	ضعف التَّنسيق بين كافة الأطراف في إدارة المياه (حكومة، مزارعين، شركات، مؤسسات).	4.00	1.12	80.0	كبيرة
14	13	يوجد ضعف في استخدام التكنولوجيا لتوفير مصادر مائيَّة بديلة.	4.00	1.06	80.0	كبيرة
15	14	يوجد ضعف في كفاءة الرَّي لقطاع النَّخيّل.	3.92	1.10	78.4	كبيرة
16	12	تتصف الوسائل المستخدمة في عمليات ري النخيل بالبدائيَّة التقليديَّة.	3.04	1.22	60.8	متوسطة
الدَّرجة الكُليَّة			4.33	0.40	86.6	كبيرة جداً

يشير الجدول رقم (2.4) إلى أن اتجاهات عينة الدِّراسة كانت بين المتوسطة والكبيرة جداً نحو جميع الفقرات، وأن أكثر الفقرات الموافق عليها هي الفقرة (10)؛ بمعنى أن (عدم كفاية المصادر المائيَّة الحالية لزراعة النخيل على المدى البعيد)، والفقرة رقم (9) في المرتبة الثَّانيَّة؛ بمعنى أن وجود نقص في المياه بسبب سيطرة إسرائيل على أغلبية الموارد المائيَّة، وأن الفقرة رقم (12) من أكثر الفقرات غير الموافق عليها، وهي (تتصف الوسائل المستخدمة في عمليات ري النَّخيل بالبدائيَّة التقليديَّة)، ويشار إلى أن النِّسبة المئويَّة لاستجابات أفراد عينة الدِّراسة على كافة فقرات المجال الأول بلغت (4.33)، وبانحراف معياريٍّ (0.40)، وبنسبة مئويَّة (86.6)%، وهي نسبة مئويَّة كبيرة جداً تظهر أهمية هذه الفقرات من وجهة نظر أفراد عينة الدِّراسة بشكل عام.

ويرى الباحث أن استمرار الوضع الحالي في منطقة أريحا والأغوار هو نقص المصادر المائيَّة، وضعف منسوبها سيقلل من تنمية قطاع النَّخيّل، ويضعف إنتاجيته؛ لعدم كفاية المصادر الحاليَّة للزراعة التي تحدد بعجز مائي يقدر بـــ (5) مليون متر مكعب سنويّ، وهذا بسب الازدياد والتَّوسع في الزِّراعة خاصة قطاع النَّخيل الملاحظ خلال آخر (3) سنوات؛ إذ تزداد المساحات الزِّراعية للنَّخيل بشكل سنويٍّ بنسبة (9)%، مما يجعل الاستهلاك المائي أعلى، أما بالنسبة لعامل الاحتلال الإسرائيليِّ، وسيطرته على أغلبية المصادر المائيَّة، ومنع الفلسطينيين من حفر الآبار الجوفية في المناطق الغنية بالمياه؛ فسيحد من التَّوسع في زراعة النَّخيّل، وما يستهلكه المستوطنون يزيد ست مرات عما يستهلكه الفلسطينيون؛ إذ يقوم المستوطنون بسحب حوالي (17) ألف متر مكعب من المياه في السَّاعة، وقد يكون إضافة مساحات جديدة من النخيل مكلفة إذا ما تم استخدام تقنيات عالية إن أمكن، وإيجاد مصادر بديلة والتركيز عليها مثل: معالجة المياه العادمة وتكرارها، وتطوير قطاع الحصاد المائي وتقليل الفاقد، واتباع نظام ريٍّ مناسب يتم إدارته بشكل مخطط حيث يضمن الكفاءة في استخدام الرَّي، والقدرة على التَّوسع في الزِّراعة ضمن الإمكانيَّة الموجودة، والبحث دوماً لإيجاد مصدر مياه ثابت وتنميته من خلال التَّوزيع العادل للجميع وهذا يتطلب السياسة والتَّخطيط .

بالنسبة للمصادر المائيَّة المتوفرة في منطقة الدِّراسة كانت كالتَّالي: (مليون متر مكعب)

كميات المياه المتوفرة والمتاحة للزراعة عام 2016		الاحتياج لعام 2016	الاحتياج 2022
المصدر	كمية الضخ	42.6 مليون متر مكعب	51 مليون متر مكعب
آبار جوفية	12.5		
ينابيع	24.5		
المجموع	37		

وحسب الملاحظ إن المصادر المائيَّة الحالية لا تكفي للقطاع الزراعي بشكل كامل، إذ يوجد عجز بقيمة 5 مليون متر مكعب، خاصةً في ظل التَّوسع الزِّراعيِّ لقطاع النَّخيّل، وعليه لابد من تنميَّة المصادر المائيَّة حتى يضمن استدامة قطاع النَّخيل، وإن التَّوسع في زراعة النَّخيّل خلال السنوات القريبة بحاجة إلى (10) مليون متر مكعب من المفروض توفيرها خلال الخمس السنوات القادمة إذا القطاع توسع بشكل ملحوظ كما هو واضح في معطيات الدِّراسة، والنقص في المياه بحاجة إلى سياسات وسيناريوهات مستقبليَّة سيتم تحديدها خلال التَّوصيَّات المحددة في الدِّراسة .

ثالثا: تحليل السُّؤال الفرعي الثَّانيّ:

ينص على: " **ما محددات التَّوسع في زراعة الأرض كمصدر طبيعيٍّ في زراعة النَّخيل على التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار ؟**

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة، والنسب المئويَّة، ودرجة التَّقدير للمجال المحدد كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول رقم (3.4) المتوسطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة والنسب المئويَّة ودرجة الموافقة لفقرات المجال الثَّاني (محددات التَّوسع في زراعة الأرض) مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابيِّ والنسبة المئويَّة:

رقمها في الاستبانة	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة المحدد
17	23	يعتمد التَّوسع في استغلال الأراضي الزراعيَّة على مدى توفر المصادر المائيَّة.	4.80	0.49	96.0	كبيرة جداً
18	22	ساعد ارتفاع العائد الاقتصادي لمنتج التُّمور على التوسع في زراعة النَّخيّل.	4.52	0.53	90.4	كبيرة جداً
19	25	ساهم انخفاض إنتاجيّة المحاصيل الزِّراعية الأخرى باستغلال الأراضي المتوفرة في زراعة النَّخيّل.	4.44	0.81	88.8	كبيرة جداً
20	18	تحد سيطرة إسرائيل على الأراضي الزِّراعية من استغلال المزارعين للأراضي.	4.40	0.71	88.8	كبيرة جداً
21	26	يتصف استثمار زراعة النخيل بالفرديَّة، وليس بالعمل المؤسساتيّ المنظم.	4.34	0.96	86.8	كبيرة جداً
22	24	فقدان الرَّقابة من قبل الجهات الحكومية على الاستغلال الأمثل لزراعة النَّخيّل.	4.21	0.94	84.2	كبيرة جداً
23	27	ضعف التَّنسيق بين المزارعين من ناحية كميات الإنتاج والتَّوسع.	4.01	0.90	80.1	كبيرة
24	20	يوجد ضعف في التَّخطيط بما يتعلق باستغلال مساحات غير مزروعة حالياً.	3.98	0.95	79.6	كبيرة
25	21	ندرة الإحصائيَّات المتوفرة عن مساحة الأراضي الزِّراعيَّة المتاحة.	3.64	1.12	72.8	كبيرة
26	28	ضعف التَّنسيق بين المزارعين والجهات ذات العلاقة (حكومة ومؤسسات).	3.60	1.24	72.0	كبيرة
27	17	يوجد هناك محدوديّة في الأراضي الزِّراعية المتوفرة لزِّراعة النَّخيّل.	3.54	1.21	70.4	كبيرة
28	29	تعاني الأراضي المزروعة بالنَّخيل من ضعف الخصوبة.	3.21	1.17	64.2	متوسطة
29	19	غياب التَّوسع الأفقي سنوياً للأراضي المزروعة بالنَّخيل.	2.94	1.11	58.8	متوسطة
الدَّرجة الكُليَّة			3.97	0.41	79.4	كبيرة

يشير الجدول رقم (3.4) إلى أن اتجاهات عينة الدِّراسة كانت بين المتوسطة والكبيرة جداً نحو جميع الفقرات، وأن الفقرة (23) هي أكثر الفقرات الموافق عليها؛ بمعنى أن (التَّوسع في استغلال الأراضي الزراعيَّة يعتمد على مدى توفر المصادر المائيَّة)، وأن الفقرة (22) بالمرتبة الثَّانيَّة؛ بمعنى أن (ارتفاع العائد الاقتصاديِّ لمنتج التُّمور ساعد على التَّوسع في زراعة النَّخيّل)، وأن الفقرة (19) من أكثر الفقرات غير الموافق عليها، وهي (غياب التَّوسع الأفقي سنوياً للأراضي المزروعة بالنَّخيل). ويشار إلى أن النسبة المئويَّة لاستجابات أفراد عينة الدِّراسة على كافة فقرات المجال الثاني بلغت (3.97)، وبانحراف معياريٍّ (0.41)، وبنسبة مئويِّة (79.4)% ، وهي نسبة مئويَّة كبيرة تظهر أهمية هذه الفقرات من وجهة نظر أفراد عينة الدِّراسة بشكل عام.

ويرى الباحث أهمية هذا المجال؛ إذ إنه يوجد توسع ملحوظ في زراعة النَّخيل، حيث كانت المساحات المزروعة بالنَّخيل في عام (2011) تقريباً بـــ (7000) آلاف دونم فقط ، وأن المساحة المزروعة في عام (2016) تقدر بـــ (18000) آلاف دونم ، وهذا يدل فعلاً على وجود توسع حقيقيٍّ في زراعة النَّخيل في ظل محدوديَّة المصادر المائيَّة، لذا يوجد علاقة طرديَّة بخصوص التَّوسع في زراعة النخيل؛ إذ كلما ازداد التَّوسع في زراعة النَّخيل زاد الاستهلاك المائيُّ .

أما بالنسبة لحجم الإنتاج الذي ازداد خلال السنوات الأخيرة الذي قدر بـــ (1400) طن تمر، و(5800) طن تمر خلال عام (2016) أي بزيادة بلغت (4400) طن، فيعتبر عائدًا اقتصاديًّا جيدًا لقطاع النَّخيل من خلال زيادة الإنتاج، الذي يقابله زيادة في الصَّادرات الدّوليَّة، وأن ارتفاع العائد الاقتصادي زاد من توجه كثير من المستثمرين في الزِّراعة من خلال زراعة أشجار النَّخيل بشكل متزايد، خاصة خلال آخر (5) سنوات دون دراسة وتخطيط، وهذا بدوره زاد من المساحات الزِّراعيَّة؛ لأن النخيل بحاجة إلى كميَّات كبيرة من المياه، وهو يعد قطاعًا مهمًا وتنمويًّا، في نفس الوقت يتطلب خطة وطنيَّة واستراتيجيَّة تدعم هذا القطاع بشراكة كافة الأطراف.

واستكمال زراعة (350) ألف شجرة خلال خمس سنوات، وهذا ما يعادل زراعة حوالي (8) آلاف دونم زيادة، وهذا يعتبر توسعًا في زراعة الأرض، وبدوره بحاجة إلى سيناريو مستقبليٍّ يضمن التَّوسع ضمن الإمكانيَّات المائيَّة من خلال سياسة واضحة يشترك بها الجميع، وتشمل: المزارعين، والسُّلطة الفلسطينيَّة، وشركات الاستثمار.

رابعاً: **تحليل السُّؤال الفرعي الثَّالث**

ينص على: " **ما أهمية زراعة النَّخيل في التَّنميَّة الزَّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار ؟**

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة، والنِّسب المئويَّة، ودرجة التَّقدير للمجال المحدد كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول رقم (4.4) المتوسطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة والدرجة الأهميـــة لفقـــرات المجـــال الثَّالث (أهمية زراعة النَّخيل في التَّنميَّة الزِّراعية في منطقة أريحا والأغوار) مرتبة تنازليَّـــاً حســـب المتوسط الحسابي والنسبة المئويَّة

رقمها في الاستبانة	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الأهمية
30	37	تؤثر سيطرة إسرائيل على المصادر الطبيعية على التَّنميَّة الزِّراعيَّة.	4.77	0.48	95.4	كبيرة جداً
31	32	يشجع التَّوسع في زراعة النَّخيل التَّسويق الخارجي للمنتج.	4.68	0.64	93.6	كبيرة جداً
32	31	يساهم التَّوسع في زراعة النَّخيل في زيادة الناتج المحلي.	4.68	0.52	93.6	كبيرة جداً
33	35	توفر زراعة النَّخيل فرص عمل لكثير من العاطلين عن العمل.	4.68	0.73	93.6	كبيرة جداً
34	34	تشجع زراعة النَّخيل مشاريع استثمارية أخرى لها علاقة بهذا القطاع.	4.64	0.53	92.8	كبيرة جداً
35	30	يوجد ارتباط مباشر بين التَّوسع في زراعة النَّخيل والتَّنميَّة الزِّراعيَّة.	4.54	0.58	90.8	كبيرة جداً
36	33	تحد زراعة النَّخيل من مصادرة الأرض من قبل الاحتلال.	4.50	0.75	90.0	كبيرة
37	36	شجعت زيادة استثمار إسرائيل لزراعة النخيل المستثمرين الفلسطينيين على ذلك.	4.45	0.81	89.0	كبيرة
38	38	أرباح الدُّونم المزروع بالنَّخيل أعلى من الزِّراعات الأخرى.	4.42	0.79	88.4	كبيرة
39	40	يؤثر ارتفاع حجم الصَّادرات الخارجية من التُّمور بشكل سنويٍّ على عملية التَّنميَّة.	4.37	0.90	87.4	كبيرة
40	39	يساهم استخدام التَّكنولوجيا في الزِّراعة من توفير فرص عمل مهارة عاليَّة. (مهندسون زراعيون)	4.34	0.81	86.8	كبيرة
41	42	تؤثر عملية توفير نوعيَّات جديدة من التمور ذات جودة عالية على عملية التَّنميَّة.	3.31	1.24	66.2	متوسطة
42	41	يؤثر انخفاض أسعار التُّمور في السُّوق المحلي على عملية زراعته وبالتالي على التَّنميَّة.	2.92	0.98	58.4	متوسطة
الدَّرجة الكُليَّة			4.33	.38 0	86.6	كبيرة جداً

يشير الجدول رقم (4.4) إلى أن اتجاهات استجابات عينة الدِّراسة كانت تتراوح ما بين المتوسطة والكبيرة جداً نحو جميع الفقرات، وأن الفقرة (37) هي أكثر الفقرات الموافق عليها؛ بمعنى أن (تؤثر سيطرة إسرائيل على المصادر الطبيعيَّة على التَّنميَّة الزِّراعيَّة)، والفقرة رقم (32) في المرتبة الثَّانيّة؛

بمعنى أن (يشجع التَّوسع في زراعة النَّخيل التَّسويق الخارجي للمنتج)، وأن الفقرة (41) من أكثر الفقرات غير الموافق عليها، وهي (يؤثر انخفاض أسعار التُّمور في السُّوق المحلي على عملية زراعته وبالتالي على التَّنميَّة) ويشار إلى أن النسبة المئويَّة لاستجابات أفراد عينة الدِّراسة على كافة فقرات المجال الثَّاني بلغت (4.33) وبانحراف معياريٍّ (0.41)، وبنسبة مئويَّة (86.6) %، وهي نسبة مئويّةٌ كبيرة جداً تظهر أهمية هذه الفقرات من وجهة نظر أفراد عينة الدِّراسة بشكل عام.

ويرى الباحث أن معيقات الاحتلال وسيطرته على المصادر الطَّبيعيَّة تؤثر بشكل ملحوظ على التَّنميَّة الزِّراعيَّة، خاصة ً قطاع النخيل الذي يعتبر من أهم القطاعات الزِّراعيَّة التَّنمويَّة في فلسطين، وهو قطاع منافس مع الإسرائيليين، وتريد السيطرة الكاملة على كافة المصادر والموارد الطبيعيَّة، وحرمان الفلسطينيين من التَّطور والتَّنمية في المنطقة، وتشكل المستوطنات خطرًا كبيرًا في المنطقة، من خلال: استغلال ومصادرة الموارد الطَّبيعيَّة (الأرض والمياه)، ويحظر على الفلسطينيين ممارسة أيّ نشاط عمرانيٍّ أو اقتصاديٍّ أو خدماتيٍّ في المنطقة، فالمساحات الشاسعة من الأراضي في الأغوار الفلسطينية تستغل كمنطقة عسكريَّة مغلقة تستغل لغرض توسعة المستوطنات القائمة، واليوم يسيطر الجيش الإسرائيليُّ على نسبة كبيرة من أراضي الأغوار التي تقدر بـــ (88.3)% من مساحة الأغوار، وهي تعتبر مناطق (C) غبر مسموح للفلسطينيين استغلال واستثمارها، وحتى على جانب خط (90) من النَّاحيَّة الشَّرقيّة أغلبيتها تحت السَّيطرة الإسرائيليَّة؛ مما يجعل الأرض الحالية وإعلانها مناطق عسكريَّة مغلقة ومحميَّات طبيعيَّة، كما أن المستوطنين يستغلون نحو (27000) دونم من الأراضي في وادي الأردن، ويستهلكون أكثر من (41) مليون متر مكعب من الماء في كل عام، ويستنزفون مصادر المياه، ويقومون بحفر آبار بأعماق كبيرة؛ للتأثير على منسوب المياه في الآبار في منطقة أريحا والأغوار.

وحسب آراء المبحوثين ، لا يوجد أي مشاكل تسويقيَّة، ويوجد حركة اقتصاديَّة من خلال زيادة الإنتاج السنوي وزيادة الصَّادرات السَّنوية، وتسويق محليّ جيد، وهذا بدوره يساهم في الحد من معدلات البطالة، وتحسين العامل الاجتماعيِّ والاقتصاديِّ من خلال توفير فرص عمل بنسبة (11.5)% من

القوى العاملة لكثير من العاملين في هذا القطاع سواء في المصانع، أو في المزارع، أو في القطاعات الأخرى التابعة والمكملة لقطاع النخيل، بالإضافة إلى دور القطاع المباشر في تحسين البيئة والمحافظة عليها.

وحسب ما تبين أن قطاع النَّخيل يوفر فرصة لـــ(4000) عامل تقريباً، ومن المتوقع أن تزيد العمالة إلى (7000) عامل بنسبة (42)% خلال السَّنوات القادمة، وأن كل شجرة نخيل تنتج بالمتوسط من (80-100)/ كغم تمر، ويباع كل (1) كغم بالمتوسط (15) شيكل على أرض المزرعة وللتصدير بعد عملية التَّغليف والتعبئة حوالي (22) شيكل بالمتوسط، وأن التَّوسع الزِّراعي له علاقة قويَّة في زيادة الإنتاج الذي قدر بـــ(5800) طن في عام (2016)، وتصدير (2600) طن خلال عام (2016) بنسبة (44) % من الإنتاج الكُلي.

وعليه لا بد من تشجيع الاستثمار في التمور ولكن مع ضرورة النظر للتوسع الزراعي، وكيفية القدرة على توفير مصدر مياه دائم، ويتطلب إدارة وإستراتيجية واضحة وقابلة للتنفيذ من قبل المؤسسات الحكومية والخاصة، وبالشراكة مع المزارعين، والمستثمرين، حتى تكون منافسة في إنتاج التمور وتسويقها لكثير من البلدان العالمية، فضرورة العمل الجاد لإدارة الري وتنظيم كفاءته وإدارة العملية الزراعية لتحقق التنمية المستدامة في المنطقة.

وهذا التَّطور يفتح المجال لكثير من المستثمرين الفلسطينيين فتح مشاريع رياديَّة مكملة أخرى ترتبط بقطاع النَّخيّل، مثل: إنشاء مصانع تمور حديثة بتقنيَّات عالية، ومصانع عمل السياج (الأعلاف)، ومصانع صناعة الشكولاتة، وغيرها من المشاريع الأخرى الدَّاعمة، مع ضرورة تمكين صغار المزارعين من خلال مشاريع تحافظ على جودة المنتج، مثل: ثلاجات التَّبريد.

خامساً: تحليل السؤال الفرعي الرَّابع :

ينص على: "**ما الآفاق المستقبليَّة للتوسع في زراعة النَّخيل كعنصر من عناصر التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار؟**

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة، والنِّسب المئويَّة، ودرجة التَّقدير للمجال المحدد كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول رقم (5.4) المتوسطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة والنسب المئويَّة ودرجة الموافقة لفقرات المجال المستقبليَّة للتَّوسع في زراعة النَّخيل كعنصر من عناصر التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار) مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي والنسبة المئويَّة:

رقمها في الاستبانة	التَّرتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النَّسبة المئويَّة	درجة الأهميَّة
43	**45**	ستكون عملية التَّوسع المستقبليَّة في زراعة النَّخيل لصالح الشركات الكبيرة.	4.52	0.91	90.4	كبيرة جداً
44	**44**	ستواجه عملية زراعة النَّخيل في حال التوسع غير المدروس مشاكل تسويقيَّة.	3.72	1.30	74.4	كبيرة
45	**43**	إمكانية استمرار التَّوسع في زراعة النَّخيّل في ظل تناقص المياه كماً ونوعاً.	2.35	0.90	47.0	قليلة
الدرجة الكُليَّة			3.53	0.62	70.6.	كبيرة

يشير الجدول رقم (5.4) إلى أن اتجاهات استجابات عينة الدِّراسة كانت الدَّرجة القليلة والكبيرة جداً نحو جميع الفقرات، وأن الفقرة (45) هي أكثر الفقرات الموافق عليها؛ بمعنى أنه (ستكون عملية التَّوسع المستقبليَّة في زراعة النَّخيل لصالح الشَّركات الكبيرة)، وأن الفقرة (43) من أكثر الفقرات غير الموافق عليها، وهي (إمكانيّة استمرار التَّوسع في زراعة النَّخيل في ظل تناقص المياه كماً ونوعاً)، ويشار إلى أن النِّسبة المئويَّة لاستجابات أفراد عينة الدِّراسة على كافة فقرات المجال الثَّاني بلغت

(3.53)، وبانحراف معياريٍّ (0.62)، وبنسبة مئويَّة (70.6%)، وهي نسبة مئويَّة كبيرة تظهر أهمية هذه الفقرات من وجهة نظر أفراد عينة الدِّراسة بشكل عام.

ويرى الباحث أن سيطرة نسبة كبيرة على قطاع النَّخيل أصبحت لصالح شركات ومصالح فرديَّة يمتلكها بعض المستثمرين في المنطقة، لأنه هذا القطاع يحقق أرباحًا عاليَّة تضاهي القطاعات الأخرى، مثل: القطاعات الصناعيَّة، ويوجد تراجع كبير من المزارعين الصِّغار في العمل في قطاع النَّخيل والتَّوسع بزراعته؛ إذ إنه يسبب الكثير من المعيقات، وخاصة الإمكانيات الماديَّة التي يصعب على المزارع توفيرها مثل: برادات التَّخزين، وعدم قدرتهم على تخزين المنتج، مما يضطرهم لبيع النَّاتج للمصانع بسعر أقل، وحتى المقومات الأخرى، مثل: نقص المياه التي أجبرت المزارعين على ترك زراعة النَّخيل؛ مما ساعد الكثير من المستثمرين على زراعة مساحات واسعة في المنطقة، وحفر آبار جوفيَّة دون رقابة وتخطيط، ومن الحالات التي تم مشاهدتها خلال الدِّراسة: أن أحد المستثمرين قام بحفر بئر بتكلفة تقريباً (300000)ألف شيكل للحصول على المياه، وفي النهاية لم يحصل على المياه بسبب جفاف المنطقة، ويوجد أيضاً مزارعون في منطقة (الجفتلك) قاموا بقلع أشجار النَّخيل؛ لنقص المياه والمقومات الأخرى؛ فلا بد من السَّعي لبناء جسم قانونيٍّ يحمي هذا القطاع ويدعمه بشراكة المزارعين الصِّغار ومساندتهم ودعمهم حيث يسمح للجميع بإدارة العمليَّة الزراعيَّة دون معيقات، وتشمل الاستدامة الحقيقيَّة كل الفئات والأطراف ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية؛ لتضمن ديمومة واستمراريَّة ونجاح هذا القطاع .

ويرى كثير من الباحثين أن التَّوسع في النَّخيل غير المدروس لا يسبب أي معيقات تسويقيَّة في هذا القطاع، خاصة أن نسبة التَّسويق المحليَّة والخارجيَّة عاليَّة، ويشكل التَّسويق الدّولي نسبة (45–50)% من إنتاج التُّمور، ويوجد نسبة كبيرة من الأشجار غير مثمرة ، وتقدر بنسبة (30–40)%، وهذا سيزيد من الإنتاج وبالتالي زيادة نسب التَّسويق؛ وبالتالي تزيد من احتياجاتها المائيَّة .

2.4 النَّتائج المتعلقة بفرضيات الدِّراسة:

1.2.4 اختبار الفرضيّة الرَّئيسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدّلالة (0.05≥α) في أهميَّة زراعة النَّخيل وأثرها على التَّنميَّة الزِّراعيّة في منطقة أريحا والأغوار.

تم استخدام اختبار(**One Sample T-test**)؛ لاختبار الفرضيَّة الرَّئيسة، وكانت نتائجه على النحو التَّالي:

جدول رقم (6.4) نتائج اختبار الفرضية الرَّئيسة:

T المحسوبة	درجات الحرية	الدّلالة Sig	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
28.656	69	*0.000	4.33	0.38	رفض

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05) ودرجة حرية (69) وقيمة اختبار (3.0)

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن مستوى الدّلالة (0.000*) أقل من قيمتها (0.05)، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدميّة إذا كانت قيمة الدّلالة أكبر من (0.05)، وترفض الفرضيّة العدميَّة إذا كانت قيمة الدّلالة أصغر من (0.05)؛ وبالتالي يتم رفض الفرضيَّة العدميَّة، وقبول الفرضيَّة البديلة، وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدِّلالة (0.05≥α) في أهمية زراعة النَّخيل وأثرها على التَّنميَّة الزِّراعية في منطقة أريحا والأغوار.

2.2.4 اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدّلالة (0.05≥α) في محددات التَّوسع المائيَّة كمصدر طبيعي في زراعة النَّخيل على التَّنميَّة الزِّراعية في منطقة أريحا والأغوار.

بهدف اختبار الفرضية الأولى تم استخدام اختبار (**One Sample T-test**)، وكانت نتائجه على النَّحو التَّالي:

جدول رقم (7.4) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

T المحسوبة	درجات الحرية	الدّلالة Sig	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياريّ	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
27.971	69	*0.000	4.33	0.40	رفض

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05) ودرجة حرية (69) وقيمة اختبار (3.0)

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن مستوى الدّلالة (0.000*) أقل من قيمتها 0.05، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضيّة العدميَّة إذا كانت قيمة الدّلالة أكبر من (0.05)، وترفض الفرضيّة العدميّة إذا كانت قيمة الدّلالة أصغر من (0.05)؛ وبالتالي يتم رفض الفرضيَّة العدميَّة، وقبول الفرضيَّة البديلة، وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدَّلالة (0.05≥α) في محددات التَّوسع المائيَّة كمصدر طبيعيٍّ في زراعة النَّخيل على التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار.

3.2.4 اختبار الفرضية الفرعية الثَّانيَّة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدّلالة (0.05≥α) في محددات التَّوسع في زراعة الأرض كمصدر طبيعيٍّ في زراعة النَّخيل وأثرها على التَّنميَّة الزَّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار.

بهدف اختبار الفرضية الثانية تم استخدام اختبار(**One Sample T-test**)، وكانت نتائجه على النحو التَّالي:

جدول رقم (8.4) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

T المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة Sig	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	نتيجة اختبار الفرضيّة العدميّة
19.864	69	*0.000	3.97	0.41	رفض

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة α = 0.05) ودرجة حرية (69) وقيمة اختبار (3.0)

يلاحظ من النَّتائج الواردة في الجدول أعلاه أن مستوى الدِّلالة (0.000*) أقل من قيمتها (0.05)، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضيَّة العدميَّة إذا كانت قيمة الدِّلالة أكبر من (0.05) ، وترفض الفرضيَّة العدميَّة إذا كانت قيمة الدِّلالة أصغر من (0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضيَّة العدميَّة، وقبول الفرضيَّة البديَّلة، وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدِّلالة ($0.05\geq\alpha$) في محددات التَّوسع في زراعة النَّخيل كمصدر طبيعيٍّ في زراعة النَّخيل وأثرها على التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار.

الفصل الخامس

5-الاستنتاجات والتَّوصيَّات

1.5 الاستنتاجات

أولا: النَّتائج المتعلقة بالسُّؤال الرئيس:

ما محددات التَّوسع في زراعة النَّخيل ضمن المصادر الطَّبيعيَّة (المياه، والأرض) على التَّنميَّة الزِّراعية في منطقة أريحا والأغوار ؟

بينت نتائج هذا السُّؤال أن النِّسبة المئويَّة لاستجابات أفراد عينة الدِّراسة على كافة فقرات المجال الأول بلغت (83.0)%، وهي نسبة مئويَّة كبيرة .

وقد تبين أن أعلى مجال حصل على أعلى درجة استجابة هو:

(المحدد المائيُّ مجال التَّوسع في زراعة النَّخيّل).

كما يتبين أن أقل مجال حصل على أدنى درجة استجابة هو: محددات التَّوسع في زراعة الأرض كمصدر طبيعيٍّ في زراعة النَّخيل.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن المياه هي المحدد الرئيسيُّ والمهم في تنميّة زراعة النَّخيل، وهي تعتبر العامل الرَّئيسي في التَّوسع في زراعة النَّخيّل على المدى البعيّد، خاصةً في ظل جفاف المنطقة، ونقص المياه وعدم توفرها في السَّنوات الأخيرة. والتَّوسع في زراعة النَّخيل له انعكاسات واضحة على نقص المياه وجفافها، ويرى الباحث أنه في منطقة أريحا من الصعب التَّوسع في زراعة النَّخيل في المستقبل؛ بسبب الجفاف ونقص المياه، وحتى أغلبية الأراضيّ الموجودة في مدينة أريحا مزروعة وهذا يتطلب توفر كميات كبيرة من المياه في المنطقة، مع أخذ بعين الاعتبار عامل الاحتلال ومنعه من حفر آبار في المنطقة وإعاقة المنطقة في العمل في قطاع الزِّراعة بشّكل عام .

بخصوص الموارد المائيَّة، فإن تزايد المعوقات يومًا بعد يوم جعل من الإدارة المستدامة والرَّشيدة المتكاملة للمياه في فلسطين أمرًا صعبًا، ويتفق معظم الخبراء وذوي الاختصاص على أن قوى التَّأثير السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والقانونيَّة والاجتماعيَّة والفنيَّة تكبح تسارع خطى التَّنميَّة الزِّراعيَّة، وتقلل من الفرص المتاحة لتطوير قطاعيِّ الزِّراعة والموارد الطَّبيعيَّة، ومما لاشك فيه فإن نتائج التَّغيرات والظروف السِّياسيَّة الإقليميَّة والمناخيَّة، وسلسلة الأزمات الماليَّة والاقتصاديَّة والغذائيَّة على كافة المستويات، وارتفاع أسعار الطّاقة، ستؤثر بشكل جليٍّ على إدارة قطاعيِّ الزِّراعة والمياه؛ مما ستقلل من الفرص المتاحة لجعل الزِّراعة قطاعًا يشجع الاستثمار.

ثانياً: النَّتائج المتعلقة بالسُّؤال الفرعي الأول:

ما محددات التَّوسع في زراعة النَّخيل ضمن المحدد المائيِّ على التَّنميَّة الزِّراعية في منطقة أريحا والأغوار؟

بينت نتائج هذا السُّؤال أن النِّسبة المئويَّة لاستجابات أفراد عينة الدِّراسة على كافة فقرات المجال الثَّاني بلغت (86.6)%، وهي نسبة مئويَّة كبيرة جداً.

وقد تبين أن أعلى فقرتين حصلتا على أعلى درجة استجابة هما :

(عدم كفاية المصادر المائيَّة الحالية لزراعة النَّخيل على المدى البعيد، ووجود نقص في المياه بسبب سيطرة إسرائيل على أغلبيَّة الموارد المائيَّة).

كما يتبين أن أقل فقرتين حصلتا على أدنى درجة استجابة هما:

(تتصف الوسائل المستخدمة في عمليات ري النخيل بالبدائيَّة التَّقليديَّة، ويوجد ضعف في كفاءة الرَّي لقطاع النَّخيل) .

يعزو الباحث إلى أن منطقة أريحا تعاني من جفاف مستمر في المياه، خاصةً المياه الجوفيَّة، وضعف كميات التَّغذيَّة لهذه الآبار التي تقدر حالياً حسب ما تبين (53) بئرًا جوفيًا في منطقة أريحا وأغوارها مرخصة وهي آبار فاعلة، على الرَّغم أنه يوجد آبار قد جفت، وقلت تغذيتها؛ إذ كان عدد الآبار يتجاوز (150) بئرًا في المنطقة، عدا عن ذلك الكثير من الآبار الجوفية التي قلت تغذيتها من (100–180) كوبًا في السَّاعة إلى معدل (25 –50) كوبًا في السَّاعة، ومن المتوقع أن تجف بعض الآبار والينابيع خلال السَّنتين القادمتين، أو الخمس السنوات القادمة؛ بسب قلة الأمطار في المنطقة، إضافة إلى سيطرة إسرائيل على نهر الأردن وقيامها بحفر آبار على أعماق تصل إلى (200) متر؛ حتى يحصلوا على مياه قليلة الملوحة ومناسبة، هذا بدوره سيقلل من منسوب مياه الآبار الجوفيَّة الفلسطينيَّة، وأيضاً منع الفلسطينيين من حفر آبار جوفيَّة في المناطق الموجود فيها تجمع مياه، مثل: العوجا والجفتلك، والسَّيطرة على معظم مناطق (C) بنسبة أكثر من (83)%، وحتى الضَّخ الزائد لكميات المياه من قبل المزارعين دون التَّخطيط والرَّقابة الحكوميَّة سيضعف الجانب والمحدد المائيّ، ومنطقة أريحا وأغوارها بحاجة إلى (10) مليون متر مكعب سنوي إضافي وأكثرها للاستعمال الزِّراعي، حيث يوجد عجز (5) مليون متر مكعب للقطاع الزِّراعي الحالي، ويتوافر(37) مليون متر مكعب، منها: (12.5) مليون متر مكعب من الآبار الجوفيَّة، و(24.5) مليون متر مكعب من الينابيع.

فالوضع السِّياسي القائم من سيطرة الإسرائيليين على الموارد المائيَّة له أثر كبير على التَّنميَّة الزِّراعيَّة، ويوجد تأثير كبير وملحوظ من الإسرائيليين على مصادر المياه، خاصة منطقة الحوض الشَّرقي، والسَّيطرة على مياه نهر الأردن بشكل كامل، وعدم حصول الفلسطينيين على حصصهم المائيَّة من النهر، وتقوم إسرائيل بتحويل المياه إلى برك تجميع لهم، وحتى الآبار الجوفيَّة بسب منع إسرائيل لبعض المناطق المتاحة، مثل: مناطق شرق خط (90) وغيرها، وغير الآبار التي حفرتها إسرائيل في أريحا، وسيطرتها الكاملة على الحوض المائيِّ في المنطقة، ولا يوجد أي مبادرة سياسية تسمح لنا بالزِّراعة، واستغلال المياه في المنطقة، والمستوى السياسي ينظر إلى نجاحات المزارعين من بعيد، ولا يوجد حمايَّة على المستوى السِّياسي ضمن اتفاقيَّات وضمانات تمكن المزارعين من الزِّراعة .

على صعيد التَّخطيط والرَّقابة من الجهات الحكومية والمؤسسات الفاعلة، يوجد غياب وضعف بالتَّخطيط على المدى البعيد لقطاع المياه وتطويره، ولا توجد منهجيَّةٌ واضحة لإدارة قطاع المياه بأسلوب وتقنيَّات علميَّة ضمن دراسات وأبحاث من خلالها: يتم التَّركيزُ على أهمية البعد مع وجود حلولٍ على أرض الواقع يتم تطبيقُها بشكل فعليٍّ، كما لا يوجد أيُّ تنظيم لتَّوزيع المياه بالكميات المناسبة والمتوفرة؛ وهذا ما يضعف كفاءة الرّي بشكل علميٍّ، بالإضافة إلى الضَّعف في مجال استخدام التّكنولوجيّا.

أما اتجاهات دراسة العينة حول كفاءة الرَّي؛ فكانت كبيرةً، وهذا يدل على أنه إذا توفرت المياه، فمن الممكن الرَّي بكفاءة، ولكن ضمن سياسة إداريَّة واضحة للجميع.
أما بالنسبة للوسائل المستخدمة في الرَّي؛ فلا يوجد توافق على أنها تقليديَّة، وذلك حسب آراء كثير من المزارعين وأصحاب شركات التُّمور.

ثالثاً: النَّتائج المتعلقة بالسُّؤال الفرعي الثَّانيّ:

ما محددات التَوسع في زراعة الأرض كمصدر طبيعيٍّ في زراعة النَّخيل على التَّنميَّة الزِّراعية في منطقة أريحا والأغوار؟

بينت نتائج هذا السُّؤال أن النسبة المئويَّة لاستجابات أفراد عينة الدِّراسة على كافة فقرات المجال الثَّانيِّ بلغت (79.4)%، وهي نسبة مئويَّةٌ كبيرة.

وقد تبين أن أعلى فقرتين حصلتا على أعلى درجة استجابة، هما :

(يعتمد التَّوسع في استغلال الأراضي الزراعيَّة على مدى توفر المصادر المائيَّة، وساعد ارتفاع العائد الاقتصاديّ لمنتج التُّمور على التَّوسع في زراعة النَّخيّل).

كما يتبين أن أقل فقرتين حصلتا على أدنى درجة استجابة، هما :

(غياب التَّوسع الأفقي سنوياً للأراضي المزروعة بالنَّخيل، وتعاني الأراضي المزروعة بالنَّخيل من ضعف الخُصوبَّة).

ويعزو الباحث ذلك إلى محدد التَّوسع في زراعة الأرض الذي له علاقة قويَّة بتوفر المياه، كما في السُّؤال الأول، وحسب البيانات، يتبين أن هناك توسعًا ملحوظًا في زراعة النَّخيل بشكل سنويٍّ، وهذا التَّوسعُ غيرُ مدروسٍ بشكل علميٍّ، وأن الكثير يعتقد أن المنطقة غنيَّةٌ بالمياه، ولا يوجد أيُّ عوائق، حتى هذا الجانب شجع الكثير من المستثمرين والمزارعين بزراعة النَّخيل بكميات كثيرة؛ لأنه ذات جدوى اقتصاديَّة عاليَّة ويساهم في ارتفاع العائد الاقتصاديِّ، كما يوفر فرص عمل لكثير من العاطلين عن العمل سواء العمل في الزِّراعة، أو في مصانع التَّغليف والبيع؛ فالتَّوسع في مساحات الأراضي، خاصة مدينة أريحا حالياً أراضي الأوقاف مزروعة بالنَّخيل، ولديها الاستعداد للزِّراعة في المستقبل، وتشكل نسبة زراعة النَّخيل (70) % من زراعة الأشجار المثمرة، ونسبة (36)% من مجمل الأراضي المزروعة في المنطقة التي تقدر بأكثر من (50) ألف دونم التي تستهلك مياه بشكل سنويٍّ أكثر من (42) مليون متر مكعب في منطقة أريحا وأغوارها، وهذا يعتبر نسبة عاليَّة بالنسبة لتوفر المصادر

المائيَّة في المنطقة، وتقدر عدد الأشتال والأشجار المزروعة من النخيل (250) ألف شجرة، ومن الممكن أن تصل إلى (350) ألف شجرة خلال الخمس سنوات القادمة، إذ إن حاجة المساحة الزِّراعية الكليَّة في منطقة أغوار أريحا حوالي (25) مليون كوب سنوي، يتطلب توفر مصدر دائم وبديل حتى نعتبر التوسع في القطاع على الصعيد المستقبلي ذات جدوى عاليَّة.

وحسب اتجاهات وإجابات المبحوثين؛ فإن سيطرة إسرائيل على الأراضي الزِّراعية تلعب دورًا أساسيّا في تنمية القطاع الزِّراعي بشكل عام من خلال ممارسات وسياسة إسرائيل التَّوسع في المنطقة بشكل سنويٍّ وخاصة في منطقة الأغوار، والمناطق المحاذية لخط (90)، والمناطق الغنية بالمياه وتوفرها، مثل: منطقة الجفتلك والعوجا ، ومن الممكن التَّوسع الزِّراعي في هذه المناطق؛ لكنَّ الاحتلال يعتبر عائقًا كبيرًا بسب سيطرته على المصادر المائيَّة، وسيطرته على استغلال الأراضي الزِّراعية .

ويعتبر عنصر الرقابة مهمًا للمؤسسات الحكوميَّة في مساحة الأراضي الزِّراعية من خلال معرفة المساحات ضمن إحصائيَّات وبيانات؛ مما يساهم الرَّقابة في التَّخطيط على الصَّعيد الوطني والسِّياسي في التَّوسع، أو الزِّراعة ضمن الاحتياج، وحسب آراء كثير من المزارعين يوجد ضعف وعدم توازن للمزارعين وشركات الاستثمار بين كميات الإنتاج والتَّوسع، وهذا دليل على غياب التَّخطيط أولاً، وغياب التَّنسيق والرَّقابة ثانياً مع الجهات المعنية والرَّسمية.

وكثير من الآراء ترى أن المحدوديَّة في الأراضي تؤدي إلى التَّوسع في الزِّراعة واستغلالها في المستقبل، كما توجد آراء كثيرة غير موافقة على بند غياب التَّوسع الأفقي للزِّراعة، وأنه يوجد استمراريَّة في التَّوسع بشكل سنويٍّ، ومن الملاحظ ضمن إحصائيَّات محددة تقريباً تقدر بآلاف الدونمات سنوياً، الزِّيادة في الزِّراعة وحتى الأشخاص في المنطقة يؤكدون أن الأرض خصبةٌ، وقابلةٌ للاستغلال الزِّراعي وتناسب التربة بشكل أكبر لزراعة النَّخيّل، وهذا الأمر جعل من الكثير يتوسعون في الزِّراعة.

رابعاً: النَّتائج المتعلقة بالسُّؤال الفرعي الثَّالث:

ما أهمية زراعة النَّخيّل في التَّنميَّة الزِّراعية في منطقة أريحا والأغوار ؟

بينت نتائج هذا السُّؤال أن النسبة المئويَّة لاستجابات أفراد عينة الدِّراسة على كافة فقرات المجال الثّانيِّ بلغت (86.6)%، وهي نسبة مئويَّة كبيرة جداً.

وقد تبين أن أعلى فقرتين حصلتا على أعلى درجة استجابة، هما:

(تؤثر سيطرة إسرائيل على المصادر الطبيعيَّة على التَّنميَّة الزِّراعيَّة، ويشجع التَّوسع في زراعة النَّخيل التَّسويق الخارجيّ للمنتج).

كما يتبين أن أقل فقرتين حصلتا على أدنى درجة استجابة، هما:

(يؤثر انخفاض أسعار التُّمور في السُّوق المحلي على عملية زراعته؛ وبالتالي على التَّنميَّة، وتؤثر عملية توفير نوعيات جديدة من التُّمور ذات جودة عاليَّة على عمليّة التَّنميّة).

ويعزو الباحث ذلك إلى أن سيطرة إسرائيل على المصادر الطَّبيعيَّة (المياه والأرض) عامل أساسيّ في تراجع التَّنميَّة، وتعتبر زراعة النَّخيل من أفضل الزِّراعات في المنطقة؛ لما لها مردود على الدَّخل القوميِّ والمحليِّ، وتتحمل شجرة النَّخيل ظروف الطَّقس الصَّعبة، والتُّربة المالحة والمياه شبه المالحة، ومقاومة الجفاف والحشرات والأمراض؛ وبذلك فإن نسبة المخاطرة بها قليل بالمقارنة مع الزِّراعات الأخرى، مثل الخضروات والحمضيات؛ لذا أصبح توجه كثير من المستثمرين والمزارعين في التَّفكير بزراعة النَّخيّل (المجول) خاصة في أريحا وأغوارها؛ وذلك لملائمتها للظروف البيئيَّة في المنطقة، وذلك شجع التَّسويق الخارجي للدول، وحتى في السوق المحلي أصبح هناك تنافسٌ كبيرٌ على تسويق منتجات التُّمور، ويوجد لها قبول وقوة شرائيَّة عالية، لذا يعتبر النَّخيل من أفضل الزِّراعات الموجودة في المنطقة، ومن أكبر الاستثمارات في التَّنميّة الزِّراعيَّة في فلسطين.

وكما يرى الباحث أن مشاريع النَّخيل ساهمت في خلق فرص عمل كثيرة للعاطلين عن العمل، وخاصة النساء، وهذا ما يميزها عن المشاريع الأخرى؛ لأن أغلبية المصانع عاملات نساء بمعدل دخل (100) شيكل في اليوم بمعدل (5) شهور في السَّنة على الأقل؛ وبالتالي عززت النواحي الاجتماعية، كما ساهم في الحد من العمل في المستوطنات.

أما النَّواحيّ الاقتصاديَّة، فهذا القطاع سيعيد الثقة للمستثمرين الفلسطينيين في زيادة الاستثمار في القطاع الزِّراعي؛ إذ أن عددًا منهم وراء نجاح هذا القطاع وسرعة نموه، هذا يشمل الاستثمار في العملية الإنتاجيَّة والتَّصنيعيَّة والتسويقيَّة والبنيَّة التَّحتيَّة، لذا يوجد ارتباط مباشر بين التَّوسع في زراعة النَّخيّل والتَّنميَّة .

كما وضحت آراء وتوجهات كثير من الباحثين بأن زراعة النَّخيل تحد من مصادرة الأراضيِّ، وتعزيز صمود المواطن وثباته على أرضه.

وإنَّ رأي المبحوثين بالنسبة لأسعار التُّمور في السُّوق المحليِّ يؤثر على عمليِّة زراعتِّه؛ فكانت النَّتائج الأكثر غير موافقة على هذا الرَّأي؛ وبالتالي لا يوجد له أيّ تأثير، بالإضافة إلى أنَّ زراعة النَّخيل أصبحت ذات جودة عالية.

خامساً: النَّتائج المتعلقة بالسُّؤال الفرعي الرَّابع الذي نصه:

ما الآفاق المستقبليَّة للتَّوسع في زراعة النَّخيّل كعنصر من عناصر التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار؟

بينت نتائج هذا السُّؤال أن النِّسبة المئويَّة لاستجابات أفراد عينة الدِّراسة على كافة فقرات المجال الرَّابع بلغت (70.6)%، وهي نسبة مئويَّة كبيرة.

وقد تبين أن أعلى فقرة حصلت على أعلى درجة استجابة، هي :

(ستكون عملية التَّوسع المستقبليَّة في زراعة النخيل لصالحهما كانت الكبيرة).

كما يتبين أن أقل فقرتين حصلتا على أدنى درجة استجابة، هما :

(إمكانيِّة استمرار التَّوسع في زراعة النَّخيّل في ظل تناقص المياه كماً ونوعاً، وستواجه عملية زراعة النَّخيل في حال التَّوسع غير المدروس مشاكل تسويقيَّة).

ويعزو الباحث ذلك الى أن هناك تراجعًا كبيرًا لصغار المزارعين والمزارعين بشكل عام في زراعة النَّخيل واستثماره؛ لعدم قدرتهم على توفير المقومات الأساسيَّة والماليَّة حتى يتمكنوا من زراعة النَّخيل والاستثمار به، أما أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين من خارج منطقة أريحا؛ فقد توجهوا لزراعة النَّخيل، لذا أصبح هذا القطاع فقط لشركات كبيرة، ولأشخاص تمتلك أموالًا كثيرة؛ لأنه قطاع ذات عائد ومردود اقتصاديٍّ عاليٍّ جداً، فأصبح هذا القطاع لشركات، وقد فتح مشاريع مجانيَّة تدعم هذا القطاع من مصانع تغليف التُّمور، وشراء الثَّلاجات الكبيرة، وغيرها من المشاريع، مثل: مصانع إنتاج الكراتين والمعدات، لذا أصبح المزارع غير قادرعلى إنشاء كل هذه المشاريع، فالكثير من المزارعين – حسب ما تم ملاحظته– لا يمتلكون ثلاجات تبريد، وهذا يجعل من الصعب التَّطور في هذا القطاع؛ لذا أصبح هذا القطاع لصالح الشِّركات الكبيرة، كما قام كثير من المزارعين بقلع أشجار النَّخيل؛ لعدم توفر الإمكانيَّات، وشراء الماء وتوفره، خاصة في الآونة الأخيرة (يوجد حالة (3) مزارعين في منطقة الجفتلك).

ويرى المبحوثون – بنسبة كبيرة ودرجة عاليَّة– أن استمرار التَّوسع غير المدروس سيواجه مشاكل تسويقيَّة على المدى المستقبل، إلا إذا توفرت الإمكانيَّة في التَّسويّق الخارجي بسهولة، ودون أيّ عوائق، إذ إنَّ النسبة التي تعارض هذه النقطة من المبحوثين، هم: المستثمرون، وأصحاب شركات التُّمور، وكان رأيها معاكسًا، أي أن كلما كان هناك توسع كان تسويّق أكبر.

أما بالنسبة للمصادر المائيَّة كمصدر موافق عليها وكانت درجتها متوسطة، وهي إمكانيَّة استمرار التَّوسع في زراعة النَّخيّل في ظل تناقص المياه كماً ونوعا، فمن الصَّعب التَّوسع في هذا القطاع في ظل شح المياه وجفافها في المنطقة كما تم ذكرها سابقاً، إلا إذا توفرت مشاريّع ومصادر بديلة للمياه، مثل: مشاريع الحصاد المائيّ من برك زراعيَّة، ومشاريع المياه المعالجة، وهذا يتطلب تمويلًا خارجيًّا؛ لأن تكاليفه عاليَّة وبحاجة إلى دعم ومساندة المؤسسات الحكوميَّة بدرجة أولى، والمؤسسات المجتمع المدنيّ بدرجة ثانيَّة ومساهمة المزارعين بدرجة ثالثة؛ مما تضمن ديمومة واستدامة المشاريع الزِّراعيَّة وخاصة قطاع النَّخيل في المنطقة .

2.5 نتائج فرضيات الدِّراسة:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدِّلالة ($0.05\geq\alpha$) في المحددات المائيَّة؛ كمصدر طبيعيٍّ في زراعة النَّخيل وأثرها على التَّنميَّة الزِّراعيّة في منطقة أريحا والأغوار.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدِّلالة ($0.05\geq\alpha$) في محددات التَّوسع في زراعة الأرض؛ كمصدر طبيعيٍّ في زراعة النَّخيل وأثرها على التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدِّلالة ($0.05\geq\alpha$) في أهمية زراعة النَّخيّل وأثرها على التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار.

حيث جاءت جميع قيم (ت) كبيرة وإيجابيَّة ودالة إحصائياً؛ مما يعني أن مجالات أداة الدِّراسة (محددات التَّوسع المائيَّة، ومحددات التَّوسع في زراعة الأرض، وأهمية زراعة النَّخيل) من وجهة نظر عينة الدِّراسة كانت مرتفعة وأكبر من المستوى المتوسط، وهذا يعبر عن أهمية وقيمة فقرات محددات التَّوسع المائيَّة، ومحددات التَّوسع في زراعة الأرض، وأهمية زراعة النَّخيل كانت تقديراتها جميعها مرتفعة.

ملخص الاستنتاجات:

المحدد المائيُّ	1. شعور عينة الدِّراسة الكبيرة بأهمية المياه في العمليَّةِ الزِّراعيَّة، وحاجة محاصيلهم من النخيل إليها؛ لذا يوجد تراجع (10) مليون في منسوب المياه الجوفية في منطقة أريحا مما جعل عينة الدِّراسة من الباحثين الاهتمام في الجانب المائيِّ؛ لما له من أهمية في العمليَّة التَّنمويَّة للقطاع الزِّراعيّ، وخاصة قطاع النَّخيل المستهدف في دراستنا، والمنطقة التي تعاني من جفاف حقيقيٍّ، خاصة في آخر سنتين؛ نتيجة الاستهلاك، أو الضخ الزَّائد من المياه المتجددة، وزيادة الطلب على استهلاك المياه من النَّاحيَّة السُّكانيَّة، وازدياد المساحات الزِّراعيَّة في المنطقة، وحسب كافة البيانات والإحصاءات التي تبينت في الدِّراسة من كافة المصادر أن هناك نقصًا في المصادر المائيَّة، وعدم توفرها وكفايتها للقطاع الزِّراعيِّ (حالة زراعة النخيل)، عدا عن ذلك قلت تغذية الآبار الجوفيَّة من (100-180) كوب في السَّاعة إلى معدل (25-50) كوب في السَّاعة، ومن المتوقع أن تجف معظم الآبار خلال السَّنتين القادمتين أو الخمس السنوات القادمة، وهذا بدوره يشكل خطرًا حقيقيًّا في المنطقة في ظل التَّوسع الزِّراعيِّ، وحسب الإحصائيَّات يوجد (100) بئر في منطقة أريحا مرخصة بشكل رسميٍّ، منها (53) بئرًا فاعلًا حسب معلومات سلطة المياه الفلسطينيَّة، والآبار المتبقية شبه جافة . والاحتياج الكُليُّ للزِّراعة سنويًّاً في منطقة أريحا (42) مليون متر مكعب والمقدر (32) مليون متر مكعب مياه متجددة، و(10) مليون متر مكعب نقص وعجز سنويّ. المصادر المائيَّة المتوفرة سنوياً حالياً لمنطقة أريحا والأغوار كالآتي: (12.5) مليون متر مكعب من الآبار الجوفيَّة. (24.5) مليون متر مكعب من الينابيع . (180000) متر مكعب من محطة المعالجة الرَّماديّة . وحسب الوضع الحالي هناك جفاف حقيقيٌّ ومستمر بشكل سنوي، ومدينة أريحا بحاجة إلى (10)مليون متر مكعب سنوي؛ لسد الاحتياجات الزِّراعيَّة وهذا من الصعب تغذيتها فقط من المصادر المتجددة .

مدينة أريحا تعاني من جفاف حقيقيٍّ، ولا يوجد مياه كافيَّة في المنطقة، وحالياً الينابيع لا تضخ الكميَّة الحقيقيَّة (24.5) مليون متر مكعب، يوجد (53) بئرًا فاعلًا حاليًّاً في منطقة الدِّراسة، ويوجد تراجع كبيرًا للآبار؛ إذ إنَّ العدد أكثر من (100) بئر في منطقة أريحا وأغوارها حالياً. يوجد (3) آبار جوفيَّة فاعلة في مدينة أريحا، وهي: بئر الأمن الوطنيّ يضخ (1.5) مليون متر مكعب سنويٍّ ، وبئر الشُّرطة (0.5) مليون متر مكعب سنويٍّ ، وبئر أريحا (1) مليون متر مكعب. كما يوجد (9) آبار في منطقة العوجا، و(3) آبار في الزبيدات، و(3) آبار في مرج غزال، و(2) بئران في مرج نعجة، و(1) بئر واحد في الفصايل. ارتفاع نسبة الملوحة لمعظم الآبار؛ نتيجة الضَّخ الزَّائد وهذا يضعف صلاحيَّة الآبار لاستخدامها في الزِّراعة خلل الفترة الحاليَّة وحتى الفترة المستقبليَّة. تقدر المساحات الزِّراعيَّة للنَّخيل بـــ(250000) شجرة، وهي بحاجة إلى معدل (25) مليون متر مكعب من المياه بشكل سنويٍّ، وهذا بدوره تكون حصة استهلاك المياه للنَّخيل هي الجزء الأكبر للقطاع الزِّراعيّ، وفي ظل جفاف المصادر وقلتها خاصة في منطقة أريحا، إذ إنَّ المياه المتجددة –حسب وجهة نظر الباحث– لا تتجاوز (35) مليون متر مكعب سنوياً، وإن منها يذهب لمياه الشُّرب، مثلا عين السُّلطان في أريحا يعتمدون عليها بشكل رسميٍّ لمياه الشرب التي تضخ بالسَّاعة (690) كوب متر مكعب، ويقدر إنتاجها السنوي (6) مليون متر مكعب سنويٍّ، وحتى نبعة العوجا كانت تضخ (7) مليون متر مكعب سنويّ، والسَّنوات الحاليَّة لا تضخ أكثر من (2) مليون متر مكعب سنوي، وأريحا بحاجة إلى (10) مليون متر مكعب سنويٍّ؛ حتى تتمكن من زراعة النَّخيل، والعمل بالزِّراعات الأخرى، ومعظم الآبار الموجودة في منطقة الدِّراسة هي آبار خاصة ومملوكة لأشخاص معينين؛ وليس للدولة وهذا بدوره يزيد من استغلال الأراضيٍّ وزراعتها دون تخطيط ورقابة، وذلك – حسب وجهة نظر الباحث– أن المنطقة غنيَّة بالمياه الجوفيَّة، ومن الممكن استغلالها والتَّوسع فيها.	

المحدد التَّوسع في المساحات الزِّراعيَّة	تشير التَّقديرات إلى أن إنتاج القطاع في منطقة الأغوار الفلسطينيَّة التي تشتهر بزراعة النَّخيّل في الموسم الحاليِّ وصل إلى (6) آلاف طن؛ أي ما يعادل (10) أضعاف ما كان عليه في عام (2010) بعد أن تضاعفت المساحات التي تزرعها الشِّركات الاستثماريَّة أو صغار المزارعيّن عدة مرات، وتقدر المساحات الزِّراعيَّة (25000) شجرة لعام (2016). زادت نسبة المساحات الزِّراعيَّة بنسبة كبيرة خلال الخمس سنوات، وكانت في عام 2011 (7000) دونم نخيل مزروع، وحالياً تقدر بـــ(18000دونم) نخيل، منها: (8000) دونم شجر غير مثمر، هذه الزِّيادة عالية أكثر من (61)% خلال الفترة، وهذا يدل على زيادة سنويَّة في أشجار النَّخيل خاصة في منطقة أريحا وأغوارها الذي أصبح توجه المستثمرين والمزارعين لزراعة النَّخيل بالدَّرجة الأولى . توجه المزارعون لزِّراعة النَّخيل؛ بسب تحمله الملوحة خلاف الأنواع الثانيَّة من المزروعات التي لا تتحمل الملوحة في المياه، وبسبب ملوحة الآبار العاليَّة التي تصل أحياناً إلى(7000) ملغم /لتر، إنَّ التَّكوين المائيَّ المستغل زراعيًّا، تكون نسبة الملوحة عالية من (2000–7000) ملغم / لتر (نسبة الأملاح المذابة)، وإنَّ النخيل يمكن أن يكون مقبولًا لدرجة (3000) ملغم / لتر. التَّركيز على زراعة النَّخيل وتراجع الزِّراعات الأخرى، مثل: الخضروات والموز بسبب نسبة الملوحة المياه، و يتحمل النَّخيل الملوحة العاليَّة؛ خلاف الزِّراعات الأخرى . ساهم المردود الماديُّ للقطاع في التَّركيز على زراعة النَّخيّل، والتَّوسع في المساحات الزِّراعية، وتوجه نسبة من المستثمرين لزراعته. بالنسبة للزِّراعة في منطقة أريحا وخاصة ًالمدينة جميعها تقريباً (70)% من المنطقة مزروعة فقط في النَّخيل وحتى أراضي الأوقاف أغلبيتها مزروعة بالنَّخيل، ومن المتوقع التَّوسع في الزِّراعة على المدى المستقبليِّ إذا توفرت كافة المقومات؛ لأن المنطقة والتُّربة فقط تناسب زراعة النَّخيل؛ لأنه يتحمل الملوحة، وحسب توجه الجانب الاستثماريِّ

الجانب التَّنمويّ	شعور عينة الدِّراسة من المبحوثين من المزارعين وشركات التُّمور في منطقة أريحا والأغوار بالقيمة الاقتصاديَّة لزراعة النخيل وإنتاجه؛ وهذا مما شجع على التَّوسع في المساحات الزِّراعيَّة، فهذا القطاع لا تقل أرباحه عن (40) مليون دولار سنويّا، ويتراوح حجم العاملين فيه من (4-5) آلاف عامل، ومن المتوقع الازدياد إلى (7) آلاف عامل في حال تطور القطاع من توسع زراعيٍّ، وتوفر مصادر بديلة للمياه التي بدورها تساند وتدعم هذا القطاع . وأصبح هذا القطاع ذات دخل عال يضاعف الزِّراعات والصِّناعات الأخرى، الذي تطور خلال السَّنوات الأخيرة. زيادة نسبة الصَّادرات خلال عام (2015) وعام (2016) بنسبة (72)% عن عام (2011)، إذ إن تقريباً نصف إنتاج النَّخيل يتم تصديره إلى الخارج، وإنه في عام (2016) تم تصدير(2600) طن من أصل (5800) طن من تمور المجول. أصبحت زراعة النَّخيل من أهم القطاعات الزِّراعيَّة في فلسطين التي تضاهي زراعات أخرى وصناعات مشهورة في فلسطين، مثل: زراعة الزيتون، وصناعة الرُّخام. وسيرفع هذا المشروع مساهمه القطاع الزِّراعي بالدَّخل القومي بحوالي (10-12)% وسيصبح أفضل دخل للتَّصدير الزِّراعيِّ . في حال ازدياد التَّوسع الزِّراعي ضمن المصادر الطبيعيَّة المتاحة يتوقع أن يتم تصدير من (60-80)% من هذا الإنتاج إلى الخارج، وهذا يعني مصدر دخل قوميّ، وسيكون المنتج الأول في عملية التَّصديِّر الزِّراعيِّ. إذا ازدادت المساحات الزِّراعيَّة وتوفرت المياه؛ فإن كمية الإنتاج المتوقعة خلال عام 2020 حوالي 10 ألف طن من أجود أنواع التُّمور وهو المجول، إذ تقل المنافسة بهذا الصِّنف؛ نتيجة انحسار المناطق المناخية المناسبة لزراعة هذا الصِّنف في العالم، وتنحصر في فلسطين.
الوضع الرَّاهن	سيطرة إسرائيل على المصادر المائيَّة، ومنع كثير من المزارعين من حفر الآبار الجوفيَّة في المنطقة، وحتى على الأفق السياسيِّ المستقبليِّ لا يوجد أي حلول تساهم في ازدياد

الحصة المائيَّة في منطقة الحوض الشَّرقي، فمعظم الأراضيّ الزِّراعيَّة تحت سيطرة إسرائيل، ويوجد فقط (50) ألف دونم مزروعة في أريحا، والأراضي الزِّراعيَّة المتاحة فقط تقريباً (25) ألف دونم. لا يوجد استراتيجيَّات وسياسات واضحة بالنسبة لقطاع النخيل، وهذا يدل على غياب التَّخطيط على المدى البعيد لتطوير هذا القطاع، وزيادة انتاجيته، خاصةً في ظل نقص وجفاف المياه، وبسبب المعيقات الأخرى التي تؤثر على القطاع الزِّراعي. إن التَّوسع الحاليَّ في زراعة النخيل ناتج عن توجه كثير من المستثمرين للاستثمار وزراعة النَّخيّل ضمن سياسة غير واضحة ولا مدروسة، ويعتبر من الأسباب الرئيسة أو النَّتائج الرئيسة سيطرة أصحاب الشَّركات وأصحاب رؤوس الأموال على قطاع النَّخيل، وليس للمزارعين الصِّغار، فهو يتصف بالفرديَّة وليس العمل الجماعي المشترك بين المزارعين . يرى كثير من المبحوثين ارتباط التَّوسع في الزِّراعة في تسويق التُّمور، من خلال التَّوسع في زراعة النَّخيل، ستواجه معيقات ومشاكل تسويقيَّة في المستقبل؛ إذا لم تتميز التُّمور الفلسطينيَّة بالجودة والأسعار المناسبة هذا القطاع أصبح لصالح الشَّركات الكبيرة، وهي الوحيدة والقادرة على الاستمرار وتطوير القطاع؛ لقدرتها على تغطية كثير من التَّكاليف التشغيليَّة من خلال مشاريعها المتعددة والمساندة لهذا القطاع، وعليه يرى الباحثون، أن هذه الشِّركات لعبت دورًا كبيرا في توسع زراعة النَّخيل . يوجد نقص في الإحصائيَّات والبيانات عند المؤسسات الحكوميَّة عن المساحات الزِّراعية وكميتها، وما هي المساحات الزِّراعيَّة التي من الممكن زراعتها، وحتى المصادر المائيَّة. كما يوجد نقص في خبرات المزارعين من ناحية إداريَّة وماليَّة؛ وذلك لعدم استخدام سجلات للمزرعة بخصوص كثير من المواضيع، مثل: كمية استهلاك المياه، وساعات الرَّي، والفاقد؛ أي لا يوجد تنظيم لتوزيع المياه واستهلاكها، وخاصةً عند أصحاب الآبار،	

و لا يوجد سجلات ماليَّة للمزارعين، ولا يوجد تخطيط بشكل علميٍّ ومدروس، بالإضافة إلى عدم وجود قانون وتعليمات إرشاديَّة من قبل الحكومة؛ لإرشاد المزارعين والرَّقابة عليهم ومتابعتهم. إن عدم تحديد حصة القطاع الزِّراعي من المياه، وتحديد الاحتياجات المستقبليَّة بشكل علميٍّ أدى إلى خلل في نظم الإدارة؛ مما جعل الاهتمام ينصب على السِّياسات الخاصة بإدارة الطَّلب فقط.	

3.5 توصيَّات الدِّراسة:

في ضوء نتائج الدِّراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

تم تحديد سيناريوهات بناءً على نتائج الدِّراسة من خلال التَّركيز على (5) سيناريوهات مهمة وضروريَّة.

- **السِّيناريو الأول :**

الوضع المائيُّ في تراجعٍ، ويوجد نقص كبير، والمنطقة بحاجة إلى توفير مياه أخرى؛ حتى تكفي وتسد الاحتياج المائيّ للزِّراعة، ولا يمكن التَّوسع في المساحات الزِّراعيَّة على المدى القريب، ليضمن استدامة وتنميَّة المشاريع الزِّراعيَّة خاصة قطاع النخيل، وهذا يتطلب توفير مصادر مياه بديلة؛ لسد العجز للكميات المطلوبة للقطاع الزراعيِّ، وخاصة قطاع النَّخيل لقدرته على الاستمرار في الإنتاج، والتَّوسع في المساحات الزِّراعيَّة ضمن أسس علميَّة واضحة مبنيَّة على قدرة توفير المياه البديّلة، وتنميَّة المصادر المتجددة، وهذا يتطلب جهودًا واستراتيجيَّات وخططًا مستقبليَّة بالشَّراكة مع الحكومة والمزارعين، وشركات التُّمور والمؤسسات الفاعلة في الموقع من خلال وضع حلول مستقبليَّة لعلاج أزمة المياه وجفافها في منطقة أريحا (وضع خطة استراتيجية لمدة عشر سنوات)، وعليه من الممكن وضع التَّوصيات والحلول المستقبليَّة من خلال توضيح النّقاط التَّاليَّة :

1. التَّفكير بشكل منطقيٍّ في مشاريع الحصاد المائيِّ، من خلال: إنشاء البرك الزِّراعيَّة؛ لتجميع مياه الأمطار من خلال دراسة انسياب الأوديَّة، ومعرفة مخططات الوديان، وما هي الأوديَّة الرئيسة التي تتدفق فيها مياه الفيضان خلال موسم الشِّتاء، والقدرة على استغلال جزء كبير من الأمطار الشّتويَّة التي تقدر في منطقة أريحا بـــ (3) مليون متر مكعب سنويَّاً، واستغلال سد العوجا بالصُّورة المثلى إذ إن السَّد بحاجة إلى تأهيل وتوسعة، وهو يقدر بسعة (700) ألف متر مكعب، ومن الممكن إنشاء سد بسعة (1) مليون متر مكعب على واد القلط، وحتى وادي النويعمة من الممكن أن يوفر (0.5) مليون متر مكعب، وحتى وادي العوجا من الممكن أن يوفر (1) مليون متر مكعب .
2. يوجد منطقة في أريحا وفيرة بالمياه، ومن الممكن عمل بئر جوفي، وهي منطقة مقترحة يوجد فيها مياه قليلة الملوحة، وهي عند قصر هشام في أريحا والنويعمة، وحسب دراسة بعض الخبراء هذه المياه غير مالحة، ومن الممكن حفر بئر ارتوازيٍّ في المنطقة يغذي (1.5) مليون متر مكعب سنوياً يستخدم منها (0.5) مليون متر مكعب للزِّراعة، وهذا بحاجة إلى تخطيط ودراسة من كافة الخبراء من كافة الجهات. ومن المفروض البحث عن إمكانية في أريحا وحفر آبار جوفية تقدر بـــ(2) مليون متر مكعب إضافيَّة، لكن هذه بحاجة إلى رقابة وتخطيط ومتابعة من الحكومة.
3. تطوير محطة المعالجة في منطقة أريحا، وهي حالياً تنتج (180) ألف متر مكعب سنويَّاً، وحالياً يوجد مشاريع لتمديد وتكملة شبكة الصَّرف على الجزء في منطقة أريحا، ومن المتوقع إنتاج (700) ألف خلال (5) السَّنوات القادمة، وحتى محطة البيرة ورام الله لا بد من التَّفكير تحويلها إلى أريحا، التي ممن الممكن أن تعطي (4) مليون متر مكعب سنويّا، و(1) مليون من محطة الرام وجبع.
4. الرَّقابة على المزارعين والعمليَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا من خلال تنظيم وتوزيع الحصص المائيَّة بما يتناسب مع الكميات المتوفرة، ومساحات الأراضيِّ الزِّراعيَّة، حتى في المستقبل التنبؤ بالقدرة على التَّوسع في الزِّراعة ضمن الإمكانيات المائيَّة المتوفرة، وهذا يتطلب قانوناً من الحكومة، وتعرفة مناسبة للجميع من خلال توقيع اتفاقيات مع أصحاب الآبار والمزارعين يتم فيها تحديد المساحات الزراعية التي من السهل زراعتها مع الحصة المائيَّة لكل مزارع .

5. تشكيل لجان وجمعيات مستخدمين المياه، تشمل المزارعين وأصحاب الآبار من خلال اتفاقيَّات وأسعار مياه، وتعرفة موحدة للجميع ضمن العدالة للجميع، بالتعاون مع المؤسسات الحكوميَّة، مثل: سلطة المياه الفلسطينيَّة، ووزارة الزراعة الفلسطينيَّة بالتَّعاون مع المؤسسات الفاعلة في المنطقة؛ للقدرة على التَّخطيط، وحل كافة المشاكل المائيَّة من خلال إدارة ناجحة تساهم في تنظيم توزيع المياه والحفاظ على المصادر المتجددة، ولما لها من دور في استدامة وتنميَّة المشاريع الزِّراعيَّة.
6. من الضروري أن يتم توثيق كافة الإحصائيات والبيانات وكافة ما يتعلق بالمياه، والمساحات المزروعة، من خلال عمل برنامج تديره المؤسساتُ الحكوميَّة، يحدد فيه المصدر المتوفر من المياه والبديل في حالة الطوارئ إذا جفت المياه، من خلال تحديد المساحات الزِّراعيَّة، وكمية المياه المحددة للمنطقة الزَّراعيَّة، وقابليّة الزِّراعة والتَّوسع ضمن الإمكانيَّات الموجودة
7. تطوير نظام (GIS) من خلال توضيح مصادر المياه والمسَّاحات المزروعة وتوضيحها لكل الجهات الاستثماريَّة والمزارعين؛ للقدرة على خلق مشاريع تنمويَّة زراعيَّة في المستقبل؛ لما يحقق من زيادة ونمو في الاقتصاد المحليِّ والدوليِّ، وتسهيل التَّخطيط المستقبليّ للمنطقة من خلال معرفة المساحات الحقيقية، وما يلزمها من مصادر مياه، وإمكانية زراعتها في المستقبل حتى نضمن أن يكون هناك توسع زراعيٌّ ممكن وفق الإمكانيات المتاحة.
8. صيانة شبكات الرَّي، والمحاولة من تخفيف نسبة الفاقد من المياه، وهذا يتطلب عمل مشاريع مشتركة

بين القطاع الأهليِّ والحكوميِّ، ومساهمة المزارعين من خلال تحديد الفاقد للشبكات القديمة، وتبديلها بشبكات جديدة، وعمل الصِّيانة الدوريَّة للشبكات.

9. بناء القدرات وتعزيز مجال البحوث والإرشاد (تكثيف البحوث والإرشاد لقطاعي المياه والزراعة)
10. بناء قدرات المزارعين والعاملين في قطاع الزراعة، وهذا يقع على عاتق الجهات الحكوميَّة .

11. تطوير نظام الكتروني لإدارة قطاع المياه، حيث يتم بناء قاعدة معلومات خاصة بالمياه، وتطوير نقل وتبادل المعلومة وتوثيقها من خلال إدارة حكوميّة، حيث يكون لديها اطلاع كامل على الوضع المائيِّ وأهم التَّحديات التي تواجه هذا القطاع .
12. موضوع تعرفة المياه الزِّراعيَّة من أهم المواضيع ذات الأولويَّة؛ فهي من أهم الأدوات التي من الممكن استخدامها لرفع نسبة كفاءة استخدام المياه فنيًّاً واقتصاديًّاً على مستوى المزرعة، أو وضع نظام تعرفة للمياه الزِّراعية من خلال قانون يطبق على جميع أصحاب الآبار الجوفيَّة .
13. استخدام تقنيات حديثة في الرَّي يؤدي إلى تقليل الفاقد من المياه، وإتاحة كميات أكبر من المياه لاستخدامها في ري مساحات محاصيّل إضافيّة، وإن التحول في أنظمة الرَّي من القنوات المفتوحة في الينابيع إلى نظام الرَّي بالأنابيب المغلقة قد يؤدي إلى زيادة كمية المياه المتاحة للرَّي، وتقليل نسبة الفاقد بنسبة تصل إلى حوالي (35)% .
14. عمل محطة تحلية للمياه المالحة لعيون الفشخة التي تقدر بـــ (50) مليون متر مكعب التي من الممكن تحلية جزء من مياها، واستخدامها في الزِّراعة في منطقة أريحا.

السِّيناريو الثَّانيِّ :

يوجد توسع حقيقيٌّ في المساحات الزِّراعيَّة لقطاع النخيل بنسبة عاليَّة، وتشير الدِّراسة إلى أن هناكَ توسعًا في المساحات الزِّراعية خلال آخر (3) سنوات من (1500–2000) دونم بشكل سنويٍّ دون معرفة خطورة الوضع المائيِّ في المنطقة، وتقدر المساحة المزروعة حتى عام (2016) بـــ (18000) دونم نخيل في منطقة الأغوار وأريحا، وهذا يتطلب الموائمة بين إمكانيَّة التّوسع والقدرة على توفير مصادر مائيَّة، وهذا بدوره يتطلب التخطيط والاستراتيجيَّة، ومن الممكن التَّوسع لكن بدرجة ونسبة معقولة تتلاءم مع القدرة المائيَّة في المنطقة، ومعرفة الإنتاج السَّنوي من المياه، والحصَّة الزِّراعيَّة في المنطقة، وعليه من الممكن التوسع بناء على المعطيَّات التَّاليَّة :-

1- بالنسبة لتَّوسع الأرضي والزيَّادة في مساحات الأراضي، يتطلب أن يكون مصدر مياه متوفرا وقريبًا من المنطقة، والتَّعاون مع الجهات الحكوميَّة والمؤسسات الفاعلة؛ لتوفير مصدر مياه بديلة، أو

المساهمة في مشاريع، مثل: خطوط مياه ناقلة، أو برك زراعيَّة؛ للقدرة على الزِّراعة أو التَّوسع، ويفضل الاستفسار من الخبراء في إمكانيَّة التَّوسع في الزِّراعة .

2- عمل لجان زراعيَّة لقطاع النخيل بالتعاون مع وزارة الزِّراعة لتطوير القطاع الزِّراعيِّ، ومتابعة مشاكل المزارعين، وكيفية التَّخطيط والزِّراعة ضمن مساحات الأراضي المتوفرة.

3- التَّعاون والتَّنسيق المشترك بين شركات التُّمور والمزارعين، من خلال: وضع آليات تفاهم وتعاون مشتركة؛ لتَّطوير القطاع الزِّراعيّ وتنميته، وإنه لا يتم التَّوسع في المساحات الزِّراعيَّة إلا إذا توفرت كافة الإمكانيَّات والقدرة على مواجهة التَّحديَّات والمعيقات المستقبليَّة، خاصة ً معيقات الاحتلال وغيرها.

4- جمع كافة البيانات والإحصاءات بإعداد مساحات النَّخيل، وكمية الإنتاج وكمية التَّسويق المحلي والدّولي مقارنة بإسرائيل، ومعرفة الخطط المستقبليَّة لتطوير القطاع، وتنميته من خلال الضَّغط على الحكومة؛ لتوفير مشاريع لها علاقة بتطوير القطاع المائيِّ وتنميته في المنطقة.

السِّناريو الثَّالث:

الوضع السِّياسي الرَّاهن من خلال السَّيطرة الإسرائيليَّة الكبيرة على مساحات الأراضي في الأغوار التي تقدر (83) %، وسيطرتها على نهر الأردن ومصادر مياه أخرى، ومنع الفلسطينيين من الحصول على حصصهم المائيّة؛ فالحل الأفضل هو كالآتي :-

1- حلٌ سياسيٌّ بين الجانب الفلسطينيِّ والإسرائيليِّ من خلال مفاوضات أخرى تضمن الحق الفلسطينيّ في استخدام واستغلال الموارد الطبيعيَّة، وخاصة المياه من نهر الأردن التي من المفروض أن يكون للفلسطينيين جزء وحصة مائيَّة.

2- السَّماح للفلسطينيين بعمل مشاريع تنمويَّة، مثل: السَّماح لهم بعمل ونقل المياه المعالجة مثلا من البيرة ورام الله من خلال خط ناقل للمياه، والسَّماح لهم بخطوط مياه ناقلة من مصادر غنيَّة بالمياه وأخذ التراخيص بحفر آبار جوفيَّة خاصة في مناطق العوجا والجفتلك ومرج نعجة والفصايل والزبيدات .

السِّيناريو الرَّابع :

تعتبر زراعة النَّخيل عاملًا مهمًا وحيويًّا وتنمويًّا في المنطقة، على الرَّغم من سيطرة الاحتلال و مضايقاته المستمرة، ولهذا تعتبر ذات مردود ودخل عالٍ لكثير من المستثمرين والعائلات العاملة في القطاع، ويتطلب من الحكومة والسُّلطة الفلسطينيَّة تشكيل لجنة وجسم، أو إطار يحمي هذا القطاع من خلال وضع الأجندة والبرامج من خلال دراسات وأبحاث تسعى لتَّطوير هذا الجانب؛ ليتم تعزيز واستدامة هذا القطاع من خلال :-

1- عمل مشاريّع وصناعات مكملة لقطاع النَّخيل التي بدورها تعزز الجانب التَّنمويَّ لهذا القطاع وتعزز فرص نجاحه بشكل كبير، مثل: مصانع سماد الكمبوست، ومصانع السيلاج؛ لاستخدام أوراق النَّخيل كأعلاف للحيوانات، وصناعة العجوة والحلويَّات، وغيرها من المشاريع التي تطور وتشجع الاستمراريَّة في تنمية هذا القطاع .

2. التَّركيز على جودة المنتج بما يتلاءم مع المواصفات والمعايير الدَّولية؛ لزيادة فرص التَّسويق الخارجيِّ والمحليِّ .

3. دعم صغار المزارعين بمشاريع صغيرة تطويريَّة، مثل: مشاريع ثلاجات تبريد لحفظ وحماية المنتج وتطوير مهاراتهم الإداريَّة والتَّسويقيَّة من خلال برامج التَّدريب الفني والإداري.

السِّيناريو الخامس:

لابد من وضع الخطط وإدارة قطاع النَّخيل من خلال التَّفكير بمنهجية واضحة ضمن النُّقاط التَّاليَّة :

1- وضع الخطط الاستراتيجيَّة بالشَّراكة مع كافة الجهات التي لها علاقة بتنميَّة قطاع النخيل سواء مؤسسات حكوميَّة وأهلية وشركات مستثمرين ومزارعين ولجان محلية، هذا يتطلب وضع خطة خلال العشر سنوات القادمة مع حيز التَّنفيذ من النَّواحي التسويقيَّة مع كافة المقومات الأساسيَّة للزِّراعة.

2- إعادة الثِّقة بين المستثمرين والمزارعين لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعيِّ، من خلال التَّنسيق المشترك بين كافة أعمال الإنتاج والتَّسويق.

3- المواءمة بين التَّوسع في زراعة النَّخيل، وتوفر مصادر المياه كماً ونوعاً، وتحديد المساحات الزِّراعيَّة غير المنتجة حالياً وتطويرها، وهي: الأشجار الصَّغيرة غير المثمرة، وتوفير المقومات لها من مصادر مياه.

4- عمل دراسات وأبحاث علميَّة للقطاع الزِّراعي في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالنَّخيل مع تعزيز أهميَّة التَّوثيق والإحصاءات والبيانات من خلال تجهيز دائرة للأبحاث العلميَّة من خلال مشاركة كثير من الخبراء في القطاع المائيَّ والزراعيَّ والتَّمويّ.

5- تنظيم قطاع المياه وإدارته من خلال جهة أو جسم يمثل الكثير من الجهات التي لها علاقة بالعمل في منطقة أريحا والأغوار بالتعاون مع الحكومة، ودورها بضمان الحقوق المائيَّة للمزارعين، من خلال: توفير مياه بسعر معقول وبتعرفة محددة تدعم وتساند المزارعين في المنطقة، من خلال اتفاقيَّة تفاهم بينهم وبين أصحاب الآبار والمشغلين؛ ليضمن حقهم في استخدام المياه وشرائها بسعر معقول.

6- تحفيز المزارعين على تطوير سياسات لتصنيف المزروعات حسب النَّوعية والحجم والانسجام حسب المنطقة وبما يتلاءم مع توفر المياه، وهذا سيحقق العائد والأرباح على المزارعين.

7- ضرورة الشِّراكة المجتمعيَّة والتَّنسيق المشترك بين المؤسسات الحكوميَّة ومؤسسات المجتمع المدنيِّ والمزارعين بوضع آلياتٍ تطويريَّة وتشجيعيَّة للمزارعين؛ لدعم قطاع النَّخيل وتطويره من خلال التَّفكير بالمشاريع ذات الأولويَّة، وتضمن الحقوق المائيَّة.

8- عمل مناقشات، وتحديد استراتيجيات وطنيَّة لتحديد وسائل تحريك الاقتصاد الفلسطيني بمرور الوقت، على سبيل المثال: الصناعات التي لا تستهلك المياه والصناعات الأقل تلوثا، وأن يكون هناك محدوديَّة في التَّوسع بما يتلاءم مع توفر المصادر المائيَّة.

9- تحويل المياه العذبة في الاستخدام الزَّراعي إلى مياه معالجة، وخاصة النَّخيل الذ يتناسب معه المياه المعالجة، وهذا يتطلب مشاريع واستثمارات في البنيَّة التَّحتيَّة .

10-التَّعامل مع المياه من منظور اقتصاديٍّ وليس سياسي؛ لأن الماء سلعة تباع بثمن؛ فمن الضروري الحفاظ عيها وتوفيرها بأقل تكلفة للمزارعين .

قائمة المراجع والمصادر:

المراجع العربيَّة:

1. ابراهيم، ع. (2013): -" **نخلة التمر شجرة الحياة الإجهادات البيئية – الإنتاج العضوي للتمور بعض الظواهر الفسيولوجية والغربية**". **الطبعة الأولى**، دار حجلة، عمان، الأردن.
2. ابراهيم عبيات ،(آب،2017) رئيس مجلي قروي الفصايل ، اتصال شخصي .
3. ابراهيم، ب.(2010):-" **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية** " . جامعة النجاح الوطنية، نابلس ، فلسطين .
4. إبراهيم، ع. (2011):- " **واقع زراعة النخيل وإنتاج التمور في الوطن العربي**". مدير إدارة الموارد النباتية / رئيس برنامج النخيل – المركز العربي (أكساد)-www.iraqi datepalms.net :htm 30.06.2017
5. ابو هلال، ب.(2010): -"**دراسة آليات التي يمكن اقتراحها لتفعيل وتدعيم دور وزارة الزراعة الفلسطينية لدعم صغار المزارعين من أجل تحقيق الأمن الغذائي**". جامعة القدس، فلسطين.
6. اسحق ،ج، بنورة ،ج. (2010) :-"**دراسة عن السياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي في الأغوار**" .أريج، القدس، فلسطين .
7. الآغا وأبو جامع. (2010) :-" **الأزهرية التنمية في فلسطين** ". مجلة جامعة الأزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية مجلد 12، العدد 1. ص 467-510
8. الآغا، ب. (2016):-" **زراعة النخيل في محافظات غزة دراسة في الجغرافية الزراعية**". الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
9. بربندي ، ع.(2014):-" **شجرة النخيل زراعتها وأهميتها، الآفات الحشرية** " . الطبعة الأولى ، دار رسلان جامعة بغداد، العراق .
10. بكدار .(2008) :-" **القطاع الزراعي الفلسطيني مهمش –أقل من 1% من موازنة السلطة** " . وكالة معاً الإخبارية http://www.maannews.net/Content.aspx?id=93004htm.20.10.2010

11. البنك الدولي. (2009):-"**تقييم المعوقات أمام تنمية قطاع المياه الفلسطيني**"، تقرير رقم – GZ47657

12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .(2012):- "**التعداد الزراعي- (2010) ، النتائج النهائية**". محافظة أريحا والأغوار، رام االله، فلسطين.

13. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2011)**: كتاب محافظة أريحا والأغوار الإحصائي السنوي رام الله، فلسطين..

14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2007): -"**دليل التجمعات السكانية**"، المجلد التاسع، محافظة أريحا، رام الله، فلسطين.

15. الحديثي، م.(2010): "**المناخ والتربة وتأثيرهما إقليميا على زراعة النخيل وثماره في العراق** ". مركز إحياء التراث العربي، جامعة بغداد ، العراق .

16. خليفة ،ع .وآخرون .(2016) :-" **دراسة استبانة وكيمو حيوية لانخفاض انتاجية نخيل التمر** " . مجلة البصرة للعلوم الزراعية، البصرة ،العراق .

17. د.اسماعيل ادعيق (شباط ،2017): خبير زراعي –مقابلة شخصية .

18. دعنا ،ط وشحادة ،ب(2012) :- " **تبيض بضائع المستوطنات في أريحا والأغوار**" –التمور نموذجاً ، سلسلة أوراق تنموية (10) : مركز بيسان للبحوث والإنماء ، رام الله ،فلسطين .

19. دعنا، ط.(2013): -"**البدائل الإنتاجية لنموذج المناطق الصناعية أريحا والأغوار**". سلسلة أوراق تنموية (12) ،مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.

20. ذويب، ر.(2012) :- "**حصاد مياه الأمطار باستخدام نظم المعلومات الجغرافية –حالة تطبيقية الجزء الجنوبي الغربي في محافظة الخليل**" .جامعة بيرزيت ، فلسطين .

21. رضوان، ه .(2010): -"**الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي الفلسطيني**"، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك .

22. روابدة ،ت .(2010) :" **تقرير عن واقع زراعة النخيل في الأردن** ". وزارة الزراعة الأردنية ، عمان، الأردن .

23.زايد، ف .(2011): "**تأثير الخطة الوطنية (2008-2011) على تنمية القطاع الزراعي في توفير الخدمات المساندة**"، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية ،عمان ، الأردن .

24.سالم ،غ . (2008) :-" **واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للتجمعات المحلية في منطقة طوباس** ". جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين .

25.سعدون، ج .وآخرون.(2015): -"**الاحتياجات المائية لفسائل النخيل صنفي (مجول وخلاص) المكثرة نسيجياً والمزروعة تحت الظروف المنافسة لوسط العراق**" . مجلة الأنبار للعلوم الزراعية ،مجلد 13 ، الانبار ، العراق .

26.سلامة، ي. (2008) :- " **السياسات المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية**" .جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين

27.سلطة المياه الفلسطينية .(201الله،"**الإستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين ، نحو بناء دولة فلسطينية ابراهيم من منظور مائي** ". رام الله ،فلسطين

28.شريدة، ع.(2010): "**الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب**". مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، رام الله، فلسطين.

29.شريدة، ع.(2012)-:"**السياسات الاقتصادية في الأغوار وأثرها على المزارعين** " .سلسلة أوراق تنموية (7): مركز بيسان للبحوث والإنماء ، رام الله، فلسطين.

30.صالح، م. (2012):-" **ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة "فلسطين نموذجا**". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

31.صلاح ابو سته ، أيلول (2017) ، رئيس مجلس قروي العوجا ، اتصال شخصي .

32.صوافطة، ت. (2015) :-" **سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية** ". جامعة بيرزيت ، فلسطين

33.صوالحة، م،(2008):-" **استراتيجيات التنمية المستدامة للحفاظ على الأراضي الزراعية في ضوء التطور العمراني للمدن الفلسطينية-دراسة تحليلية مدينة طولكرم**". جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين .

34. عبده ،ق .(2012): -"**مؤتمر أزمة المياه وآفاق التنمية الزراعية في فلسطين** "،21-22آيار . جامعة فلسطين التقنية –خضوري ،طولكرم ، فلسطين .

35. عثمان عنوز، (آيار ،2017) رئيس مجلس قروي الجفتلك ، مقابلة شخصية .

36. عفانة، ل . (2010):-" **استراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية: محافظة طوباس كحالة دراسية**". جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

37. علقم ، م .(2012) :- " **النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات أوسلو** –المخزون المائي نموذجاً – جامعة القدس ، فلسطين .

38. عياط، ش.(2013): -"**أهمية إنشاء سلطة تطوير حوض نهر الأردن في فلسطين**". رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.

39. فارس ،ا.(2008) :- "**دور المؤسسات المحلية في تسويق المحاصيل الزراعية في محافظ أريحا والأغوار**". جامعة القدس، القدس، فلسطين.

40. فريجات، ف.(2008): -" **الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية لغياب المخطط الهيكلي لمدينة أريحا وتهميش الزراعة الحضرية كمكون فضائي**". المؤتمر الإقليمي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان، الأردن.

41. قاسم، ط.(2008): -"**الاستيطان الصهيوني في وادي الأردن (1967-2005)**، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، فلسطين.

42. كايد ،ب .(2012):- " **النظام المائي ، المصادر ، المقاييس والمعالجة** ". (2016):لأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

43. كشاش ،ب.(2010) :_" **المستوى المدني للفلاحين بأساليب ترشيد استهلاك مياه الري**" .مجلة الفرات للعلوم الزراعية –جامعة بابل – العراق .

44. كنفاني، ن، غيث ،ز .(2012) :-"**الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية**". معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطينية ماس، رام الله، فلسطين.

45. كنفاني،ن.غيث ،ز.(2012) :- "**الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية**" . ماس، رام الله ،فلسطين .

46. م. ابراهيم قطيشات، وزارة الزراعة الفلسطينية (نيسان ،2017) : مقابلة شخصية .
47. م.حسام زربا، مدير تنفيذي شركة بال جراند (حزيران ،2017) ، مدير تنفيذي، مقابلة شخصية .
48. م.مشرف زبيدي ، (آب ،2017) ، مجلس قروي الزبيدات ، اتصال شخصي .
49. م.وهبي عصفور، مهندس مشاريع في منطقة الأغوار في مؤسسة معاً (نيسان ،2017) ، مقابلة شخصية.
50. مأمون الجاسر (شباط ،2017) :- رئيس الجمعية التعاونية الزراعية ، مقابلة شخصية .
51. مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين .(2007) :-"**تقرير مشروع ضمان الوصول *لمصادر المياه*".**
52. مديرية زراعة أريحا والأغوار :" **خطة وزارة الزراعة لتطوير الأغوار**"
http://jerichoagr.blogspot.com/2005/11/blog-post_113105255148654725.html,5.10.2017
53. مصلح ،ع .(2011) :-" **التحديات والمشاكل التي تواجه تسويق الفواكه والخضروات في محافظة قلقيلية :حلول واقتراحات** ".ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الزراعي الأول بعنوان تحديات التنمية الزراعية في فلسطين (25-2011/5/26 ، قلقيلية ، فلسطين .
54. معاً . (2012) : "**الأغوار الفلسطينية هل ستصبح كنزاً مفقوداُ وحلماً مستحيلاً** ".رام الله .htm,20.6.2017http://www.maan-ctr.org/old/pdfs/FSReport/Aghwar2/Aghwar2.pdf
55. معا .(2010-2011) : :-"**توثيق انتهاكات الاحتلال -غور الأردن**،".تقرير رقم 1 (كانون الثاني 2010-حزيران 2011) ، رام الله ، فلسطين .
56. معاً .(2010-2011) :-"**توثيق انتهاكات الاحتلال** "(تقرير عن الأغوار ، رقم 1) ، مركز معأ للعمل التنموي ، رام الله، فلسطين .
57. ممدوح ابو جرار ، (آب ،2017) رئيس مجلس قروي مرج الغزال ، اتصال شخصي .
58. المنظمة العربية للتنمية الزراعية . (2016) : **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، مجلد رقم 36 ، الخرطوم ، السودان
59. المنظمة العربية للتنمية الزراعية .(**2017) : _ يوم الزراعة العربي 27 سيتمبر 2017**

60. منظمة العفو الدولية. (2009) :-"**تعكير صفوة المياه وحرمان الفلسطينيين من الحق في الحصول على المياه ،مطبوعات العفو الدولي**". طبعة أولى ، (رقم الوثيقة MDE:15/0272009) أكتوبر- تشرين الأول ،المملكة المتحدة .

61. نافع ،ع.(2012) : - " **الأداء التنموي الزراعي في العراق ومشكلة العجز الغذائي**". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،بغداد ، العراق .

62. نحاس، ف.(2012): -"**إسرائيل والأغوار بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم**". المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، فلسطين.

63. نعيم عيساوي (شباط ،2017) :-خبير زراعة نخيل ،مقابلة شخصية .

64. هانسن، ب.(2012) :-" **تشجيع استخدام المياه الرمادية المكررة** ". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ، رام الله ،فلسطين

65. وزارة الزراعة.(2014) :- " **خطة عمل قطاع الزراعة (2011-2013) .خطة عمل استراتيجية القطاع الزراعي- الرؤى المشتركة** ". السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله – فلسطين.

66. وفا.(2011) :-مقالة بعنوان :" **زراعة النخيل في فلسطين ،ملاكز المعلومات الفلسطيني** – وفا http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8701.htm,2.04.2017

المراجع الأجنبيَّة:

1. Abu-Qaoud, H. (2015):-" **Date palm status and perspective in Palestine. In *Date Palm* Genetic Resources and Utilization**". (pp. 423-439). Springer Netherlands.
2. Alfaro, P., Liesch، T., & Goldscheider,N. (2017):-" **Modelling groundwater over-extraction in the southern Jordan Valley with scarce data**". Hydrogeology Journal, 1-22.
3. Al-nazer,D.(2009) :"-**from water scarcity to sustainable water use in the west bank.",**Birzeit University .Palestine .
4. Altahat, E. S. (2015):-" **Analysis of Agricultural Policies Affecting Medjool Date Palm Cultivation in Jordan**". *Journal of Agricultural Science*، *7*(4), 129.
5. Arias,E. A.، Hodder, A., & Oihabi، A. (2016):-" **FAO support to date palm development around the world: 70 years of activity**". *Emirates Journal of Food and* Agriculture، 28(1)، 1-11.
6. Attili,S.(2011):-" **Suspension of PWA participation in multilateral projects due to Israeli unilateral destruction of Palestine wells.**
7. B'Tselem .(2011):- **"Dispossession and Exploitation Israel's Policy in the Jordan Valley and Northern**". Comprehensive report May 2011
8. Daiq، I. (2007):-" **Date Palm Economies and Cultivation Circumstances in Palestine**". DOI: 10.17660/ActaHortic.2007.736.7 In *III International Date PalmConference736* (pp. 97-104). https://doi.org/10.17660/ActaHortic.2007.736.7
9. El-Hadrami, A., & Al-Khayri, J. M. (2012):-"**Socioeconomic and traditional importance of date palm. Emirates Journal of Food and Agriculture**". 24(5), 371-385.
10. Fanack.(2015) :-**water resources** : https://water.fanack.com/palestine/water-resources.htm.07.10.2017
11. Fanack.(2015):**water resources** :- https://water.fanack.com/palestine/water-use/htm.8.9.2017

12. FAO.(2016) : **-"Food security in the 2030 Agenda for Sustainable Development**."http://www.fao.org/sustainable-development-goals/goals/goal-6/en()
13. Hareuveni، Eyal.(2011):- "**Dispossession and Exploitation: Israel's Policy in the Jordan Valley and Northern Dead sea**". (B'Tselem، Israel).
14. Kader.A&Hussinu .A (2009):- "**Harvesting And Postharvest Handling Of Dat**es" (report/ICARDA : ISBN:92-9127-213-6) ,Project on development of sustainable date palm production system in GCC Countries of the Arabian Peninsula .
15. Kotir, J. H, Brown, G., Marshall، N.، & Johnstone، R. (2017):-" **Systemic feedback modelling for sustainable water resources management and agricultural development: An application of participatory modelling approach in the Volta River Basin"**. *Environmental Modelling & Software, 88,* 106-118.
16. Patankar.H,. Assaha1.D ,Al-Yahyai .R Sunkar .R, Yaish .M(2016):" **Identification of Reference Genes for Quantitative Real-Time PCR in Date Palm (Phoenix dactylifera L.) Subjected to Drought and Salinity**" PLOS ONE/DOI:10.1371/journal.pone.0166216 (November 8, 2016 P:6).
17. Radwan, E. (2017):-" **The Current Status of the Date Palm Sector in the Gaza Strip".** Al Azhar university, Palestine .
18. Wakil,W &Faleiro,J.(2015): **-"Sustainable Pest Management in Date Palm : Current Status and Emerging Challenges**". Spring Cham Heideberg New York Dordrecht London.
19. Word Bank (2009):-".**Assessment of Restrictions on Palestine water sector development** .West Bank and Gaza
20. Yaish et al. BMC Genomics. (2017):- 18:246 DOI 10.1186/s12864-017-3633

الملاحق

ملحق رقم (1) :- التَّجمعات السُّكانية في منطقة أريحا حسب نوع التَّجمع، وتقديرات أعداد السُّكان (2007-2016)

اسم التجمع			السنة								
	المحافظة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مَرْج نَعْجَة	أريحا	706	726	746	768	789	812	834	858	881	905
الزُبَيْدات	أريحا	1,403	1,443	1,484	1,526	1,569	1,613	1,658	1,704	1,751	1,798
مَرْج الغَزال	أريحا	200	206	212	218	224	230	237	243	250	257
الجِفْتْلِك	أريحا	3,666	3,771	3,877	3,987	4,100	4,216	4,334	4,455	4,577	4,701
فَصَايل	أريحا	1,064	1,094	1,125	1,157	1,190	1,224	1,258	1,293	1,329	1,364
العوجَا	أريحا	4,067	4,183	4,301	4,423	4,548	4,677	4,808	4,942	5,077	5,214
النُوَيْعِمَة	أريحا	1,229	1,264	1,300	1,337	1,374	1,413	1,453	1,493	1,534	1,576
عِيْن الدْيوك الفُوقا	أريحا	810	833	857	881	906	932	958	985	1,012	1,039
مُخَيَّمْ عِيْن السُلطَان	أريحا	3,119	3,208	3,299	3,392	3,488	3,587	3,688	3,790	3,894	3,999
أريحا	أريحا	18,110	18,625	19,154	19,696	20,253	20,826	21,411	22,006	22,609	23,220
مُخَيَّمْ عَقَبَةْ جَبْر	أريحا	7,084	7,285	7,492	7,704	7,922	8,146	8,375	8,608	8,844	9,082
النَبي موسى	أريحا	305	314	323	332	341	351	361	371	381	391

(المركز الفلسطيني للإحصاء المركزي ،2016)

ملحق رقم (2) : تقسيم الأراضي في غور الأردن والبحر الميت (2012)

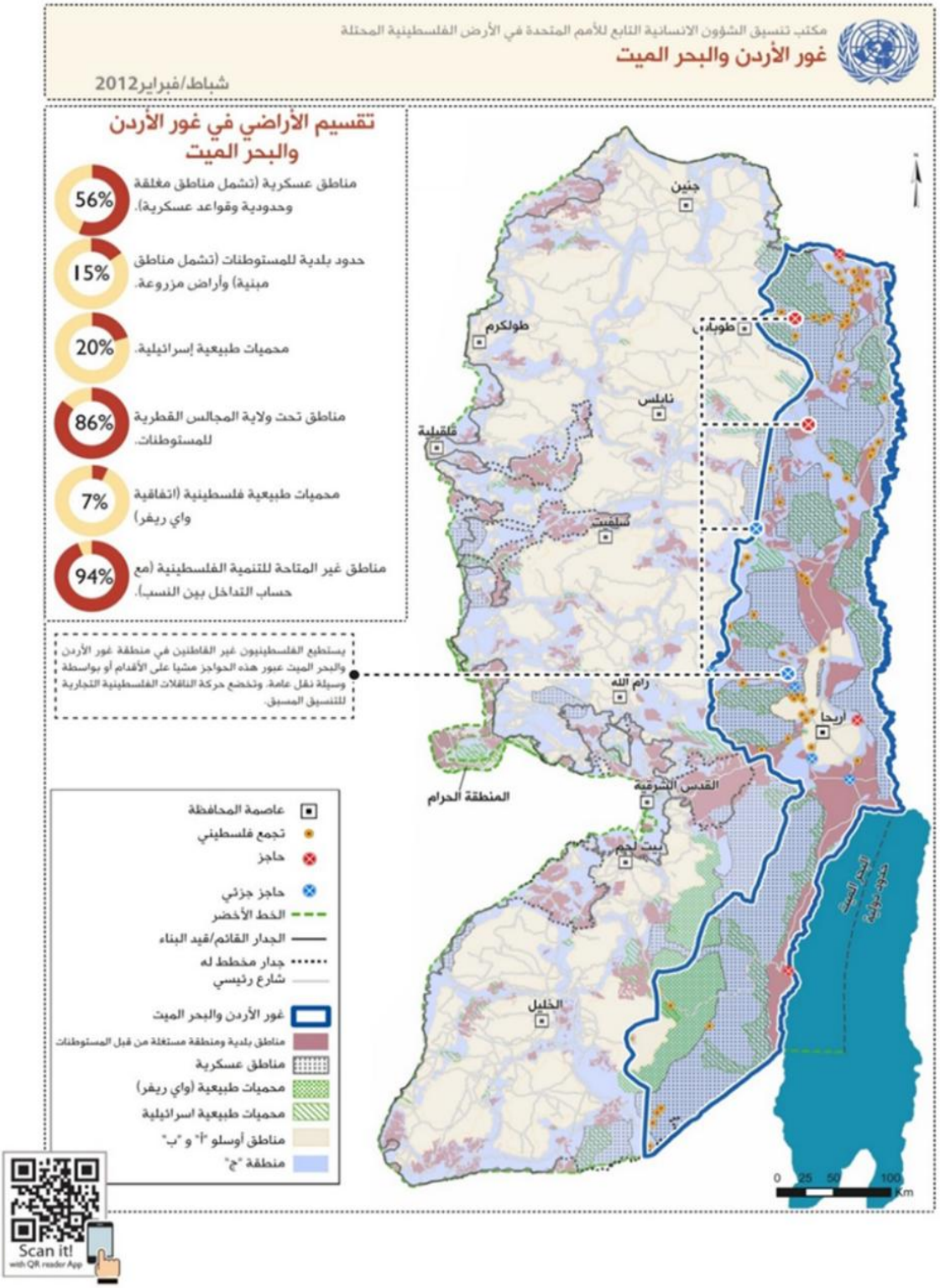

ملحق رقم (3) : يوضح كمية هطول الأمطار في فلسطين .

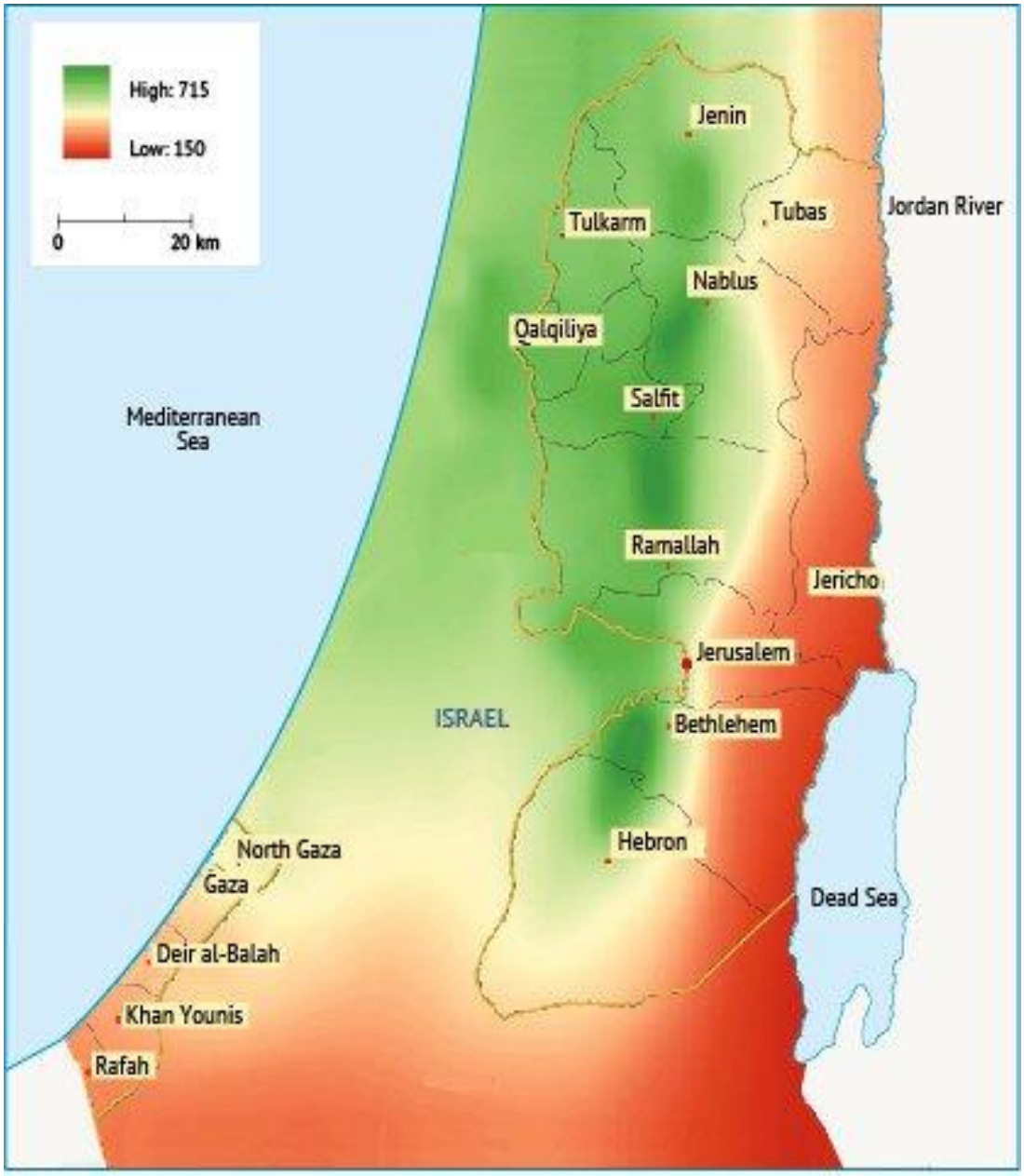

(Fanack, 2016)

ملحق رقم (4) : يبين هطول الامطار في الشَّرق الأوسط .

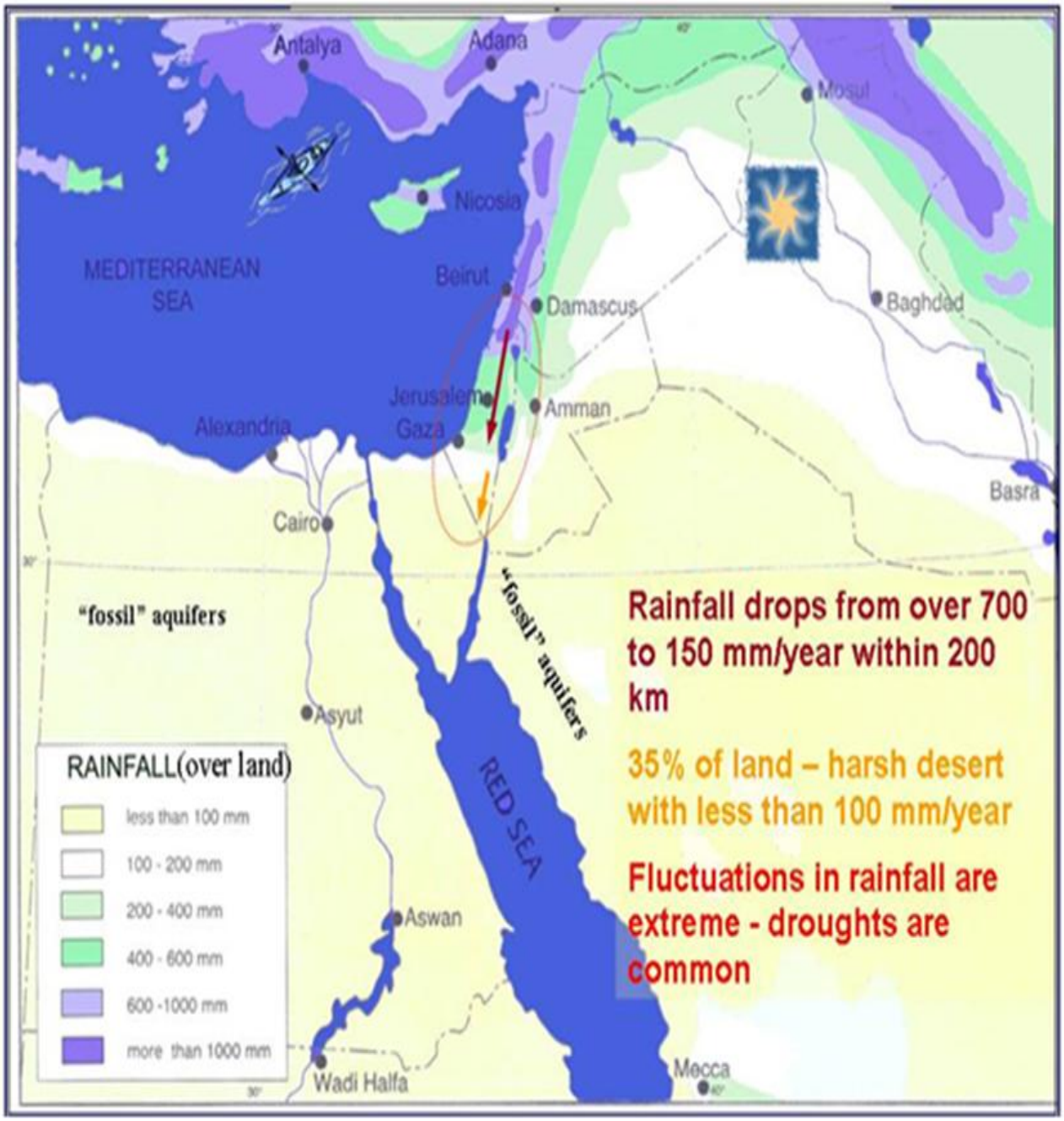

: Rainfall spread in the Middle East –(Charrier,2008).

ملحق رقم (5) : طبيعة الأحواض المائيَّة الموجودة في فلسطين (Fanack.2015)

ملحق رقم (6) : Water resources between the Jordan River and the Mediterranean sea

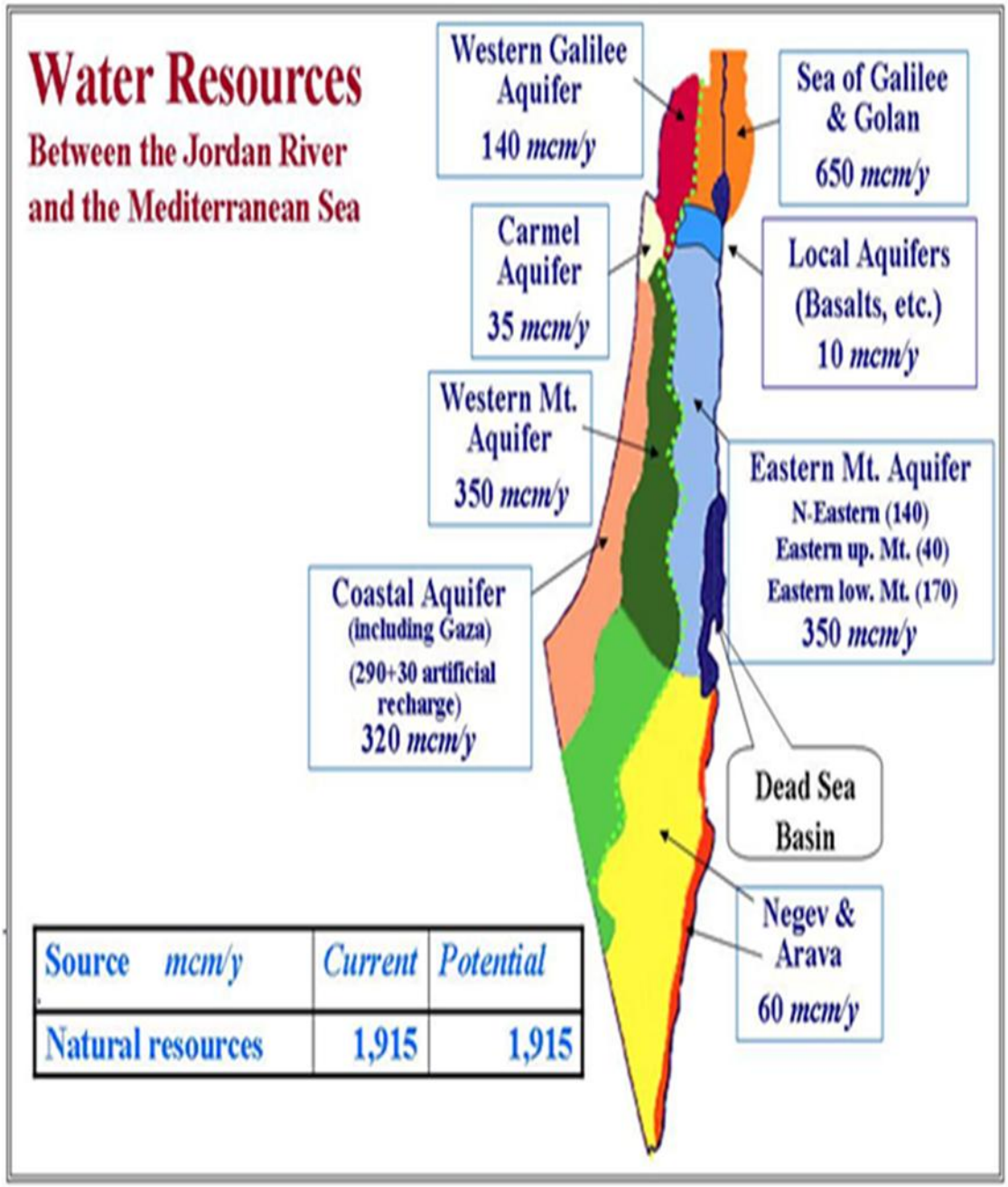

(Charrier,2008)

ملحق رقم (7) : مساحة الأراضي المزروعة ونسبة مساحة الأراضي المزروعة من المساحة الكلية حسب المحافظة، (2007،2008)

Governorate	نسبة مساحة الأراضي المزروعة من المساحة الكلية Percent of Cultivated Land Area from Total Area		مساحة الأراضي المزروعة (كم^2) Area of Cultivated Land (km^2)		المساحة (كم^2) Area (km^2)	المحافظة
	2008	2007	2008	2007		
Palestinian Territory	**25.1**	**24.9**	**1,513.0**	**1,500.2**	**6,020**	**الأراضي الفلسطينية**
West Bank	**24.8**	**24.3**	**1,403.1**	**1,376.5**	**5,655**	**الضفة الغربية**
Jenin	47.0	47.3	274.1	275.9	583	جنين
Tubas	15.0	12.2	60.5	49.2	402	طوباس
Tulkarm	60.0	55.0	147.5	135.2	246	طولكرم
Nablus	37.0	36.6	223.9	221.7	605	نابلس
Qalqiliya	40.8	39.9	67.8	66.2	166	قلقيلية
Salfit	41.5	41.4	84.7	84.5	204	سلفيت
Ramallah and Al-Bireh	22.0	21.6	187.8	184.9	855	رام الله والبيرة
Jericho and Al-Aghwar	4.7	4.3	28.1	25.7	593	أريحا والأغوار
Jerusalem	6.3	6.0	21.6	20.6	345	القدس
Bethlehem	7.5	7.8	49.5	51.4	659	بيت لحم
Hebron	25.8	26.2	257.6	261.2	997	الخليل
Gaza Strip	**30.1**	**33.9**	**109.9**	**123.7**	**365**	**قطاع غزة**
North Gaza	23.8	24.9	14.5	15.2	61	شمال غزة
Gaza	25.3	34.2	18.7	25.3	74	غزة
Deir Al- Balah	37.6	40.3	21.8	23.4	58	دير البلح
Khan Yunis	34.7	38.6	37.5	41.7	108	خانيونس
Rafah	27.2	28.3	17.4	18.1	64	رفح

(المركز الفلسطيني للإحصاء المركزي ،2008)

ملحق رقم (8): مساحات الحيازات الزِّراعيَّة في الأراضي الفلسطينية حسب نوع استخدام الأرض والمحافظة كما هو في 2010/10/1– المساحات (بالدونم)

المحافظة	نوع استخدام الأرض									المجموع
	أراضي غير مزروعة				أراض مزروعة					
	مباني تستخدم لأغراض الزراعة	المراعي والمروج الدائمة (بور دائم	أخرى	المجموع	المساحات الأرضية المزروعة	أشجار حرجية	بور مؤقت	مشاتل	المجموع	
الأراضي الفلسطينية	7471.67	161246.06	9063.33	177781.15	957170.42	3452.26	68161.30	495.84	1029279.82	1207060.97
الضفة الغربية	5663.72	156916.78	7633.11	170213.61	881922.53	3347.73	49267.09	395.18	934932.53	1105146.14
جنين	980.74	17282.49	870.39	19133.62	185426.30	381.78	3357.03	53.10	189218.21	208351.83
طوباس	298.41	6298.73	82.70	6679.84	61709.64	12.87	2373.15	–	64095.66	70775.50
طولكرم	392.08	9443.60	474.20	10309.88	85511.20	47.47	2429.18	57.32	88045.17	98355.05
نابلس	775.27	26579.65	907.09	28262.01	12504.90	372.79	7853.93	62.90	131794.52	160056.53
قلقيلية	339.94	15047.22	1104.48	16491.64	55248.22	243.17	4.421.81	11.61	59924.81	76416.45
سلفيت	127.21	7250.62	87.14	7464.97	737.66	89.40	737.66	0.08	47187.50	54652.47
رام الله والبيرة	402.70	22841.63	203.53	23447.66	3609.29	195.86	3.609.29	42.71	90195.40	113643.26
أريحا والأغوار	436.07	1358.05	542.92	2337.04	4107.08	227.45	4107.08	7.20	37875.15	40212.19
القدس	247.38	4385.95	255.37	4888.70	1233.04	66.70	1233.04	85.50	14360.83	19249.53
بيت لحم	339.57	12459.86	332.15	13131.61	5528.63	464.68	5528.63	9.56	39778.29	52909.90
الخليل	1324.35	33968.95	2773.14	38066.44	13616.63	1245.56	13616.29	65.20	172456.99	210523.43
قطاع غزة	1808.04	4329.28	1430.22	7567.54	18894.21	**104.53**	18894.21	100.66	94347.29	101914.83

(المركز الفلسطيني للإحصاء المركزي،2010)

ملحق رقم (9) :- :-توزيع استخدامات الأراضي في منطقة أريحا – مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين (2015)

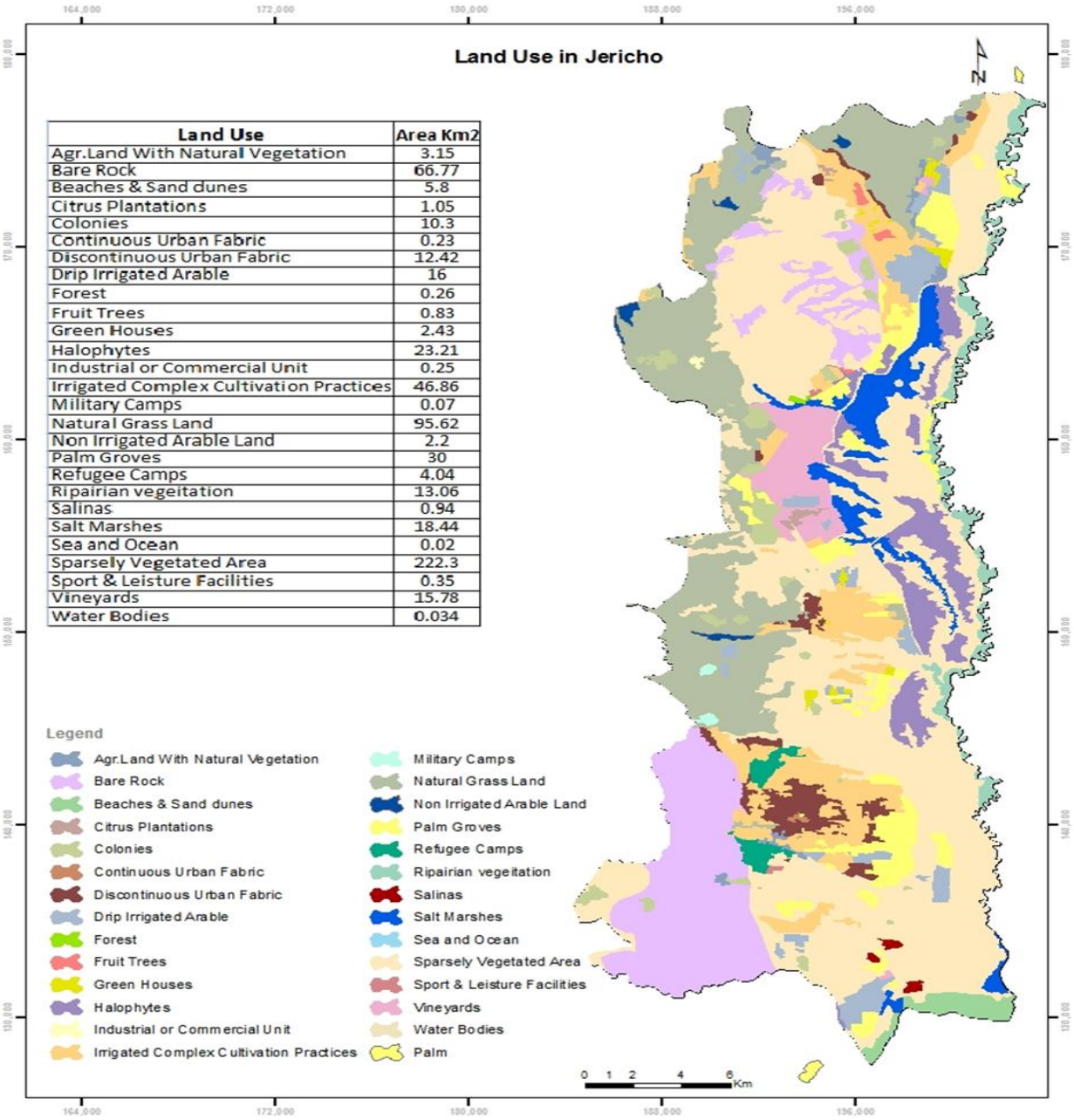

Land Use	Area Km2
Agr.Land With Natural Vegetation	3.15
Bare Rock	66.77
Beaches & Sand dunes	5.8
Citrus Plantations	1.05
Colonies	10.3
Continuous Urban Fabric	0.23
Discontinuous Urban Fabric	12.42
Drip Irrigated Arable	16
Forest	0.26
Fruit Trees	0.83
Green Houses	2.43
Halophytes	23.21
Industrial or Commercial Unit	0.25
Irrigated Complex Cultivation Practices	46.86
Military Camps	0.07
Natural Grass Land	95.62
Non Irrigated Arable Land	2.2
Palm Groves	30
Refugee Camps	4.04
Ripairian vegeitation	13.06
Salinas	0.94
Salt Marshes	18.44
Sea and Ocean	0.02
Sparsely Vegetated Area	222.3
Sport & Leisture Facilities	0.35
Vineyards	15.78
Water Bodies	0.034

ملحق رقم (10) : Production of dates (million tons) in top ten producing countries during 2012

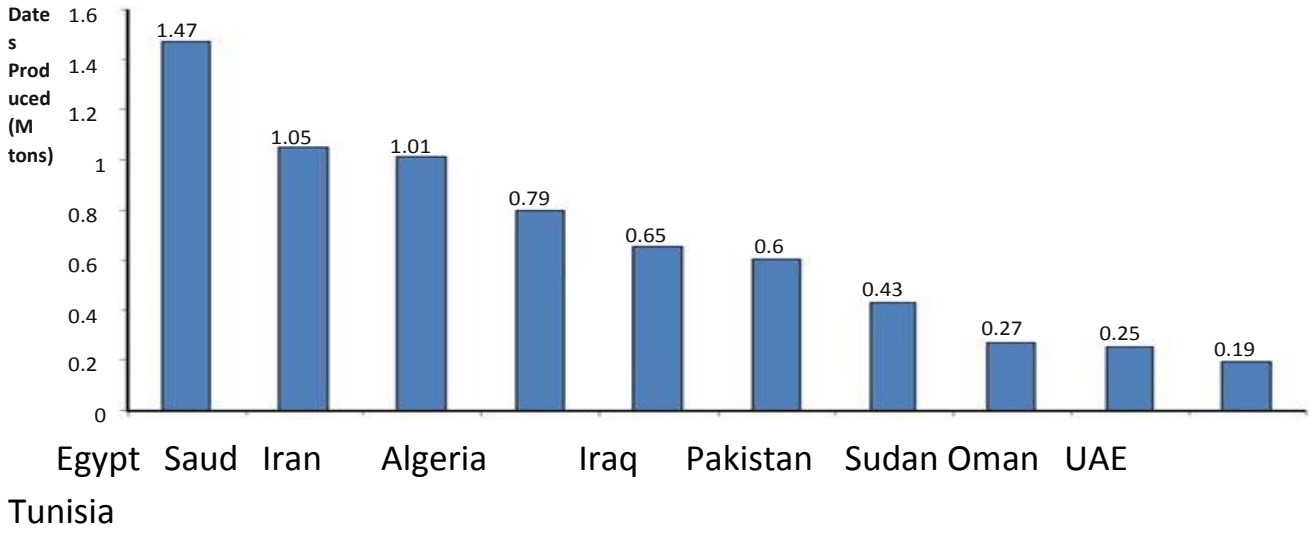

Wakil &Faleiro.2015

ملحق رقم (11) :-يوضح زراعة النخيل في منطقة الأغوار في الجانب الفلسطيني والإسرائيلي (قسم GPS-الهيدرولوجيين الفلسطينيين ،2015)

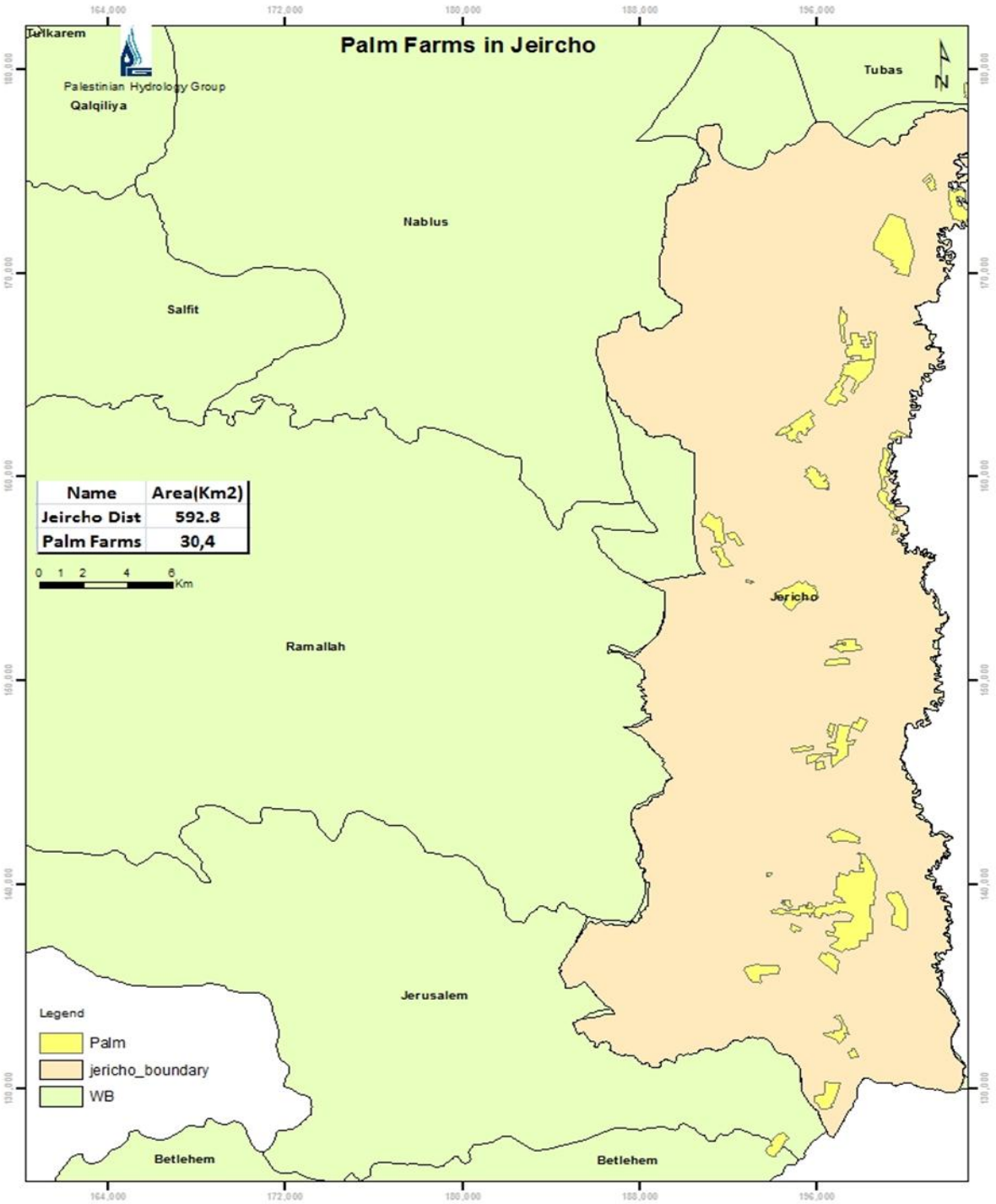

ملحق رقم (12) :- المصدر: تمور المجهول الفلسطيني الأصل.

ملحق رقم (13) : كمية انتاج قطاع النخيل في فلسطين

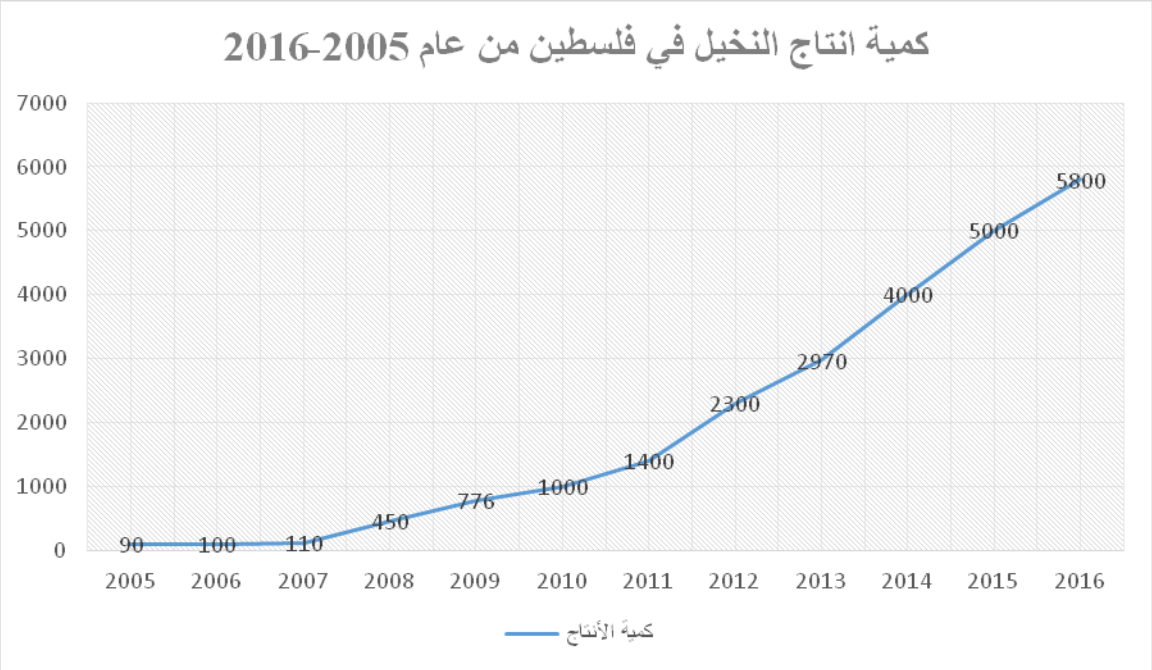

ملحق رقم (14) مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لقياس الصدق الإرتباطي بين فقرات المجال الأول (محددات التوسع المائية)

الرقم	الفقرة	الدرجة الكلية	
		معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يوجد ضعف في التخطيط المتكامل لإدارة مصادر المياه	0.242*	*0.043
2	غياب منهجية واضحة في إدارة المصادر المائية للجهات ذات العلاقة(حكومة، مزارعين، شركات، مؤسسات)	0.304*	*0.010
3	ضعف التنسيق بين كافة الأطراف في إدارة المياه (حكومة، مزارعين، شركات، مؤسسات)	0.268*	*0.025
4	يهدد التوسع في زراعة النخيل مصادر المياه المتوفرة	0.681**	*0.000
5	يؤدي سوء الاستخدام غير المنظم للمياه إلى نقص حاد في كميات المياه المتوافرة	0.618**	*0.000
6	عدم كفاية حجم الكميات المستخرجة من المياه للإنتاج الزراعي في منطقة أريحا والأغوار	0.439**	*0.000
7	يوجد ارتفاع كبير في نسبة الملوحة نتيجة للاستخدام الزائد للمياه	0.645**	*0.000
8	ضعف الرقابة على استغلال المياه من الآبار الجوفية العشوائية من قبل الجهات الحكومية	0.606**	*0.000
9	وجود نقص في المياه بسبب سيطرة إسرائيل على أغلبية الموارد المائية	0.498**	*0.000
10	عدم كفاية المصادر المائية الحالية لزراعة النخيل على المدى البعيد	0.489**	*0.000
11	عدم مناسبة الحلول المقدمة لحل أزمة المياه مع الإمكانيات التقنية المتوفرة	0.402**	*0.001
12	تتصف الوسائل المستخدمة في عمليات ري النخيل بالبدائية التقليدية	0.655**	*0.000
13	يوجد ضعف في استخدام التكنولوجيا لتوفير مصادر مائية بديلة	0.599**	***0.000**
14	يوجد ضعف في كفاءة الري لقطاع النخيل	0.599**	*0.000
15	يزيد عدم صيانة شبكات الري من كميات المياه الفاقدة	0.544**	***0.000**
16	تفضيل استخدام المياه المعالجة في ظل محدودية المياه	0.336**	0.004

** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

* دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

ملحق رقم (15) : مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لقياس الصدق الإرتباطي بين فقرات المجال الثاني (محددات التوسع المائية)

الرقم	الفقرة	الدرجة الكلية	
		معامل الارتباط	مستوى الدلالة
17	يوجد هناك محدودية في الأراضي الزراعية المتوفرة لزراعة النخيل	0.613**	*0.000
18	تحد سيطرة إسرائيل على الأراضي الزراعية من استغلال المزارعين للأراضي	0.521**	*0.000
19	غياب التوسع الأفقي سنوياً للأراضي المزروعة بالنخيل	0.369**	*0.000
20	يوجد ضعف في التخطيط بما يتعلق باستغلال مساحات غير مزروعة حالياً	0.388**	*0.001
21	ندرة الإحصائيات المتوفرة عن مساحة الأراضي الزراعية المتاحة	0.240*	*0.047
22	ساعد ارتفاع العائد الاقتصادي لمنتج التمور على الوسع في زراعة النخيل	0.497**	*0.000
23	يعتمد التوسع في استغلال الأراضي الزراعية على مدى توفر المصادر المائية	0.443**	*0.000
24	فقدان الرقابة من قبل الجهات الحكومية على الاستغلال المثل لزراعة النخيل	0.459**	*0.000
25	ساهم انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية الأخرى باستغلال الأراضي المتوفرة في زراعة النخيل	0.249*	*0.038
26	يتصف استثمار زراعة النخيل بالفردية وليس بالعمل المؤسساتي المنظم	0.330**	*0.005
27	ضعف التنسيق بين المزارعين من ناحية كميات الإنتاج والتوسع	0.578**	*0.000
28	ضعف التنسيق بين المزارعين والجهات ذات العلاقة (حكومة ومؤسسات)	0.436**	*0.000
29	تعاني الأراضي المزروعة بالنخيل من ضعف الخصوبة	0.564**	*0.000

** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

* دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

ملحق رقم (16) : مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لقياس الصدق الارتباطي بين فقرات المجال الثالث (أهمية زراعة النخيل في التنمية الزراعية في منطقة أريحا والأغوار)

الرقم	الفقرة	الدرجة الكلية	
		معامل الارتباط	مستوى الدلالة
30	يوجد ارتباط مباشر بين التوسع في زراعة النخيل والتنمية الزراعية	0.670**	*0.000
31	يساهم التوسع في زراعة النخيل في زيادة الناتج المحلي	0.673**	*0.000
32	يشجع التوسع في زراعة النخيل التسويق الخارجي للمنتج	0.664**	*0.000
33	تحد زراعة النخيل من مصادرة الأرض من قبل الاحتلال	0.762**	*0.001
34	تشجع زراعة النخيل مشاريع استثمارية أخرى لها علاقة بهذا القطاع	0.763**	*0.000
35	توفر زراعة النخيل فرص عمل لكثير من العاطلين عن العمل	0.557**	*0.000
36	شجعت زيادة استثمار إسرائيل لزراعة النخيل المستثمرين الفلسطينيين على ذلك	0.559**	*0.000
37	تؤثر سيطرة إسرائيل على المصادر الطبيعية على التنمية الزراعية	0.686**	*0.001
38	أرباح الدونم المزروع بالنخيل أعلى من الزراعات الأخرى	0.627**	*0.000
39	يساهم استخدام التكنولوجيا في الزراعة من توفير فرص عمل 1ات مهارة عالية (مهندسون زراعيون)	0.669**	*0.000
40	يؤثر ارتفاع حجم الصادرات الخارجية من التمور بشكل سنوي على عملية التنمية	0.436**	*0.001
41	يؤثر انخفاض أسعار التمور في السوق المحلي على عملية زراعته وبالتالي على التنمية الزراعية	0.040	0.742
42	تؤثر عملية توفير نوعيات جديدة من التمور ذات جودة عالية على عملية التنمية	0.742	0.118

** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

* دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

ملحق رقم (17) : مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لقياس الصدق الارتباطي بين فقرات المجال الرابع (الآفاق المستقبلية للتوسع في زراعة النخيل كعنصر من عناصر التنمية الزراعية في منطقة أريحا والأغوار)

الرقم	الفقرة	الدرجة الكلية	
		معامل الارتباط	مستوى الدلالة
43	إمكانية استمرار التوسع في زراعة النخيل في ظل تناقص المياه كماً ونوعاً	0.450**	0.000*
44	ستواجه عملية زراعة النخيل في حال التوسع غير المدروس مشاكل تسويقية	0.746**	0.000*
45	ستكون عملية التوسع المستقبلية في زراعة النخيل لصالح الشركات الكبيرة	0.551**	0.000*

** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

* دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

ملحق رقم (18) : محكمين الاستبانة :-

الرقم	الاسم	مكان العمل
1	د. مروان غانم	جامعة بيرزيت
2	د. حسان أبو قاعود	جامعة خضوري
3	د. رابح مرار	جامعة النجاح الوطنية
4	د. حسام اسعيد	جامعة الخليل
5	د.حسن أيوب	جامعة النجاح الوطنية
6	أ. غادة قنديل	مدقق لغوي

ملحق رقم (19) خريطة لتوضيح المصادر المائية في أريحا المستقبلية (2016) مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين

ID	Location	water quantity mm3
1	RamallahWWTP	2
2	Al BerahWWTP	2
3	AL Ram WWTP	1
4	Jerico WWTP	2
5	Anabe Musa WWTP	5
6	Wells	5.5
7	AL'Auja Spring	3
8	Wadi AL'Auja	1
9	AL'Auja Dam	1
10	Wadi Al Nuima	0.5
11	Wadi Al Quilt	1
	Sum	24

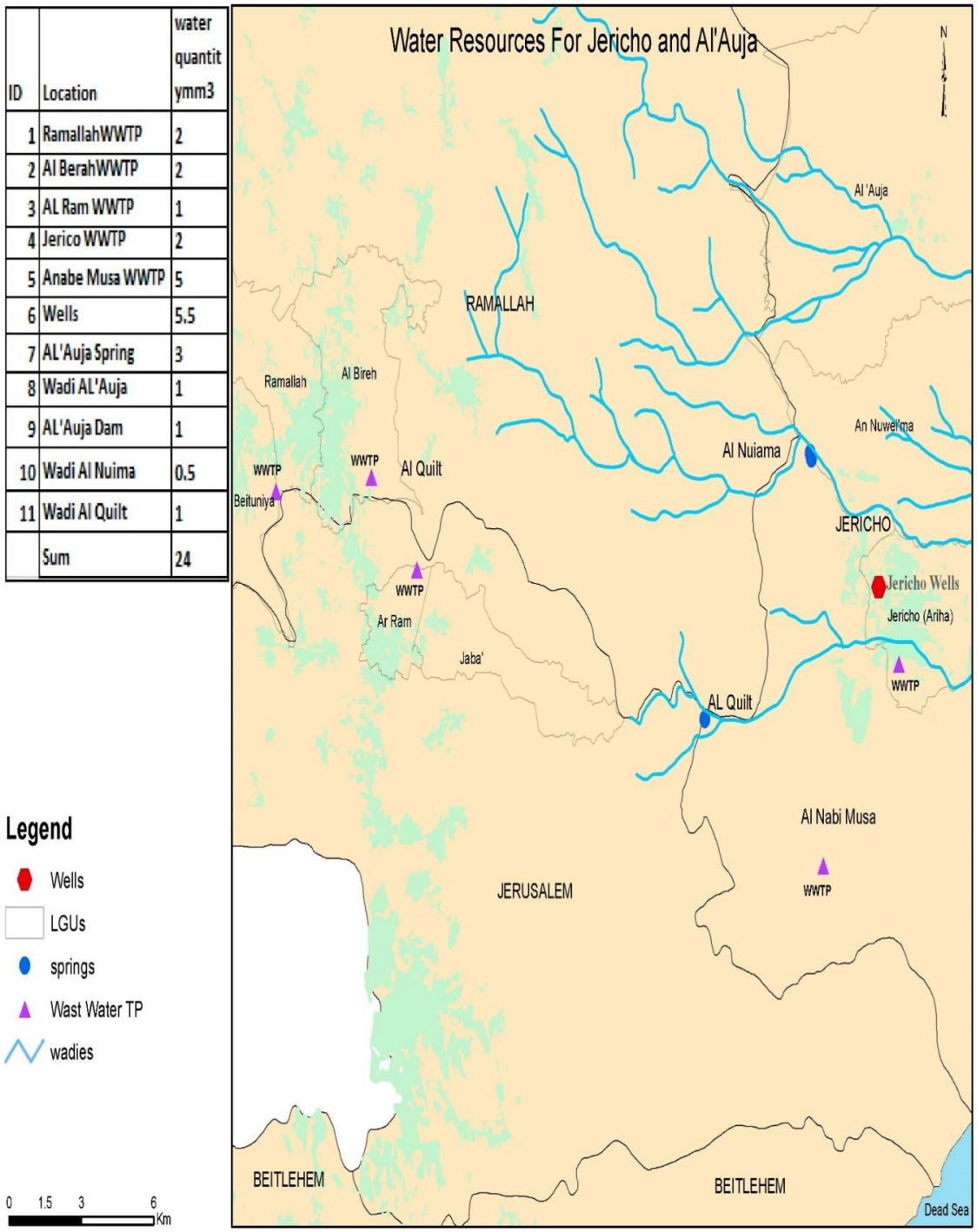

ملحق رقم (20) خارطة: عن الآبار والينابيع وتوزيعها في المنطقة، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين 2016

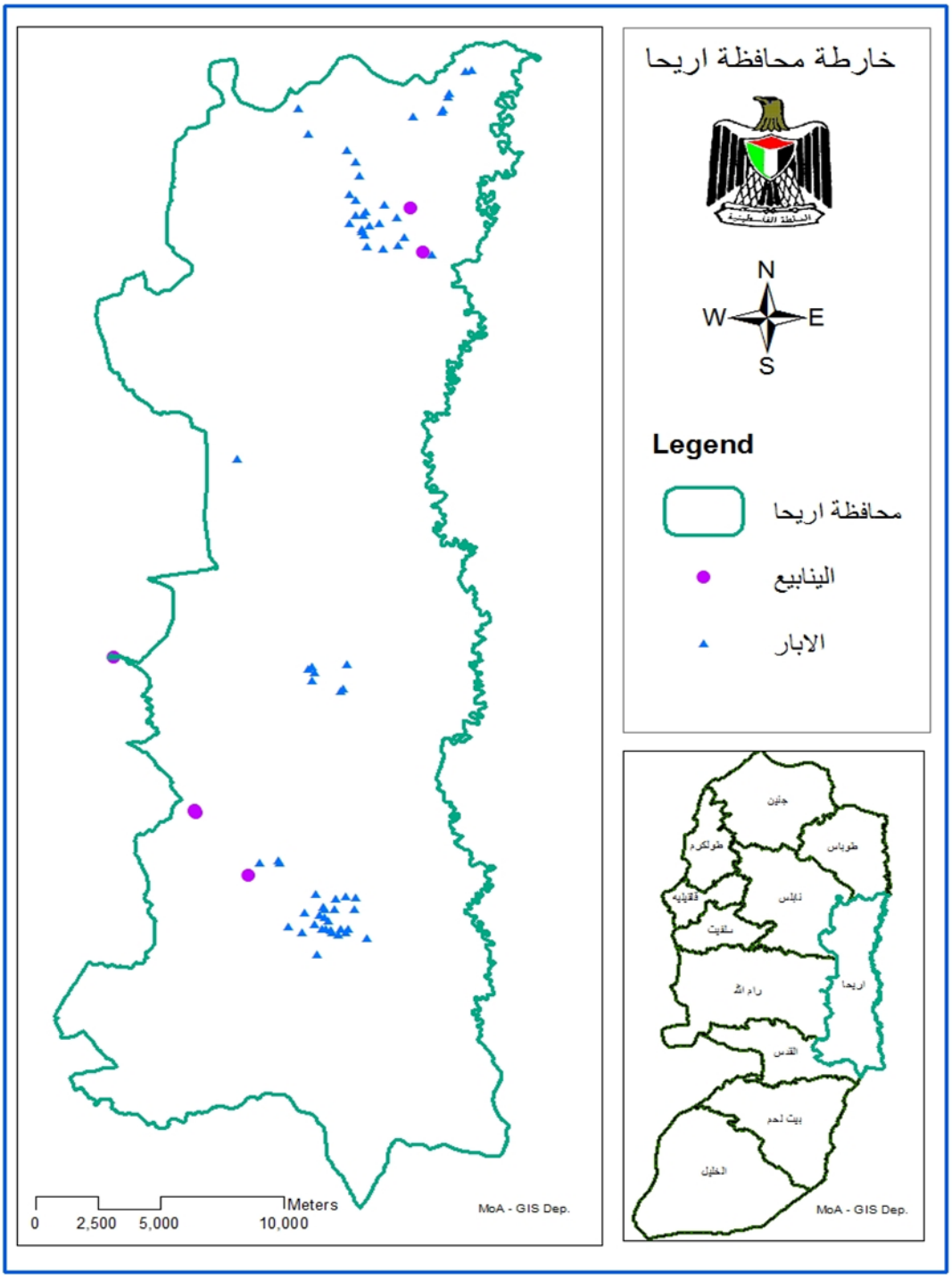

ملحق رقم (21) الشركات الإسرائيلية في منطقة الأغوار

اسم الشركة	الانتاج ومجال العمل	الدخل السنوي	عنوان الشركة	تاريخ تحديث المعلومات
AdaFresh	تصدير منتجات غور الأردن الزراعية	50–100 مليون دولار	Kfar Truman	2009
Agrexco Agricultural Export Company	تصدير الفواكه والخضروات والزهور التي تزرع في أراضي المستعمرات في الأراضي الفلسطينية	0.5 – 1 مليار دولار	occupied Jordan Valley	2008
Ahava Dead Sea Laboratories	تصنيع مستحضرات التجميل والمعادن المستخرجة من البحر الميت		Mitzpe Shalem	2010
Amog Tradex	تصدير الفواكه المجففة والمكسرات وتسويق تمور مستعمرات غور الأردن	50–100 مليون دولار	Occupied Jordan Valley	2009
Amir Marketing and Investment in Agriculture	تسويق المبيدات والأسمدة ومواد التعبئة والتغليف للمزارعين في إسرائيل	100–500 مليون دولار	Occupied Jordan Valley	2008
Arava Export Growers	شركة زراعية تقوم بتصدير الفواكه والخضروات والأعشاب والبهارات، معظم هذه المنتجات تنمو في مستعمرات غور الأردن	50–100 مليون دولار	Mechola – Occupied Jordan Valley	2008
Aroma Nama	تقوم بإنتاج وتوزيع التوابل العشبية	1–5 مليون دولار	Na'ma – Occupied Jordan Valley	
Atid Pachaging	مصنع للتعبئة، يقوم بتعبئة المنتجات المعدنية		Oranit and Ma'ali Efraim	2009
Chen Eastern Industries	تقوم بتغليف وتوزيع الفواكه والخضروات		Thomer – Occupied Jordan Valley	
Eastern Lines	تقوم بتخزين ونقل الفواكه والخضروات والمنتجات الزراعية بشكل عام من مستعمرات وادي الأردن إلى داخل إسرائيل	5–10 مليون دولار	Thomer – Occupied Jordan Valley	2009

Edam U12	تصدير المنتجات الزراعية	10–50 مليون دولار	Thomer – Occupied Jordan Valley	2010
Eiten and Inon Herbs	مزود رئيسي للأعشاب الطبية		Na'ma – Occupied Jordan Valley	
Hadiklaim Israel Date Grower's cooperative	تصدير التمور من إسرائيل ومن المستعمرات		Tel Aviv – Ist	
Hishtil	مشاتل نباتات (مزارع)، لديها 4 مشاتل في إسرائيل وغور الأردن ودول أخرى، ومشتل في مستعمرات الضفة وآخر في وادي الأردن		Susia – Occupied Jordan Valley	
Israel Salt Company	إنتاج الملح		Kalia	
Jordan Plains Development Corporation	تقديم خدمات توصيل وتغليف المنتجات الزراعية المزروعة في مستعمرات غور الأردن	10–50 مليون دولار	Occupied Jordan Valley	
Jordan River Herbs	زراعة الأراضي بالأعشاب والنباتات واستثمار هذه الأراضي		Mehola – Occupied Jordan Valley	
Kerur Habikha	إنتاج مكيفات وأجهزة التبريد اللازمة للبيوت والمصانع		Nethiv Hugdud– Occupied Jordan Valley	
Mehadrin group	تقوم بتغليف وتسويق المنتجات الزراعية، وتملك مصنع في هضبة الجولان المحتلة لتعليب المانجا وآخر لتعليب العنب في مستعمرة بيقاعوت في غور الأردن	100–500 مليون دولار	Israel	
Meshkek Zuriel Dairy	صناعة منتجات الألبان، ولها مزرعة في أراضي الضفة الغربية		Shadmot Mechola	
Mortan Marketing and Trade	تغليف ونقل وتسويق الخضار والفواكه والمنتجات العضوية	1 مليون دولار	Thomer	

(ماس، معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطينية، 2012)

ملحق رقم (22): الاستمارة

بسم الله الرحمن الرحيم

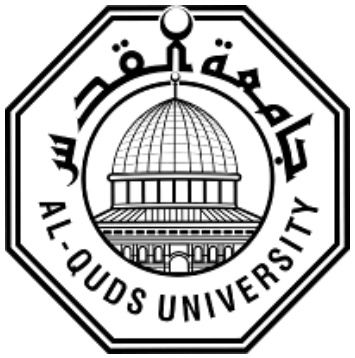

جـامعـة القـدس

عمـادة الدراسـات العليـا

برنامج الماجستير في التنمية البشرية وبناء المؤسسات

"محددات التوسع في زراعة النخيل ضمن المصادر الطبيعية (المياه، الأرض) على التنمية الزراعية في منطقة أريحا والأغوار

نموذج استبانة البحث

إعـــــداد الطالب

أحمد عبد الرحمن حافظ أبو جيش

إشـــــراف

د. عبد الرحمن التميمي

قــدم هذا البحث استكمــالاً لمتطلبــات رسالة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة وبناء المؤسسات

يقوم الباحث بأعداد دراسة بعنوان: " محددات التوسع في زراعة النخيل ضمن المصادر الطبيعية (المياه، الأرض) على التنمية الزراعية في منطقة أريحا والأغوار " وذلك استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة وبناء المؤسسات –عمادة الدراسات العليا –جامعة القدس–أبو ديس من خلال الاجابة على فقرات هذه الاستبانة بصدق وموضوعية، ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة، علماً أن الدراسة تجمع لأغراض البحث العلمي فقط، لذا ارجو من حضرتك التعاون بتعبئة الاستمارة، ولا يطلب منك كتابة اسمك.

شاكرين حسن تعاونكم

الباحث:– احمد عبد الرحمن حافظ ابو جيش .

اشراف: د. عبد الرحمن التميمي

القسم الأول: –البيانات شخصية: –

1. الجنس : – ذكر ( ) انثى ( )
2. العمر:– ( ) سنة
3. المستوى التعليمي:– ثانوية فأقل( ) بكالوريوس ( ) بعد ذلك ( )
4. صفة المبحوث:– مزارع ( ) حكومي ( ) مؤسسات غير حكومية( ) خاص( )
5. سنوات الخبرة :– اقل من5سنوات( ) 5–10 سنوات( ) أكثر من 10 سنوات ( )

هذه الأسئلة فقط للمزارعين وشركات التمور التي تمتلك مزارع نخيل :–

6. المساحة المزروعة بالنخيل اقل من 5 دونم( ) من 5–10 دونم( ) من 11–20 دونم ( ) اكثر من20دونم( )
7. التسويق محلي( ) دولي ( )
8. كمية الانتاج السنوي ( ) ( )

القسم الثاني:-محاور الاستبيان

محاور الاستبيان أربعة سيتم طرح أسئلة عددها(45) سؤالاً، ارجو من حضرتك/ي وضع اشارة (X) في المربع الذي تختاره: -

المحور الأول: -هذا المحور يوضح أهمية الوضع المائي في منطقة أريحا، وأهم التحديات والمعيقات على تعاني منها المنطقة						
الرقم	**النص**	**موافق جداً**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
.1	يوجد ضعف في التخطيط المتكامل لأداره مصادر المياه					
.2	لا توجد منهجية واضحة في إدارة المصادر المائية للجهات ذات العلاقة (حكومة، مزارعين، شركات، مؤسسات)					
.3	لا يوجد تنسيق بين كافة الأطراف في ادارة المياه (حكومة، مزارعين، شركات، مؤسسات)					
.4	التوسع في زراعة النخيل يهدد مصادر المياه المتوفرة					
.5	سوء الاستخدام غير المنظم للمياه أدى الى نقص حاد في كميات المياه المتوافرة.					
.6	حجم الكميات المستخرجة من المياه لا تكفي الإنتاج الزراعي في منطقة أريحا					
.7	يوجد ارتفاع كبير في نسبة الملوحة نتيجة للاستخدام الزائد للمياه					
.8	ضعف الرقابة على استغلال المياه من الآبار الجوفية العشوائية من قبل الجهات الحكومية					
.9	يوجد نقص في المياه بسب سيطرة اسرائيل على اغلبية الموارد المائية					
.10	المصادر المائية الحالية غير كافية لزراعة النخيل على المدى البعيد					
.11	الحلول المقدمة لحل أزمة المياه لا تتناسب مع الإمكانيات التقنية المتوفرة					
.12	الوسائل المستخدمة في عمليات ري النخيل تتصف بالبدائية التقليدية					
.13	يوجد ضعف باستخدام التكنولوجيا لتوفير مصادر مائية بديلة					
.14	يوجد ضعف في كفاءة الري لقطاع النخيل					
.15	عدم صيانة شبكات الري يزيد من كميات المياه الفاقدة					
.16	يفضل استخدام مياه معالجة في ظل محدودية المياه					

المحور الثاني: –يشمل هذا المحور أسئلة توضح ادارة الأراضي الزراعية ضمن الإمكانيات المتاحة						
الرقم	النص	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يوجد هناك محدودية في الأراضي الزراعية المتوفرة لزراعة النخيل					
.2	سيطرة إسرائيل على الأراضي الزراعية تحد من استغلال المزارعين للأراضي					
.3	لا يوجد هناك توسع افقي سنوياً للأراضي المزروعة بالنخيل سنوياً					
.4	يوجد ضعف في التخطيط بما يتعلق باستغلال مساحات غير مزروعة حالياً					
.5	لا يوجد احصائيات متوفرة عن مساحة الأراضي الزراعية المتاحة					
.6	ساعد ارتفاع العائد الاقتصادي على التوسع في زراعة النخيل					
.7	يعتمد التوسع في استغلال الأراضي الزراعية على مدى توفر المصادر المائية					
.8	لا يوجد رقابة من قبل الجهات الحكومية على الاستغلال الأمثل لزراعة النخيل					
.9	ساهم انخفاض انتاجية المحاصيل الزراعية الأخرى باستغلال الأراضي المتوفرة في زراعة النخيل					
.10	استثمار زراعة النخيل يتصف بالفردية وليس بالعمل المؤسساتي المنظم					
.11	ضعف التنسيق بين المزارعين من ناحية كميات الإنتاج والتوسع					
.12	ضعف التنسيق بين المزارعين والجهات ذات العلاقة (حكومة مؤسسات)					
.13	تعاني الأراضي المزروعة بالنخيل من ضعف في الخصوبة					
المحور الثالث: –يوضح هذا المحور أهمية قطاع زراعة النخيل في التنمية						
الرقم	**النص**	**موافق جداً**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
.1	يوجد ارتباط مباشر بين التوسع في زراعة النخيل والتنمية الزراعية					
.2	يساهم التوسع في زراعة النخيل في زيادة الناتج المحلي					

.3	التوسع في زراعة النخيل يشجع التسويق الخارجي					
.4	زراعة النخيل تحد من مصادرة الأرض من قبل الاحتلال					
.5	زراعة النخيل تشجع مشاريع استثمارية أخرى لها علاقة بهذا القطاع.					
.6	زراعة النخيل توفر فرص عمل لكثير من العاطلين عن العمل					
.7	زيادة استثمار إسرائيل لزراعة النخيل شجعت المستثمرين الفلسطينيين على ذلك					
.8	سيطرة إسرائيل على المصادر الطبيعة تؤثر على التنمية الزراعية					
.9	أرباح الدونم المزروع بالنخيل أعلى من الزراعات الأخرى					
.10	يساهم استخدام التكنولوجيا في الزراعة توفير فرص عمل ذات مهارة عالية (مهندسون زراعيون)					
.11	ارتفاع حجم الصادرات الخارجية من النخيل بشكل سنوي					
.12	انخفاض أسعار النخيل في السوق المحلي					
.13	توفير نوعيات جديدة من التمور ذات جودة عالية					
المحور الرابع: –الآفاق المستقبلية لقطاع النخيل في منطقة أريحا والأغوار						
الرقم	**النص**	**موافق جداً**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
.1	هل توافق على استمرار التوسع في زراعة النخيل في ظل تناقص المياه كماً ونوعاً					
.2	ان زراعة النخيل في حال التوسع غبر المدروس ستواجه مشكلة تسويقية					
.3	ان التوسع في زراعة النخيل ستكون لصالح الشركات الكبيرة					

شاكرين حسن تعاونكم

ملحق رقم (23) نموذج مقابلة مع خبراء في القطاع الزراعي ، المائي والتنمية

- الاسم: ..... .
- مكان العمل: ..... .
- المسمى الوظيفي: ..... .
- تاريخ المقابلة: ..... .
- زمن المقابلة: ..... .

بالنسبة لأسئلة الخبراء المتعلقة في دراستنا وهي " أثر توسع زراعة النخيل ضمن المصادر الطبيعية (الأرض والمياه) على التنمية الزراعية في منطقة أغوار أريحا .

تشمل المقابلة أربعة محاور وهي كالآتي مبينة في الجدول :-

المحور الأول :- يتعلق في الوضع المائي في فلسطين وخاصةً منطقة الأغوار –مع توضيح المشاكل والمعيقات المائية في منطقة الأغوار	
.1	هل تعتبر أن غياب التخطيط المتكامل له أثر كبير على تنمية المصادر المائية وبالتالي تأثيرها على التنمية الزراعية؟
.2	هل تعتقد أن التوسع في زراعة النخيل له انعكاسات على تنمية المصادر المائية ؟
.3	ماهي المصادر المائية المتوفرة حالياً في منطقة الأغوار – أريحا ومن الممكن تطويرها وتنميتها ؟
.4	من خلال الاطلاع على الوضع السياسي القائم من سيطرة الإسرائيليين على الموارد المائية هل له أثر كبير على التنمية الزراعية وماهي الآفاق المستقبلية في الوضع المائي في منطقة الأغوار وفلسطين ؟
.5	ماهي المشاريع المقترحة لتطوير وتنمية المصادر المائية في الأغوار ضمن المصادر المائية المتاحة ؟
المحور الثاني :- الامكانيات المتاحة في استغلال مساحات أراضي للزراعة والتوسع في النخيل :-	
.1	هل يوجد أراضي زراعية متاحة ومتوفرة في منطقة أغوار – أريحا وممكن زراعتها في المستقبل؟ وكم مساحة الأراضي المتاح لنا زراعتها ؟
.2	هل تعتقد أن سيطرة الإسرائيليين على الأراض الزراعية لها أثر كبير في تنمية القطاع الزراعي ؟وماهو حجم الأراضي المسموح لنا باستغلالها وزراعتها ؟
.3	هل الأراضي الزراعية في المنطقة صالحة لزراعات أخرى في المنطقة ؟
المحور الثالث :- حجم قطاع النخيل والتسويق :-	
.1	عدد العاملين المتوقع في حالة زيادة المساحات ؟

.2	ما هو حجم الإنتاج السنوي لقطاع النخيل وهل تتوقع أن يكون زيادة في الإنتاج خلال السنوات القادمة؟
.3	ماهي حجم الأرباح والصادرات السنوية في هذا القطاع ؟ وهل ستزيد من الدخل الناتج المحلي في حالة التوسع ؟
.4	ماهي المعيقات التي تتعلق بقطاع النخيل والذي يتطلب التخطيط والدراسة ؟ (تسويق – جودة)
.5	ماهي الأفكار التطويرية لقطاع النخيل (مشاريع داعمة)؟
.6	ماهي أوجه المنافسة مع الإسرائيليين ؟
المحور الرابع :- التوسع في زراعة النخيل المستقبل ودورها التنموي ؟	
.1	هل تعتبر التوسع في زراعة النخيل هي سياسة غير مدروسة ؟ وماهي التداعيات على المدى البعيد القريب ؟
.2	يوجد أمكانية للتوسع في زراعة النخيل في المستقبل ؟ ماهي السياسات المستقبلية في تنمية قطاع النخيل خلال التوسع في الزراعة ؟
.3	هل تعتبر زراعة النخيل ذات جدوى اقتصادية عالية لدى المزارعين في المنطقة؟
.4	ماهي الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن التوسع في هذا القطاع ؟

مع الشكر

فهرس الجداول :-

جدول : (1.2) توزيع مناطق الأغوار حسب نوع السيطرة عليها.....13

والجدول رقم (2.2): يبين التَّقسيم الإداري لمنطقة الأغوار.....14

جدول (3.2):- القوى العاملة الكليَّة والزراعيَّة في فلسطين ما بين 2013-2015-(ألف نسمة) 16

جدول (4.2): معدل التَّصريف السَّنوي للينابيّع الموجودة في منطقة أريحا 21

الجدول(5.2) تتلخص الاحتياجات المائيَّة في عام (2015) والمستقبليَّة حتى عام (2022) مقدرة بالمليون متر مكعب:- 25

(جدول 6.2): يظهر المساحة الإجماليَّة والمساحات الزَّراعية لمنطقة الأغوار الكليَّة عام 2009 27

جدول (7.2) مساحات والنِّسب المئويَّة للأراضي المرويَّة والأراضي القابلة للري. 28

والجدول (8.2) يوضح زراعة النَّخيل في بلدان مختارة من الشَّرق الأوسط. 37

جدول رقم (9.2) كميات مياه الري للنخلة حسب العمر/متر مكعب.....41

جدول (10.2) مساحات الأراضي الزّراعية في منطقة أريحا وأغوارها خلال الأعوام (2005-2016) مديرية زراعة أريحا (2017).....42

جدول (11.2) حجم الإنتاج لقطاع النَّخيل في الضفة الغربية ، (مديريَّة زراعة أريحا، والغرفة التجاريَّة - 2017)حجم إنتاج التُّمور للأعوام (2005- 2015):-.....43

جدول (12.2) : ملخص إجمالي صادرات تمر المجول من محافظة أريحا والأغوار إلى دول العالم عدا دول الاتحاد الأوروبي-مليون دولار.....44

جدول.(13.2) الصَّادرات من التُّمور خلال (8) سنوات من الأعوام التالية : (2009-2016) – وهي كلها من إنتاج المجول 45

الجدول (1.3) توزيع عينة الدِّراسة حسب متغير العمر: 76

جدول رقم (2.3) : توزيع عينة الدِّراسة حسب متغير المستوى التَّعليميّ: 77

جدول رقم (3.3) : توزيع عينة الدِّراسة حسب متغير نوع العمل:.....77

جدول (4.3) : توزيع عينة الدِّراسة حسب متغير سنوات الخبرة: 78

جدول (5.3) : توزيع عينة الدِّراسة حسب متغير المساحة المزروعة بالدُّونمات (بالنسبة للمزارعين): 78

جدول (6.3) : توزيع عينة الدِّراسة حسب متغير تسويق الإنتاج (بالنسبة للمزارعين): 79

جدول (7.3) : توزيع عينة الدِّراسة حسب متغير كمية الإنتاج (بالنسبة للمزارعين): 79

جدول رقم (8.3) : مفتاح تصحيح الفقرات لمقياس أزمة منتصف العمر: 80

جدول رقم (9.3) : مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لقياس الصِّدق الارتباطي بين مجالات الدِّراسة والدَّرجة الكُليَّة:.....82

جدول رقم (10.3) : معاملات الثَّبات لأداة الدِّراسة (الاستبانة) ومجالاتها 83

ويبين جدول رقم (1.4) هذه النَّتائج: 87

جدول رقم (2.4) المتوسطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة والنِّسب المئويَّة ودرجة الموافقة لفقرات المجال الأول (المحددات المائيَّة) مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابيِّ والنِّسبة المئويَّة:.....90

جدول رقم (3.4) المتوسطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة والنسب المئويَّة ودرجة الموافقة لفقرات المجال الثَّاني (محددات التَّوسع في زراعة الأرض) مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابيِّ والنسبة المئويَّة: 93

جدول رقم (4.4) المتوسطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة والدرجة الأهمية لفقرات المجال الثَّالث (أهمية زراعة النَّخيل في التَّنميَّة الزِّراعية في منطقة أريحا والأغوار) مرتبة تنازليَّاً حسب المتوسط الحسابي والنسبة المئويَّة.....96

جدول رقم (5.4) المتوسطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة والنسب المئويَّة ودرجة الموافقة لفقرات المجال المستقبليَّة للتَّوسع في زراعة النَّخيل كعنصر من عناصر التَّنميَّة الزِّراعيَّة في منطقة أريحا والأغوار) مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي والنسبة المئويَّة: 99

جدول رقم (6.4) نتائج اختبار الفرضية الرَّئيسة:.....101

جدول رقم (7.4) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى.....102

جدول رقم (8.4) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية.....102

فهرس الملاحق :

ملحق رقم (1) :- التَّجمعات السُّكانية في منطقة أريحا حسب نوع التَّجمع، وتقديرات أعداد السُّكان (2007-2016) 134

ملحق رقم (2) : تقسيم الأراضي في غور الأردن والبحر الميت (2012) 135

ملحق رقم (3) : يوضح كمية هطول الأمطار في فلسطين 136

ملحق رقم (4) : يبين هطول الامطار في الشَّرق الأوسط 137

ملحق رقم (5) : طبيعة الأحواض المائيَّة الموجودة في فلسطين (Fanack.2015) 138

ملحق رقم (6) :Water resources between the Jordan River and the Mediterranean sea 139

ملحق رقم (7) : مساحة الأراضي المزروعة ونسبة مساحة الأراضي المزروعة من المساحة الكلية حسب المحافظة، (2007،2008) 140

ملحق رقم (8): مساحات الحيازات الزِّراعيَّة في الأراضي الفلسطينية حسب نوع استخدام الأرض والمحافظة كما هو في 2010/10/1- المساحات (بالدونم) 141

ملحق رقم (9) :- :-توزيع استخدامات الأراضي في منطقة أريحا – مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين (2015) 142

ملحق رقم (10) : Production of dates (million tons) in top ten producing countries during 2012 143

ملحق رقم (11) :-يوضح زراعة النخيل في منطقة الأغوار في الجانب الفلسطيني والإسرائيلي (قسم GPS- الهيدرولوجيين الفلسطينيين ،2015) 144

ملحق رقم (12) :- المصدر: تمور المجهول الفلسطيني الأصل. 145

ملحق رقم (13) : كمية انتاج قطاع النخيل في فلسطين 146

ملحق رقم (14) مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لقياس الصدق الإرتباطي بين فقرات المجال الأول (محددات التوسع المائية) 147

ملحق رقم (15) : مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لقياس الصدق الإرتباطي بين فقرات المجال الثاني (محددات التوسع المائية) 148

ملحق رقم (16) : مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لقياس الصدق الارتباطي بين فقرات المجال الثالث (أهمية زراعة النخيل في التنمية الزراعية في منطقة أريحا والأغوار)..... 149

ملحق رقم (17) : مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لقياس الصدق الارتباطي بين فقرات المجال الرابع (الآفاق المستقبلية للتوسع في زراعة النخيل كعنصر من عناصر التنمية الزراعية في منطقة أريحا والأغوار) 150

ملحق رقم (18) : محكمين الاستبانة :-..... 151

ملحق رقم (19) خريطة لتوضيح المصادر المائية في أريحا المستقبلية (2016) مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين 152

ملحق رقم (20) خارطة: عن الآبار والينابيع وتوزيعها في المنطقة، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين 2016 153

ملحق رقم (21) الشركات الإسرائيلية في منطقة الأغوار..... 154

ملحق رقم (22): الاستمارة..... 156

ملحق رقم (23) نموذج مقابلة مع خبراء في القطاع الزراعي ، المائي والتنمية 161

فهرس المحتويات

الإقرار .....أ

الشكر و العرفان .....ب

مصطلحات الدِّراسة: ..... ج

ملخص الدِّراسة: ..... ز

Abstract .....ي

الفصل الأول الإطار العام للدراسة..... 1

1.1 المقدمة:..... 1

2.1 مشكلة البحث: 4

3.1 مبررات الدِّراسة:..... 5

4.1 أهمية الدّراسة :..... 6

5.1 أهداف الدِّراسة: 7

1.5.1 الهدف الرئيسي:..... 7

2.5.1 الأهداف الفرعية: 7

6.1 أسئلة الدِّراسة:..... 8

1.6.1 الأسئلة الفرعية:..... 8

7.1 فرضيات الدِّراسة:..... 8

1.7.1 الفرضيَّة الرئيسيَّة :-..... 9

2.7.1 فرضيات فرعية :-..... 9

8.1 حدود الدِّراسة: 9

الفصل الثَّاني: الإطار النَّظري والدِّراسات السَّابقة. 10

1.2 الإطار النَّظري. 10

1.1.2 التَّنميَّة الزَّراعيَّة في فلسطين. 10

2.1.2 السَّياسة الزَّراعية الفلسطينيَّة: 12

3.1.2 منطقة غور الأردن– أريحا: 13

1.4.2 الوضع الدِّيمغرافي للمنطقة 13

5.1.2 القوى العاملة في منقطة الأغوار– أريحا 15

6.1.2 البطالة 16

7.1.2 المناخ في منقطة الأغوار – أريحا 16

8.1.2 الأمطار في أريحا والأغوار 17

9.1.2 المياه في منقطة الأغوار – أريحا 18

10.1.2 الينابيع و الآبار الجوفية 20

11.1.2 الحوض الشرقي 23

12.1.2 استدامة المياه الجوفية 24

13.1.2 الاحتياجات الحالية والمستقبلية في منطقة أريحا والأغوار:– 25

14.1.2 الأراضي الزَّراعية في الأغوار 26

15.1.2 الزَّراعة في محافظة أريحا والأغوار 26

16.1.2 الاستثمار الإسرائيليّ في الأغوار 28

17.1.2 إمكانية التَّوسع في القطاع الزِّراعي في منطقة الأغوار – أريحا 30

18.1.2 زراعة النَّخيل 31
19.1.2 الظُّروف البيئيَّة الملازمة لزراعة النخيل 31
20.1.2 أهمية النَّخيل في الوطن العربي والعالم 36
21.1.2 واقع زراعة النَّخيل في فلسطين 38
22.1.2 العائد الاقتصادي من زراعة النخيل :(ادعيق ،2016) 42
23.1.2 زراعة نوع المجول 44
24.1.2 صادرات قطاع النَّخيل والقطاع الزِّراعي..... 45
35.2 معوقات قطاع النَّخيل والقطاع الزِّراعي في منطقة الأغوار–أريحا. 46
2.2.الدِّراسات السَّابقة : 50
1.2.2 التَّعقيب على الدِّراسات السَّابقة:..... 70
2.2.2 الاستفادة من الدِّراسات السَّابقة : 72

الفصل الثَّالث: منهجيَّة الدِّراسة وإجراءاتها: 74
1.3 المنهج العلميُّ المستخدم :..... 74
2.3 مجتمع الدِّراسة:..... 76
3.3 عينة الدِّراسة:..... 76
4.3 أداة الدِّراسة: 80
5.3 صدق الأداة: 81
6.3 ثبات الأداة..... 83
7.3 خطوات تطبيق الدِّراسة:..... 84
8.3متغيرات الدِّراسة:..... 84

9.3 المعالجات الإحصائيَّة: 85

الفصل الرَّابع: نتائج الدِّراسة ومناقشتها. 86

1.4 تحليل أسئلة الدِّراسة. 86

2.4 النَّتائج المتعلقة بفرضيات الدِّراسة: 101

1.2.4 اختبار الفرضيّة الرَّئيسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدِّلالة ($0.05\geq\alpha$) في أهميَّة زراعة النَّخيل وأثرها على التَّنميَّة الزِّراعيّة في منطقة أريحا والأغوار. 101

2.2.4 اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة الأولى: 101

3.2.4 اختبار الفرضية الفرعية الثَّانيَّة 102

ملخص الاستنتاجات: 114

3.5 توصيَّات الدِّراسة: 119

قائمة المراجع 126

الملاحق 134

فهرس الجداول :- 163

فهرس الملاحق : 165

فهرس المحتويات 167